
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (169) 15/11/2016
الحجاز
هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته
سفر الخلود ومعهدُ الآثار
مُرعب
آل سَعود!
أين اختفى
التريليون ريال؟

# هذا العدد

# دولة النحس

في تغريدة انتحابية لحساب مصنَّف على الإخوان الصحويين، وفي الوقت نفسه هو ليس على خصومة مع حكّام الخليج جاء: «المال الخليجي منحوس ذهب للمخلوع فتحالف مع الحوثي، وذهب للسيسي فانقلب علينا، وذهب للحريري فصوت لعون، وذهب لهيلاري ففاز ترامب..».

في الواقع إن «النحس» الذي أصاب مملكة آل سعود لا يعادله أي نحس في العالم، وكما يقول المثل الشعبي «وين ما طقها عوجة». وأكثر شخص يمكن أن يحصد «غلال النحس» هو سلمان ونجله المبجّل، حمودي، الذي أصبح كلاً على مولاه «أينما يوجهه لا يأت بخير» كما تقول الآية (٧٦) من سورة النحل.

منذ توليه العرش في ٢٣ يناير ٢٠١٥، أحدث سلمان انقلاباً في المملكة السعودية، إذ ألغى التركيبة البيروقراطية القائمة، وأعاد تشكيل السلطة، ونصّب إبنه الرجل الثالث في التراتبية الإدارية، والأول من الناحية الفعلية.

بعد شهرين من اعتلائه سدّة الحكم، شنّ سلمان حرباً على اليمن، وسلّم إدارة ملفها إلى ابنه محمد بن سلمان، وزير الدفاع الجديد.

جاء اعلان الحرب من واشنطن عشيّة السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥ لافتاً، ويمثّل أول إشارة نحس، إذ لأول مرة يعلن من دولة أجنبية في أقاصي الأرض عن حرب دولة عربية على دولة عربية أخرى.

كانت الرسالة واضحة، أن أمريكا ليست مجرد شريك في الحرب، بل والراعي الرسمي لها. ليس ذلك مهماً، فإن العقل الاستراتيجي المصاب بالنحس قدّرها حرباً خاطفة، وأن خيول نجد ستقف على أبواب صنعاء في غضون إسبوع.

مضى شهر ولم يكن هناك سوى طائرات تجوب الأجواء اليمنية وترمي بحممها عشوائياً على كل شيء يأتي في طريقها.. ودخلت الحرب شهرها العشرين ولا أفق لنصر عسكري من أي نوع، رغم اتّكال ابن سلمان على حلفين عربي وإسلامي ومساندة أممّية وأميركية.

هل يمكن نعت ذلك بغير الفشل الاستراتيجي الذي يعبّر عنه شعبياً بالنحس؟.

صورة أخرى لهذا النحس المستوطن شخصية سلمان ونجله المبغّل (من البغل)، وهي إمساكه بالملف النفطي. فقد وضع يده على أرامكو، البقرة الحلوب أو البطة التي تبيض ذهباً، كما وصفها وزير النفط الأسبق الشيخ أحمد زكي يماني، وإذا بالذهب يصبح رماداً بطعم النحس.

وليتخيل المرء كيف أن شركة أرامكو، التي واصلت دون انقطاع برنامج الإقراض السكني لأكثر من نصف قرن، قرّرت فجأة إيقاف الاقراض لموظفيها.. تقول حتى نهاية العام، ولكن الحقيقة أن القرار يمتد الى أجل غير معلوم، وذلك كله بفضل النابغة السلماني.

ثم تمدّد صبيّ سلمان ليضع اليد على الملف الاقتصادي للبلاد، وأوكل لمجموعة ماكينزي الأميركية مهمة نسج رؤية مستقبلية تستمر الى سنة ٢٠٣٠. فأعدّت المجموعة برنامجاً في التحوّل الوطني يقوم على سبر كل فرص الإستثمار في هذا البلد، والتأسيس لمرحلة لا يكون فيها الإعتماد على النفط مبدأ، ولا عليه مصدراً رئيساً للدخل.

وفي غفلة من الزمن، عمل فريق التطبيل على الترويج لنبوءة المنقذ من الضياع، والقادم على فرس مطهّم بالبشارة للخروج من الأزمة المستفحلة المتمثلة في الارتهان الى النفط، واستغلال بصورة أمثل كل المقدّرات الطبيعية والبشرية، في عملية استثمارية واسعة النطاق، تؤول الى نقل المملكة السعودية الى مصاف الاقتصاديات الكونية الكبرى.

والنتيجة؟

كانت نذر النحس تترى تباعاً، بدأت بموازنة منحوسة عجزاً فلكياً بلغ ٨٧ مليار دولار، وتلاها انهمار الرسوم المرتفعة على الكهرباء والهاتف وحتى الزبالة لم تسلم من الرسوم، وتزامن ذلك مع أنباء عن تآكل الرصيد النقدي المتراكم لأكثر من عشر من سنوات، ونزيف الثروة في حروب عبثية في اليمن وسوريا وفتن في العراق وباكستان ونيجيريا.

أوصل المنحوس المواطنين الى حافة الإفلاس، فأغار على جيوبهم، لتعويض خسائره المالية، ثم ضيّق الخناق عليهم، فألغى خمسين بدلاً (بدل السكن، بدل المواصلات، بدل الخطر، بدل العلاج... الخ)، فقضم ما يربو عن نصف مرتبات المواطنين من ذوي الدخل المحدود، وهم الغالبية الساحقة.

انقشع سحر الرؤية، وتبخّر الأمل في وقوع المعجزة الاقتصادية المنتظرة على يد المنحوس المدلّل. وبدأت تتكشف فضائح التحوّل الوطني، الذي لم يكن سوى عنوان آخر لما يمكن وصفه بـ«سرقة القرن».

فقد أورد الخبير الاقتصادي الدكتور حمزة السالم معطيات مرعبة عن حجم الاموال المفقودة من خزينة الدولة، إلى جانب الهدر المتعمّد لمكتسبات ثابتة من بيع النفط.

يكفي أن ما دخل على الحكومة من أموال في عام ٢٠١٥ وتسعة أشهر من عام ٢٠١٦ «هو أعظم مقدار دخل على البلاد في تاريخها» حسب السالم. وبلغة الأرقام، فقد بلغ الدخل قرابة ١,٩ ترليون ريال. ولو طرحنا منها الانفاق في ثمانية عشر شهراً، بمعدل الانفاق الذي كان سائداً في السنوات الذهبية، لبقي ترليون ومائة مليار ريال فائضاً بعد خصم كلفة الحرب على اليمن. إجمالي ما يتبقى هو تريليون ومائة مليار، فأين ذهبت؟.

فإذا كان هذا هو حال أموال الدولة قبل الدخول في مرحلة الاستثمار الشامل، وقبل بيع حصة من أرامكو، ولا زيادة حجم الاستثمارات في الأسواق الدولية، والاميركية على وجه الخصوص.. أليس هذا ما كان يحذّر منه الخبراء الاقتصاديون، والرموز الاصلاحية في هذا البلد، حين ربطوا التحوّل الاقتصادي بإصلاحات سياسية، إذ لا يمكن أن تقيم بنياناً على جرف هار، فكيف وأن على رأسه شخص أحيط به النحس من كل جوانبه، وأينما توجّهه لا يأتي بخير.

# تجربة الضرائب وسخط العامّة والخاصّة!

**محمد قستي**

الى وقت قريب كـان الأمـراء يضللون أنفسهم بـأن الشعب يحبّهم ويحترمهم، ولا يصدّق ما يُقال فيهم، ولا ما يُنشر عنهم. وأن الشعب ـ كل الشعب ـ مع ولاة أمره المزعومين، مهما تغيّرت الأحوال، وتبدّلت الظروف.

لكن وكما قالها وزير سعودي سابق، بأن الإختبار الحقيقي لعمق الولاء لآل سعود من عدمه، سيظهر حينما تجفّ الخزينة.

والأمير سلطان ولي العهد الأسبق، قالها صراحة على التلفاز، بأن المواطنين لن (يحبّونا، اذا ما أعطيناهم)!

إذن هو ولاء مشروط بالمال، وبمقدار العطاء، وبالرواتب الإضافية، فإذا ما تعطل كل هذا تغيّرت الأحوال.

الأزمة المالية والإقتصادية التي أصابت البلاد، جراء الفساد أولا، والحروب ثانياً، وسوء الإدارة ثالثاً، جاء علاجها من قبل الأمراء ـ خاصة محمد بن سلمان مسؤول الملف الاقتصادي والعسكري معاً ـ من خلال فرض ضرائب، وتخفيض رواتب، وتعطيل مشاريع، وإيقاف التوظيف، ورفع الدعم عن السلع، وغيرها.

نُصح محمد بن سلمان أن يأخذ الأمور بالتدريج، وإلا انفجر الوضع بوجهه، لكنه يعتقد ـ كما أمراء آخرين ـ بأن ولاء المواطنين لآل سعود صادق وحقيقي، فأخذ القرارات بتسارع الواحد تلو الآخر، مثل صفعة تتلوها أخرى، حتى انقلب الولاء في بضعة أشهر الى سخط شعبي عام جارف، شمل الموالاة والمعارضة والمحايدين؛ كما شمل الأغنياء والفقراء معاً؛ وشمل فيما شمل الموظفين في القطاع الحكومي، كما في القطاع الخاص، وأيضاً شمل بلاءه العاطلين عن العمل أيضاً.

خصم ما بين ٣٠ الى ٤٠ بالمئة من الراتب كان أمراً يفوق الإحتمال، خاصة وأنه جاء بعد سلسلة متواصلة من الضرائب ورفع الدعم عن الوقود، وزيادة فواتير الكهرباء والماء وغيرها من الخدمات.

وبمجرد أن بدأ المواطنون بالجأر بالألم، رأينا ظاهرتين:

الأولى: كثرة الدعاء للملك عبدالله، نكاية بالملك سلمان وإبنه، اللذين يريدان تحميل الملك السابق تبعات الأزمة الحالية.

الثانية: تحميل المواطن الأزمة الإقتصادية، وأنه ليس فقط كسول لا يعمل إلا ساعة واحدة، كما قال أحد الوزراء، بل أنه بحاجة الى أن يستغفر الله ويلجأ اليه، كحل لما هو فيه من بلاء وأزمة.

كثر الدعاء في مواقع التواصل الاجتماعي لمجابهة نقد آل سعود وسياساتهم. وكثرت توصيات رجال المباحث وغيرهم بأنه يجب على المواطنين الدعاء والإستغفار، فمن قائل: (لن تفلس السعودية؛ فقط لو استمرينا بالإستغفار)؛ الى من يقول: (ما تفلس بلاد دستورها القرآن، تحكم بشرع الله)؛ وثالث يقول: (كيف لها ان تفلس وصوت الأذان يعلو بكل مكان).

اتسعت النقمة أكثر فأكثر حينما نشرت صحيفة نيويورك تايمز في منتصف اكتوبر الماضي خبر شراء محمد بن سلمان يختاً في ابريل الماضي قيمته (٥٥٠ مليون دولار) أي ما يصل الى ملياري ريـال. الخبر فاجأ المواطنين، وأوضح لهم بلا لبس أن أموال الضرائب والرسوم وما يقتطع من الرواتب، إنما يتم نهبه والاستيلاء عليه، بلا محاسبة، في نظام سياسي يرفض الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولا يستغني عن النهب والفساد. مع العلم أن محمد بن سلمان قد سبق له وان اشترى يختاً قبل عامين بمائة وخمسين مليون دولار، وهو يخطط لصرف مائتي مليون دولار على يخته الجديد، إصلاحاً وتطويراً!

يقال دائماً ان المجتمع المُسعوَد، غير جاهز للإصلاحات السياسية. فقال المواطنون: المجتمع غير جاهز لليخت!، وسخروا من محمد بن سلمان وهزأوا به. قالت مغردة: (اخترعْ رؤية، واحصلْ على يخت مجاناً)؛ وقال آخر: (ولكن الشعب جاهز للطرارة/ أي للشحاذة). والمحامي في المنفى طه الحاجي يقول بسخرية: (نعم المجتمع غير جاهز لليخت، ولكنه جاهز لدفع قيمة الضرائب، وجاهز للسجون والقتل، وجاهز لتمويل الحرب والتضحية، بدون أن يزعج أحد سموّه في نقاهته على اليخت).

أمام الغضب الشعبي، قرر الملك سلمان، تشتيت الرأي العام المحلي، فأعلن عن إعدام أمير قاتل هو تركي بن سعود بن تركي الكبير آل سعود، لقتله صديقه عادل المحيميد عمداً بالرصاص.

كانت هذه اول مرة في تاريخ العائلة المالكة يتم فيها اعدام أمير سعودي، رغم تكرار التعدي والقتل من الأمراء، سواء بحق مواطنين او عمال أجانب، او عاملات منازل، او حتى دبلوماسيين. وفي الغالب يتم تعويض عائلة الضحية، وإجبارها على التنازل عن اعدام الأمير. كان بإمكان الأمير أن يفلت من العقاب، لولا عدّة أمور:

الأول ـ ان القضية أصبحت قضية رأي عام، بسبب مواقع التواصل الاجتماعي التي طالبت في حينه بقتله والقصاص منه. ورغم محاولة العائلة المالكة الضغط على عائلة الضحية للتنازل، وتوسيط قبائل، واستخدام مواقع التواصل للضغط، كما حدث في مايو الماضي، إلا أن ذلك لم يحدث حتى اللحظات الأخيرة من اعدام الأمير.

الثاني ـ ان الأمير المعدوم تركي بن سعود الكبير، ليس من أمراء الدرجة الأولى، اي ليس من (أصحاب السمو الملكي) الذين ينتسبون الى مؤسس الدولة. وهذا ما جعل الدفاع عنه من قبل الملك سلمان أقل حماسة. خاصة وان الملك نفسه قد قال سابقاً بأن السيف لا يأكل من لحم آل سعود. اي لا ينفذ في آل سعود الحدود والقصاص.

الثالث ـ أن حكومة آل سعود تواجه نقداً واسعاً في قضايا الحرب مع اليمن والفشل السياسي الخارجي، ونهب استثمارات البلد على خلفية دعم الإرهاب، اضافة الى المشاكل الإقتصادية والضرائب وغيرها. لهذا جاء اعدام الأمير، ليغير مجرى النقاش والإهتمام من جهة؛ وأيضاً ليعيد تلميع العائلة المالكة كحامية للشرع ومطبقة له، خاصة بعد أن أعلن عن شراء محمد بن سلمان يخته.

لم ينجح اعدام امير في تغيير مجرى النقاش، فاضطرت العائلة المالكة الى فتح النقاش متأخراً بشأن الضرائب. ذلك أنه من المعتاد في الدول التي تحترم شعبها، أنها تهيّؤه للقرارات المصيرية التي تنوي اتخاذها.

والغرض من التهيئة، أمور عدة، بينها:

أولاً ـ تفهّم الشعب لطبيعة القرارات والظروف التي أملتها.

ثانياً ـ إشراك الشعب في صناعة القرار من خلال ليس فقط اقناعه بالقرارات المزمعة، وإنما أيضاً توعيته السياسية بخلفياتها، والطلب اليه بأن يبدي رأيه فيها من خلال وسائل الإعلام والنقاشات العامة، وفي كثير من الأحيان يتمَ تعديل القرارات بناء على تلك النقاشات.

وثالثاً ـ فإن من أهداف القرارات الكبيرة ومناقشتها مع الجمهور قبل إقرارها: إعطاء قيمة للمواطن ولرأيه، خاصة في الدول الديمقراطية التي يتطلع السياسيون الى عدم اغضابه حتى لا ينتخب غيرهم في المستقبل.

الملك سلمان وإبنه، ومنذ أقل من عامين اتخذا قرارات خطيرة واستراتيجية ليس فقط دون مشاورة المواطنين، او حتى مجلس الوزراء او مجلس الشورى المعيَن، بل أنه اتخذها وفرضها على شكل إملاءات حاسمة، دون تقدير للعواقب، ودون اهتمام بالرأي العام، ودون تهيئة للمواطنين. اهم القرارات التي اتخذها النظام ثلاثة: الأول، شنَ الحرب على اليمن؛ وهذه استطاع النظام ابتداءً ان يجيّش جزء غير قليل من الشارع معها، لكنه ما لبث ان تفاجأ بعدم تفاعله ولما طالت الحرب أصبحت نسياً منسياً، خاصة وان الحرب انحصرت في الحدود، وان معظم الضحايا هم من أهل الجنوب، وليسوا من الطبقة النجدية المدللة لدى النظام.

وثاني القرارات، هو إغراق السوق العالمي بالنفط، وعدم التشاور لا مع منتجي النفط الآخرين لا من داخل الأوبك ولا من خارجها. كان أمراً متعمَداً، أدى الى إنقاص الإيرادات أكثر من ستين بالمائة. وكان لهذا انعكاس على حياة المواطنين مباشرة، خاصة مع استنزاف حرب اليمن وتوابعها من شراء الولاءات والدول.

وثالث القرارات الخطيرة التي اتخذها سلمان وابنه، دون ان يناقشها مع أصحاب الرأي، ودون شرح الأمر للمواطنين انفسهم المعنيين بها، هو فرض الضرائب والرسوم وتخفيض الرواتب وإلغاء البدلات والعلاوات، وغيرها.

إزاء السخط الشعبي المتعاظم، قرّر آل سعود بشكل متأخر، ان يتحدثوا الى المواطنين، ليهدّؤوا من سَوْرَةِ غضبهم، وليبرروا لهم لماذا اتخذوا تلك الإجراءات الحادة، وليجيبوا على بعض تساؤلاتهم وإن كان بشكل متأخر جداً.

جاءتنا محطة الإم بي سي، وباتفاق مع رموز الحكم، فاستضافت ثلاثة مسؤولين: وزير الخدمة المدنية خالد العرج؛ ووزير المالية ابراهيم العساف؛ ونائب وزير الإقتصاد والتخطيط محمد التويجري.

وبدل أن يطمئنوا المواطن، ويعتذروا اليه بشأن الضغوط الاقتصادية والمالية التي ألمَت به وهو يسدد ثمن عجز ميزانية الدولة من قوت عياله. فجَر الثلاثة قنابل عديدة، أهمها ما قاله التويجري بأن الإجراءات التقشفية الحادَة، منعت افلاس الدول الذي كان سيحدث خلال ثلاث سنوات. اما وزير الخدمة المدنية، فألقى باللائمة على مليون ومائتي الف موظف لدى الدولة، وحمَلهم المسؤولية، وقال أن معدل عملهم اليومي هو ساعة انتاجية واحدة. ووزير المالية العسَاف ألقى باللائمة الإقتصادية على انخفاض أسعار النفط، وليس على هدر الفائض المالي الكبير أيام الوفرة، حيث لا تخطيط ولا استثمار.

اشتعل الغضب من جديد، على الحكم وأدواته من الوزراء، وأخذ المواطنون يجلدون الوزراء، فمن جهة زاد قلقهم بسبب احتمالية افلاس الدولة، وتساءلوا من هو المسؤول عن الكوارث غير الأمراء وأدواتهم من الوزراء؟ كما استاؤوا من اتهامهم بالكسل وعدم العمل.

حاول محمد بن سلمان تهدئة الشارع، فأقال وزير المالية إبراهيم العسَاف، وهو أمرٌ كان متوقعاً، وقد سبق للمواطنين ان طالبوا بإقالته، فكثير منهم لم يكونوا يجرؤون على مواجهة صانع القرار، وهو ابن الملك، محمد بن سلمان، فكان الضرب في المسؤول (ابن العامَة) الذي شغله ينحصر في تنفيذ القرارات، وليس في صناعتها، وهو لا يتحمَل مسؤوليتها في الأساس. لهذا تساءل الكاتب حمد آل الشيخ ما إذا كانت الإقالة للعساف قد نفَست الإحتقان الشعبي، مؤكداً ان هناك أسئلة أخرى أكثر أهمية لم يتم الإجابة عليها. وتساءل الصحفي الإخواسلفي عبدالملحم: (لماذا يفرحون بإعفاء ابراهيم العساف؟ هل كان حاكماً بأمره في وزارة المالية؟ أم مسؤولاً يُؤمَر فيطيع، ويُزجَر فينتهي؟).

كل المهدّئات استخدمها الأمراء لتهدئة الشارع المحتقن ولكن لا فائدة، بما فيها فشل اشغال المواطن بكذبة الصواريخ اليمنية التي قال الكذابون الأمراء انها تستهدف الكعبة. وفي محاولة يائسة اخرى، تمَ افتعال (جلد أمير) آخر، في خبر تمَ تسريبه من الامراء لصحيفة عكاظ، التي لم تذكر اسمه، ولا تهمته، ولم تقدم لنا صورة لحادثة الجلد، ما دفع المواطنين الى تكذيب الخبر تلقائياً، خاصة وأن عكاظ انفردت بنشر الخبر الكاذب. بل أن المواطن صار يستفزه أي أمر او خبر يتعلق بالأمراء وأخطائهم.

أية حادثة صغيرة يمكن أن تفجر طوفاناً من الغضب المتراكم. مثلاً، أراد الأمير نواف بن سعد رئيس نادي الهلال، أن يدخل بسيارته الاستاد الرياضي لحضور مباراة فريقه مع نادي الإتحاد، وذلك عبر مدخل مخصص للمشاة، فرفض العسكري السماح له بذلك، طبقاً للتعليمات، فأراد سائق الأمير الدخول عنوة فتم منعه، فجاء ضابط عسكري أعلى رتبة، واعتذر للأمير نواف، الذي طلب بمعاقبة العسكري وسجنه هكذا اعتباطاً.

ظهر هاشتاق بالمناسبة بعنوان: (سجن عسكري بسبب رئيس الهلال)، استهجن فيه المواطنون فعل الأمراء وتجاوزاتهم التي لا حدود لها. وهنا تدخل أمير آخر، وهو سطام بن خالد آل سعود، وطالب في تغريدة مستفزَة جداً، معاقبة العسكري لأنه تطاول على احد أفراد الأسرة المالكة، حيث قال ما نصَه: (تجرّؤ عسكري على أمير الأخلاق نواف بن سعد، منحنى خطير، ولا بدَ أن يُعاقب العسكري عقاباً شديداً، لتطاوله على الأمير نواف، ليس لأنه رئيس الهلال، بل لأنه فردٌ من افراد الأسرة المالكة).

جُنَ المواطنون غضباً، فجاءت الإتصالات سريعة من أمراء كبار لسطام تطلب منه الاعتذار والتراجع، فاعتذر وقال: (للتنويه فقط.. أنا لم أقصد والله التكبّر والفوقيّة، بل أبناء الأسرة المالكة هم من أبناء الوطن. ويشهد الله أني أفتخر أن أكون مواطن مثلي مثلكم).

في كل الأحوال، فإن الشعب الذي كان الأمراء يظنّون أنه موالٍ لهم مهما كانت الأحوال، خاصة في نجد، قد كشّر عن أسنانه، ولعلَ التدهور الإقتصادي هو مفتاح التغيير السياسي هذه المرَة.



### سقط الرهان بهزيمة هيلاري !

# السعودية في عهد ترامب

**خالد شبكشي**

في اللحظة التي أعلن فيها فوز المرشّح الجمهوري دونالد ترامب بسباق الرئاسة الأميركية على منافسته الديمقراطية هيلادي كلينتون في فجر التاسع من نوفمبر الجاري، بات العالم أمام مشهد سياسي جديد يفرض نفسه على الراهن والمستقبل.

آمال وهواجس، تفاؤل وإحباط، نصر وهزيمة.

كلٌ اختار موقفه وموقعه.

حقّق اليمين الشعبوي (populist) منجزاً جديداً صادماً بفوز ساحق لدونالد ترامب، مستكملاً منجزات شعبوية مماثلة في أوروبا، وعلى وجه الخصوص في النمسا وألمانيا والمجر وفي طريقه لاجتياح فرنسا وبريطانيا.

خيبة، وصدمة، وهلع انتابت الخاسرين، وتسرّبت من معسكر هيلاري كلينتون الى المراهنين عليها في أرجاء العالم، ولاسيما في منطقة الخليج.

كان الرهان كبيراً، وكبيراً جداً، لجهة التعويض عن كل الإحباطات التي أصابت السعودية وحلفاءها، بدءً من الملف النووي الإيراني، ومروراً بالحرب على سورية، ووصولاً الى التحالف الاستراتيجي بين أمريكا والسعودية. وزد على ذلك، رهان لطالما انتظر الملك سلمان لحظته المناسبة كيما يترجمه في «أمر ملكي»، استناداً على تفاهم مع كلينتون، الفائزة زعماً، أي بتتويج إبنه محمد ملكاً قادماً.

في كل الصولات والجولات الماضية، كان لسان حال وزير الخارجية عادل الجبير «موعدنا ما بعد الانتخابات»، تأسيساً على نتيجة مزعومة محسومة بأن كلينتون هي القادمة الى البيت الأبيض. كل الحسابات السياسية السعودية كانت مرهونة لنتائج الإنتخابات الرئاسة الاميركية، وبالتعويل على فوز كلينتون على وجه التحديد، كيما تقرع طبول الحرب على سوريا وإيران، وإزالة الانسداد في الحرب على اليمن.

سقط الرهان، وبات على الرياض قراءة تصريحات ترامب منذ الأيام الأولى لحملته الانتخابية، وماذا كان يقول عنهم. سخر كثيراً من معادلة النفط مقابل الحماية بتفصيح جوهرها، فقد طالب في ١٨ أغسطس ٢٠١٥ بتدفيع السعودية ثمن الحماية الأميركية، وقال بأن السعودية «دولة ثرية» وعليها أن «تدفع المال» لأمريكا لقاء ما تحصل عليه منها سياسياً وأمنياً. وأضاف قائلاً، في مقابلة مع قناة إن بي سي: «سواء أحببنا ذلك أم لم نحببه، لدينا أشخاص دعموا السعودية.. أنا لا أمانع بذلك، ولكنّنا تكبدنا الكثير من المصاريف دون أن نحصل على شيء بالمقابل. عليهم أن يدفعوا لنا.»

وقلّل ترامب من أهمية النفط السعودي للإقتصاد الأميركي، وقال بأن «السبب الرئيسي لدعمنا للسعودية هو حاجتنا للنفط، ولكننا الآن لا نحتاج كثيراً إلى نفطهم، وبحال تغيّر الحكم بأمريكا، فقد لا نحتاج نفطهم على الإطلاق، ويمكننا ترك الآخرين يتصارعون حوله.»

هو لم يطالب بالتخلي عن العلاقة مع السعودية، ولكنه يدعو لوضع شروط جديدة في العلاقة، وبالتالي تغيير الأسس التي قام عليها التحالف الاستراتيجي بين واشنطن والرياض، وربط مصير حُكم آل سعود بالدعم الأميركي. وقال ترامب بأن السعودية «قد تجد نفسها قريباً هدفاً أساسياً لتنظيم داعش، إلى جانب الأوضاع التي تواجهها في اليمن»، مضيفاً: «السعودية ستكون في ورطة كبيرة قريباً، وستحتاج لمساعدتنا.. لولانا لما وجدت، وما كان لها أن تبقى.»

الفقرة الأخيرة من تصريحه كانت استفزازية لكثير من مناصري النظام السعودي، الذين لم ينفوا هذه الحقيقة، ولكن لم يتقبلوها لطريقة التعبير عنها، فلم يخضعوها للفحص، ولكن نعتوها بـ«الوقحة»، فيما راح يعدّد آخرون «فضائح» ترامب، ومغامراته النسائية.

على أية حال، إن «الحقيقة الوقحة» التي كشف عنها ترامب زاد عليها في

تصريحات أخرى في ٢ سبتمبر ٢٠١٥ بوصفه السعودية بـ«البقرة الحلوب» التي تدر ذهباً ودولارات بحسب الطلب الأميركي، مطالباً النظام السعودي بدفع ثلاثة أرباع ثروته مقابل الحماية التي تقدمها القوات الامريكية لآل سعود داخلياً وخارجياً. وربط ترامب أهمية آل سعود بالنفط الذي بحوزتهم، وقال بأنه «متى ما جفّ ضرع هذه البقرة، ولم يعد يعطي الدولارات والذهب، عند ذلك نأمر بذبحها، أو نطلب من غيرنا بذبحها، أو نساعد مجموعة أخرى على ذبحها، وهذه حقيقة يعرفها أصدقاء أمريكا وأعدائها، وعلى رأسهم آل سعود».

الأشد في تصريح ترامب خطابه للنظام السعودي: «لا تعتقدوا أن مجموعات الوهابية التي خلقتموها في بلدان العالم، وطلبتم منها نشر الظلام، والوحشية، وذبح الإنسان، وتدمير الحياة، ستقف إلى جانبكم وتحميكم، فهذه المجموعات لا مكان لها في كل مكان من الأرض إلا في حضنكم، وتحت ظلّ حكمكم. لهذا سيأتون إليكم من كل مكان، وسينقلبون عليكم، ويومها يقومون بأكلكم».

في حقيقة الأمر، إن منسوب المكاشفة المرتفع في تصريحات ترامب حول العلاقة مع السعودية، والأسس التي تستند اليها، بقدر ما كان صادماً، فإنه يعكس الأجواء السائدة في الدوائر السياسية الأميركية. لم يعترض عليه أحد، ولم يناقشه أحد في الداخل والخارج، فكل ما قاله هو ما يجري تداوله في الغرف المغلقة. إنها سردية أميركية مكتومة حان وقت تظهيرها، وهي تعكس بأمانة عالية اللحظة التاريخية التي تعيشها الولايات المتحدة بشروطها وتحوّلاتها.

لم تكن زلّة لسان تلك التصريحات اللاهبة التي أطلقها ترامب ضد النظام السعودي، فقد عاد وأكّدها بعد عام من صدورها، وقبل شهر ونصف من بدء الانتخابات الرئاسية. في ٢٧ سبتمبر الماضي عاد ترامب الى إثارة مطلب «الخوّة» من السعودية لقاء الحماية الأميركية، وقال «ندافع عن اليابان، وندافع عن ألمانيا، وندافع عن كوريا الجنوبية، وندافع عن السعودية، ندافع عن عدد من الدول. ولا يدفعون لنا ـ مقابل ذلك ـ شيئاً، ولكن ينبغي عليهم أن يدفعوا لنا، لأننا نوفر لهم خدمة هائلة ونخسر ثروات».

ينطلق ترامب في تصريحه من إدراكه للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة، وأن جزءً من هذه الأزمة عائد الى ما توفره من حماية لعدد من الدول من بينها السعودية. ولذلك، يطالب ترامب من هذه الدول بمساعدة امريكا لمعالجة الدين العام الذي بلغ ٢٠ تريليون دولار. وكرّر حديثه عن السعودية بأن عليها أن تدفع لقاء ما تقدّمه الولايات المتحدة من حماية، وتعامل معها من منطلق تجاري محض، وقال: «عليك أن تكون قادراً على التفاوض، مع اليابان ومع السعودية. هل تتخيلون أننا ندافع عن السعودية؟ بكل الأموال التي لديها، نحن ندافع عنها، وهم لا يدفعون لنا شيئاً؟».

حين يوضع هذا التصريح جنباً الى جنب مع قانون جاستا، وما ينطوي عليه من تهديد بامتصاص الثروات المالية في المملكة السعودية، سواء كان استثمارات في الأسواق المالية الاميركية أو في الخزانة الأمريكية، أو من خلال بيع النفط، فإننا أمام رئيس أميركي سوف يشكّل كابوساً لآل سعود.

في التقييم العام، لا يحمل فوز ترامب أية بشارة للسعودية، سوى أنه وعد بمحاربة داعش، وألمح الى اصطفاف ما معها في الملف اليمني، في مقابل ما يعتبره التهديد الايراني، والذي يشمل أيضاً الملف النووي الايراني الذي عارض بعض بنوده.

في المقابل، يقدّم ترامب مقاربة في العلاقات السعودية الاميركية تعد استفزازية، وتختزلها الى مجرد «صفقة تجارية»، وليس كما كان التوصيف التقليدي السائد على مدى عقود، أي «تحالف استراتيجي». وهذا يرفع من منسوب القلق لدى النظام السعودي الذي كان ينتظر «منقذاً» للعلاقة المتصدّعة بين واشنطن والرياض.

وكما يبدو، فإن هذه العلاقة دخلت طوراً جديداً من التدهور، وأن شقّة الخلاف بين الدولتين تتسع بمرور الوقت. قد يكون أصدق مؤشر على رد الفعل السلبي على فوز ترامب، هو سوق الأسهم الذي شهد في التاسع من نوفمبر تراجعاً ملحوظاً في أكثر من دولة خليجية.

لدى حكّام السعودية من مبررات القلق ما يكفي، ليس لأن ترامب لم يكن في أي لحظة خياراً مفضّلاً بالنسبة اليهم، وقد عبّر عن ذلك بكل صراحة الوليد بن طلال في تغريدة له هاجم فيها ترامب وطالبه بالانسحاب من السباق الرئاسي لأنه لن يفوز. أمّا وقد فاز، فقد أسقط كل خيارات السعودية، وبات عليها التعامل مع رئيس يمثل مزاج الشارع، واهتمامات الناخب في الولايات المتحدة.

بطبيعة الحال، من المبكّر جداً الحكم على السياسة الترامبية في الملفات الخارجية، في ظل مؤشرات على التخفيف من وطأة الحضور الأميركي الكثيف في المناطق الساخنة، ولا سيما الشرق الأوسط.

فوز ترامب زاد من مخاوف السعودية وخفّض من سقف توقعاتها، وعليه فهي اليوم محكومة بالخوف وليس بالطموح. ولكن ما يضفي المزيد من التعقيد على الموقف السعودي هو:

× غياب استراتيجية واضحة لدى السعودية. فهي دولة لا تعلم ما تريد، وقد أضاعت بوصلة توجّهاتها السياسية، وتعيش على اللحظة التي أفقدتها القدرة على رؤية المستقبل. بكلمات أخرى، أن إدارة الدولة ليست قائمة على تصوّرات عميقة وواضحة حول ملفات الراهن والمستقبل. ودليل ذلك، أنها لا تملك حلولاً لمشكلات داخلية اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ ولا حلولاً لمشكلات خارجية وعلى رأسها اليمن، التي يمضي عليها أكثر من عام ونصف دون تحقيق أي من الأهداف المعلنة، سوى المزيد من الدماء والدمار. وينسحب ذلك على علاقاتها الاقليمية والدولية، التي تفتقر الى الجدوائية، وانما قائمة على مصالح قصيرة المدى.

× غياب الخبرة لدى الطاقم المسؤول عن الملفات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ففي السياسة الخارجية هناك ما يشبه الطفولة السياسية، كما يظهر في سلوك المسؤولين عن ملفات اليمن والعراق وسوريا... لم يكن أداء ثامر السبهان في العراق، وعلي العسيري في لبنان، وأحمد القطان في مصر، سوى تمثّلات لوزير الخارجية عادل الجبير، الذي أظهر هزال المؤسسة وعوارها.

في ظل تبدّل الخيارات الاستراتيجية الاميركية، وتخصيص جزء جوهري من الاهتمام في منطقة أوراسيا، لمواجهة المارد الصيني ومن بعده الهندي، فإن السعودية ومنطقة الخليج عموماً ستحظى بأهمية أقل، أي لن تكون بالقدر الذي كانت عليه، وهذه الأهمية تعود الى كون المنطقة معبراً إلزامياً الى أوراسيا والواصلة بين القارات.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن استقرار منطقة الشرق الأوسط غير ذات أهمية سوى ما يسهّل مهمة واشنطن في أوراسيا. هي تريد استقراراً نسبياً في المنطقة بأن يكون مرحلة وسطية بين الفوضى والاستقرار، لأن الفوضى مكلفة هي الأخرى، وإن اضعاف الدول الإقليمية يبقي حاجتها للدعم الأميركي.

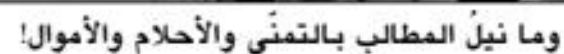
لابد من الإشارة الى أن السعودية لم تعد حاجة أميركية مقلقة، ولكن لا تزال حاجة. أكثر من ذلك، فإن السعودية خسرت كثيراً من قوتها، ونفوذها، وإن المشاغبة التي تقوم بها بين فترة وأخرى ليس سوى «لفت انتباه»، وفي أحسن الأحوال «تسجيل حضور» بكونها لاتزال قادرة على الفعل الفارق.

في التطبيق، السعودية لم تعد اليوم لاعباً أساسيّاً في الميدان السوري، بالمقارنة مع تركيا التي بدأت تطرح مشروعاً إمبراطورياً، لاريب أنه يتناقض مع المشروع السعودي، بل يبعث مخاوفه، كما يحرجه في الإطار العربي، لكون هذا المشروع ينطوي على تعدي على أراضي دولتين عضوين في الجامعة العربية وهما سوريا والعراق.

في مواجهة الضعف الشديد الذي تعاني منه، والانهيارات المتلاحقة في علاقاتها العربية والاسلامية، من المرجح للغاية ذهاب السعودية في العلاقة مع «اسرائيل» الى ما لا نهاية، بعد أن خسرت حلفاء لها في المنطقة وباتت محاطة بدول مصنّفة بالمعادية.

السعودية تبحث عن تحالف استراتيجي لم يتوفر حتى الآن شروط نجاحه، الأمر الذي يدفع بها للجنوح نحو الاسرائيلي وبناء تحالف استراتيجي يخدمها في المنطقة، كما يخدمها في الولايات المتحدة والغرب، لتبني مواقف مشتركة، تهدف الى تحصين كيانيهما إزاء التحديات الاقليمية والدولية.





وما نيلُ المطالب بالتمنّي والأحلام والأموال!



رب يوم بكيتُ منه فلمّا صرتُ في غيره بكيتُ عليه

## لماذا على السعودية أن تخشى ترامب؟

# نهاية الحلم السعودي: ترامب رئيساً!

عبدالحميد قدس

وصول ترامب الى الحكم جعل العالم كلّه يشعر بالوجل والقلق، وليست السعودية وحدها، بل شمل حتى الولايات المتحدة الأمريكية المعنية الأساس بأمر انتخابه. فلماذا تكون السعودية قضية مختلفة؟.

## لماذا الخشية من ترامب؟

لكل دولة أسبابها الخاصة بها، ولكن المبررات متقاربة.

فالقضية ليست فقط أن لدى ترامب سياسات مختلفة عمّن سبقه؛ فهذا أمرٌ طبيعي، وليس لأنّه قليل الخبرة في السياسة، فقد وصل من هو بلا خبرة ولا فهم حتى، ونقصد جورج بوش الإبن. وليس القضية ان الرجل يتصف بقدر لا بأس به من التهور، فما أكثر الرؤساء الذين كانوا متهورين. وأيضاً ليس الأمر يتعلق بحجم التغيير في السياسات الذي يقول ترامب انه يريد اعتمادها، فكثير من الرؤساء في التاريخ الأمريكي، مارسوا بعض السياسات الراديكالية في قضية أو أكثر، سواء تعلق الأمر بالشؤون الداخلية أو الخارجية.

مشكلة الآخرين (أمريكيين او غيرهم) أن ترامب جاء من خارج السيستم، من خارج المؤسسة، وهذا يعني أن ضبطه ضمن السيستم الأمريكي، كما يحدث مع كل الرؤساء المنتخبين، امرٌ في غاية الصعوبة، فإما أن ينضبط بضوابطها، وهو أمرٌ صعب بالنسبة لشخص بلغ السبعين، واعتاد قدراً من الإنفلات.. أو يرحل بطريقة أو بأخرى.

ومعنى ان ترامب جاء من خارج السيستم، أن سياساته وتحركاته يصعب التنبؤ بها، وهذه مشكلة العالم معه، ومع وعوده التي أطلقها للناخبين، فإلى أي حد يمكنه الالتزام بوعوده، وسياساته المعلنة، او يصرّ على تنفيذها، وأي سياسات أخرى يمكن أن يقدم عليها؟

شخص لا يمكن التنبؤ بسياساته الراديكالية، هو خطير في عرف السياسة.

ترامب، يمكن أن يُحدث في أمريكا ثورة إصلاحية على المستويات كافة، وبنفس القدر هناك احتمال أن يهبط بها الى الحضيض أيضاً. وتلك هي مشكلة المؤسسة الأمريكية معه (المخابرات، والكونغرس، والمؤسسات المالية، والعسكرية، والأكاديمية).

## ترامب وإنقاذ الإمبراطورية

ينبغي الإلتفات الى حقيقة ان واحداً من أعمدة (السياسة الترامبية) هو اعتماد (مبدأ العزلة)، او العودة اليه، ولو جزئياً. هو لم يقل هذا بالنصّ، لكن فحوى تصريحاته يعني ذلك. فالمعلوم أن أمريكا كانت تعيش العزلة السياسية كما الجغرافية الى الحرب العالمية الثانية، وهي اتخذت قرار فك العزلة والمساهمة بدور قيادي على مستوى العالم، بعد تلك الحرب، او ما قبل نهايتها بقليل، حين تأكد لها أن العالم يعيش فراغاً سياسياً باندحار القوى الاستعمارية التقليدية (فرنسا وبريطانيا)؛ ومع هزيمة ألمانيا، لم يبق إلا القوة السوفياتية الستالينية الصاعدة يومئذ، وكان لا بدّ من وريث، فورثت هي القوتين الاستعماريتين التقليديتين.

الآن، وبعد أن تمددت أمريكا عسكرياً، وصارت لديها قواعد

عسكرية في مائة وثلاثين دولة في العالم، كانت تمثل فيما تمثل أداة استحواذ اقتصادي، ليس فقط قادراً على تغطية نفقات التمدد العسكري للإمبراطورية الأمريكية، بل وأيضاً، حقن الاقتصاد الأمريكي بموارد هائلة، وفتح أسواق للمنتجات الأمركية في كل الدنيا..

الآن، وقد تغيّرت المعادلات الاقتصادية العالمية، وفي ظلّ المنافسة المحتدمة اقتصادياً، شعر القادة الأمريكيون بعبء التمدد العسكري للإمبراطورية، ووجدوا أن كثيراً من الإمبراطوريات في التاريخ، قد انتهت بسبب هكذا نوع من التمدد، وهكذا استهلاك للموارد.

منذ عهد أوباما في فترته الرئاسية الثانية، بات واضحاً، ان القيادة الأمريكية قد أدركت بأنها ستخسر في المستقبل المنافسة الإقتصادية، وبالتالي المنافسة على مستوى قيادة العالم، إن استمرّت في ذات النهج التي هي عليه اليوم، وقد ظهر الحنين واضحاً لدى كثير من الباحثين والسياسيين الأمريكيين لسياسة العزلة القديمة.

الرأي المؤيد لهذه العزلة يقول بأن الصين والهند واليابان وغيرها من الدول التي قفزت اقتصادياً في امريكا اللاتينية، لا تتحمل أعباء عسكرية، وبالتالي فإن نموها الإقتصادي يمضي بوتيرة أسرع من الإقتصاد الأمريكي نفسه، وعلى مدار سنين طويلة.

لهذا، كانت الولايات المتحدة أمام خيارين:

ـ الخيار الأول، تخفيض دورها العسكري على المستوى العالمي، والتنازل عن عدد كبير من قواعدها العسكرية؛ وعدم اقحام نفسها في مغامرات عسكرية مكلفة اقتصادياً، خاصة بعد التجربة المرّة في العراق وافغانستان. وهذا الخيار يعني تخفيض الدور الأمريكي القيادي في العالم؛ وظهور عدّة أقطاب سياسيين يتشاركون معها في القيادة، وتحويل أمريكا الى لاعب من بين اللاعبين الكبار على المستوى السياسي والعسكري، مع احتمال بقائها لمدة أطول كأقوى قوة اقتصادية عالمية.

ـ الخيار الثاني، وهو الذي يؤمن به ترامب، وايضاً أوباما، والنخبة الحاكمة عامة، وهو يقضي بتحميل الحلفاء ثمن الخدمات العسكرية، بما يخفف الأعباء عن واشنطن من جهة، ويمدّد لفترة طويلة دور (الدولة الامريكية القائدة) في كافة الميادين السياسية والعسكرية والإقتصادية والعلمية.

لهذا، ومنذ عهد أوباما، كان هنالك ضغط على الاتحاد الأوروبي، ليزيد من مساهمته في دفع تكاليف حلف الناتو، حيث تدفع امريكا نحو سبعين بالمائة من النفقات، فيما تلتزم اوروبا بالباقي، في حين أنها المستفيدة الأكبر من المساهمة الأمريكية. وفعلاً قررت اوروبا زيادة مساهمتها في نفقات الناتو، ولكن ترامب يريد أكثر، وبالضغط العلني الصريح ايضاً، وهو يقول علناً بأن اتفاق حلف الناتو لم يلتزم به الحلفاء من جهة المساهمة في نفقاته.

أيضاً، فإن اليابان التي استقرت فيها القواعد الأمريكية منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، بغية عدم نهوضها عسكرياً، وأن لا يكون لها دورٌ سياسي فاعل على الساحة الدولية.. جاء ترامب ليطالبها بأن تدفع من مواردها ثمن الوجود العسكري الأمريكي، أو تشارك فيه، على حساب نهضتها الاقتصادية. وقد اجتمع المسؤولون اليابانيون مع ترامب مؤخراً، وخرجوا بشعور مطمئن، إذ يبدو أن اليابان لا مانع لديها من المساهمة في النفقات العسكرية الدفاعية، لمواجهة تحديات كوريا الشمالية والصين وحتى روسيا.

ولهذا السبب: أي تخفيض النفقات العسكرية، كرر ترامب في حملته الانتخابية مراراً بأنه لن يحمي السعودية إن لم تدفع (جزية اكبر!) من مداخيل النفط، الى حد المطالبة بمشاركتها امريكا في مدخولاتها النفطية!

هذا المنهج (الترامبي) غرضه توفير أموال لإعادة بناء أمريكا من الداخل، او كما قال تجديد وبناء البنية التحتية المتهالكة في امريكا، وكذلك انعاش الاقتصاد الامريكي ليقف على أرض صلبة في المنافسة الدولية، خاصة مع الصين.

ونعود الى السؤال القديم الجديد: مالذي يجعل السعودية ـ دون بقية دول العالم ـ الأكثر قلقاً من ترامب؟

الإيرانيون ـ مثلاً ـ قلقون منه فيما يتعلق بالاتفاق النووي، والحصار الاقتصادي على بلدهم. فهل هذا يخفّف من وطأة الخشية السعودية؟!

السعودية وحدها بين دول مجلس التعاون تشعر بالخطر من ترامب، في حين أنك قد تجد الحكم في البحرين، اكثر استرخاءً بوصوله، ولكلٍّ اسبابه.

فمع ان أمريكا لديها قواعد في كل دول الخليج بلا استثناء، فإنها إما قادرة على دفع ثمن الحماية، أو هي في غنى عنها في الأساس، لأنه ليس لديها خشية من عدو يفتك بها: سلطنة عمان مثلاً.

دولة مثل قطر، لديها القدرة ان تدفع ثمن حمايتها إن أرادت؛ وفي العادة فإن بعض دول الخليج تستفيد اقتصادياً من وجود القواعد، او تستلم مبالغ مقابل الحضور العسكري الأمريكي: البحرين نموذجاً!

ثم ان دول الخليج ـ غير السعودية ـ ليس لديها جوانب خلافية ذات قيمة مثلما هو الحال بالنسبة للرياض.

تختلف السعودية، في مقدار الخشية من وصول ترامب الى سدة الرئاسة الأمريكية، عن كل دول العالم الصديقة او الحليفة او المنافسة او العدوة لامريكا.. فهي الأكثر قلقاً والأكثر هشاشة في مواجهة المخاطر. كيف؟

## السعودية والعداء المطلق لترامب

لم تكن هناك دولة كانت لها خصومة سياسية مع ترامب الى حدّ الشخصنة مثل السعودية.

فالأخيرة كانت ومنذ البداية حاضرة كمادّة في الإنتخابات الأمريكية الأخيرة، ولم نشهد حضوراً لدولة أجنبية في الانتخابات وفي تفاصيل موضوعاتها ذات الأبعاد المحلية والخارجية مثل السعودية. لا أوروبا مجتمعة، ولا اسرائيل، ولا روسيا، ولا المكسيك، ولا أية دولة أخرى كانت حاضرة كالسعودية.

السعودية ابتداءً، كانت تعمل كجزء من الحملة الإنتخابية لهيلاري كلينتون، وحسب محمد بن سلمان، ولي ولي العهد، ووزير الدفاع، فإن بلاده قدمت نحو عشرين بالمائة من نفقات الحملة الانتخابية لكلينتون. هذا القدر من التدخّل لم تجرؤ دولة أخرى ان تقوم به، او تتبجّح بالقيام به. وهذا ما دعا الحملة الانتخابية لترامب الى مواجهة

كلينتون مراراً منددا بالتمويل السعودي.

والسعودية من جهة ثانية، ليس فقط راهنت على كلينتون، وكانت متأكدة من فوزها، بل الأهم انها ـ دون غيرها من الدول ـ لم تُبقِ حتى شعرة معاوية فيما لو حدث المستحيل وفاز ترامب! ولهذا، كانت مواجهة السعودية لترامب علنية في إعلامها، صريحة هجومية، لم تكن ترَ اية عواقب سلبيّة في ذلك.

وللأسف، فهذا هو دأب الرياض، ليس فقط في هذا الموضوع، وإنما في قضايا ومواضيع أخرى، حيث تأخذ الخصومة الى حدّها النهائي، ويكون تراجعها صعباً وأحيانا يكون مستحيلاً، ولا أدلنا على ذلك عدوانها على اليمن، ومواقفها في سوريا والعراق ولبنان وغيرها.

ثم أضافت السعودية ـ بالنسبة لترامب ـ الملح على الجرح، وكلّفت الوليد بن طلال للسخرية بترامب، وتعييره بأنها هي التي أقامته مرتين من أزمات اقتصادية ألمت به؛ والسعودية عبر الوليد هي الوحيدة التي طالبت ترامب بالإنسحاب من الانتخابات، لأنه حسب تعبير الوليد، يستحيل عليه الفوز؛ ما دفع بترامب للرد على الوليد بن طلال والقول بأن السعودية تعتقد ان بامكانها شراء السياسيين الامريكيين، وأن ذلك لن يحدث إذا ما فاز في الإنتخابات.

ومن جهة ثالثة، فإن تصرفات السعودية، وليس فقط أموالها واعلامها، كانت مادة انتخابية أساسية في حملات المرشحين، خاصة فيما يتعلق بدورها في تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١، وفي ضرورة فتح ملف التحقيق واعادة الصفحات الثمان والعشرين التي تمّ إخفاؤها في عهد بوش الإبن. حتى هيلاري اضطرت الى المطالبة بالكشف عن تلك الأوراق أسوة بترامب نفسه.

وكانت الرياض حاضرة في خطابات ترامب، باعتبارها المموّل الأساس للإرهاب الداعشي، وعبر هذا، كانت حملة ترامب توجه الصفعات لكلينتون بأنها أخفت دور السعودية في هذا الشأن، وأن ادارة اوباما واصلت دعم الرياض عسكريا، وهي الممولة للإرهاب.

والسعودية فوق هذا كانت حاضرة في المسألة الإقتصادية سواء حين الحديث عن القواعد العسكرية، وضرورة دفع آل سعود ثمن الحماية؛ أو فيما يتعلق باستغناء أمريكا عن النفط السعودي، وهو أمرٌ كرره ترامب بعد الفوز، أو ما يتعلق بإجبار السعودية على دفع ثمن جريمة تفجيرات سبتمبر، لرعايتها للإرهاب ـ حسب قانون جاستا الذي أقره الكونغرس، وربما الإستيلاء على أموالها واستثماراتها في امريكا وبالذات في الخزينة الأمريكية.

وهكذا لا توجد دولة في العالم كان لها حضوراً في الإنتخابات الامريكية مثل السعودية.

ولم توجد دولة في العالم تدخّلت في الإنتخابات بشكل صارخ مثل السعودية، حتى ان البعض علّق بأن الإنتخابات الأمريكية كأنها كانت تجري على الأراضي السعودية، البلد الديكتاتوري الأكبر في المنطقة.

ولم توجد دولة في العالم واجهت ترامب وبصفة شخصية في كثير من الأحيان ـ وبمبررات ضعيفة وبدون سقف للهجوم ـ كما فعلت السعودية.

وبناءً على هذا كلّه.. يتوقع أن لا تُوجد دولة ستدفع ثمن تغيير السياسات الأمريكية في عهد ترامب، وثمن هذه الرعونة، مثل السعودية نفسها.

ومن هنا، حقّ لآل سعود أن يكونوا أكثر قلقاً من غيرهم، حين توّج ترامب رئيساً منتخباً للولايات المتحدة الأمريكية.

## كيف تفكّر السعودية؟

لماذا أعلنت الرياض حرباً شرسة على ترامب حتى قبل وصوله الى السلطة؟ فهو في كل الأحوال محسوب على الجمهوريين المحببين في معظم الأحوال للعائلة المالكة. والرياض في الغالب لا تميل الى الديمقراطيين، كونهم أقلّ تطابقاً معها في الرؤى، وأنهم عادة ما يزعجون ال سعود، بمطالبات اصلاحية اجتماعية خجولة.

الرياض لا تخفي غضبها من أوباما. ففي عهده، انحدر نفوذ آل سعود في المنطقة بشكل غير مسبوق.

وفي عهده وصلت العلاقات بين البلدين الى مرحلة النقد المباشر من كلا الطرفين لبعضهما البعض.

وفي عهده أيضاً، خسرت الرياض الكثير من مكانتها وأحدقت الأخطار بها، وانتصر خصومها.

كل هذه المآزق لا يرى آل سعود أنهم السبب الأساس فيها، بل يعتقدون ويروجون بلا خجل، أن أمريكا هي التي نكبتهم، فهي التي سلّمت العراق لإيران بزعمهم، وهي التي رفضت التدخّل عسكرياً للإطاحة ببشار الأسد ونظامه؛ وهي التي وقعت الاتفاق النووي مع ايران وأعطت الأخيرة المكانة وفكّت الحصار عنها على حسابها بنظرهم؛ وأمريكا هي التي تخلّت عن حلفائها وليس فقط عن مصالحهم، كما هو الحال مع بن علي تونس، ومبارك مصر. وفوق هذا، فأمريكا، من وجهة نظر آل سعود، هي التي انتقدتهم علناً، ونسبت الإرهاب الداعشي اليهم، والى أيديولوجيتهم الوهابية.

ومع هذا كله، فإن آل سعود، رأوا أن المشكلة تنحصر في شخص أوباما، وليس في سياسة أمريكا، وتبدّل استراتيجياتها، ولا في رؤية الرياض لنفسها ولدورها، ولا في سلوكها السياسي الإرهابي تارة والعدواني تارة أخرى.

وعلى هذا الأساس كان الأمراء ينتظرون بفارغ الصبر نهاية عهد أوباما، فلديهم مشاريع سياسية كبرى، تمّ طمسها وعدم الاستجابة اليها، وأملوا حين تأتي هيلاري كلينتون، وهي ديمقراطية ايضاً، فسيتمّ إحياء الدور الأمريكي العسكري في الشرق الأوسط، وقد يصل الأمر حدّ التدخل في سوريا ومواجهة روسيا. كما أملوا: تمديد المظلّة السياسية والحمائية لهم، كي يستمروا في حربهم في اليمن؛ وايضاً أملوا ان الغرب لن يطلب بعد التجربة المرّة للربيع العربي، ان يغيّروا من سياستهم ويعتمدوا إصلاحاً سياسياً وحقوقياً من نوع ما.

الآمال السعودية على عهد كلينتون كانت كبيرة. فالرياض تبحث عن رئيس يرد الصاع صاعين لإيران، ويعيدها محاصرة تحت ضغط عسكري لم ينفذه أوباما كما كانت الرياض وحتى اسرائيل تؤمّلان. والرياض حلمت باستعادة نفوذها فوق موج أمريكي تراجع بشكل صاروخي، منذ عقد على الأقل؛ وانحدر معهُ دور السعودية نفسها. والأكثر ان ال سعود كانوا يأملون بلفلفة قانون جاستا مع كلينتون دون أن تحدث مضاعفات سياسية.

اذن، كلينتون كانت الحلم لآل سعود. الحلم الذي هو قاب قوسين أو أدنى من التحقّق، لولا إزعاج هذا (الدخيل على السياسة) ترامب!

وكلينتون، ومنذ عهد زوجها كانت لصيقة بدول الخليج، وهي صديقة، وقابلة للفساد والإفساد أيضاً. والأموال السعودية سيكون لها مكان في سياستها، حتى مع حضور قوي لمؤسسة الحكم الأمريكي.

إذن لا بد من الإنخراط في دعمها، ومواجهة خصمها ترامب، الذي هو في الأساس يبدو وكأنه ضد السعودية؛ مع أنه والى هذا الوقت لديه عدّة شركات تعمل هناك في مجال الفندقة والاستشارات الفندقية.

وصول ترامب الى الرئاسة يعني نهاية الحلم السعودي.

والأهم هو يعني ان التحالف التاريخي والإستراتيجي بين امريكا والسعودية، سيهبط بشكل حادّ بأكثر مما كان عليه الوضع منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

والمشكلة الأكبر هنا، هو أن آل سعود لم يلتفتوا الى أمر أساس، يجعلهم يعيدون النظر في تبريرات أخطائهم، فيعودوا الى أنفسهم ويراجعوا سياساتهم بشكل عام، لتأسيس وضع قوي يضمن استمرار حكمهم، ألا وهو: أن مكانة المملكة السعودية في الإستراتيجية الأمريكية انخفضت بشكل حادّ. والأسباب عديدة، من بينها:

- التحوّل في الاستراتيجية الأمريكية نفسها، واهتمامها بالمنافسة في منطقة جنوب شرق آسيا، وعدم قبول الاستمرار في استهلاك قواها في محيط الشرق الأوسط، بصراعاته التي لا تنتهي.

- ضعف المملكة الإقتصادي، بعد نزف طويل، وانخفاض اسعار النفط، وبعد اكتشاف بدائل النفط (النفط الحجري)، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية من مستورد للنفط الى مصدر له.

- انحسار النفوذ السياسي السعودي، وادراك امريكا بأن الرياض لا تستطيع ان تقيم نفوذاً منفصلاً قابلاً للحياة بدون ان يكون متوازياً مع نفوذها هي ومعتمداً عليه. فضلاً عن أن الرياض أبدت عدم قدرة على التكيّف مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، بعكس بلدان اخرى في المنطقة، كالإمارات والأردن وقطر.

- انغماس الرياض في العنف الداعشي وتبنيها أيديولوجية وهابية مولّدة للعنف ومهددة لمصالح الغرب. وهذا الإنغماس كان مطلوباً في البداية، ولكن الرياض رفضت التخلّي عنه، والذهاب به بعيداً كما فعل بندر بن سلطان، واستمرّت عليه حتى الآن. أي انها لم تتقيّد بمتطلبات استخدام داعش والقاعدة كما تفعل امريكا نفسها، ما ادى الى الإضرار بنشر العنف عالمياً وبين دول حليفة في افريقيا وفي اندونيسيا وبنغلاديش وماليزيا وغيرها، ما أدى أيضاً الى فقدان الرياض مكانتها كدولة قائدة للعالم الاسلامي فضلاً عن أنها لم تعد قائدة للعالم العربي.

- عدم قدرة الرياض على إصلاح ذاتها، رغم الإلحاح الأمريكي فيما بعد أحداث سبتمبر. فقد كشفت آل سعود بأنهم لا يستطيعون - حتى لو أرادوا - ان يسيطروا على العنف الداعشي القاعدي، ولا أن يتنازلوا عن الأيديولوجية الوهابية، ولا التوقف عن نشر هذه الأيديولوجية خارج البلاد. وأيضاً، فإن الأمراء يرفضون إجراء اصلاحات اجتماعية وسياسية قابلة لتمديد حياة نظام حكمهم.

لهذه الأسباب وغيرها، لم تعد السعودية تحتل نفس الأهمية القديمة التي كانت تحوزها في الإستراتيجية الأمريكية. بل تحولت في بعض الأحيان الى عبء سياسي، أكثر من كونها بلداً يخدم اقتصاديا وسياسياً امريكا والدول الغربية عامة.

عدم التفات ال سعود الى هذا الانحدار في قيمتهم الاستراتيجية من حيث قيمتهم الوظيفية، هو السبب الرئيس في التحول الأمريكي تجاههم، منذ أواخر عهد بوش الإبن، ومروراً بعهد أوباما، وسيستمر بصورة مضطردة في عهد ترامب.

وبناء على هذا كيف نرى السعودية في المستقبل.. في السنوات القادمة؛ وأين ستتغير سياساتها في عهد الرئيس ترامب؟

## الموضوع السوري

ترامب أقرب الى سياسة أوباما، بعدم التدخل عسكرياً، خاصة في الموضوع السوري. بل اكثر من هذا، فإنه لو قدّر له التدخّل في الشأن السوري، فسيتدخل ضد الطرف الذي تدعمه السعودية وتركيا. أي ضد جبهة النصرة وغيرها. وعليه، لا تستطيع الرياض أن تؤمل موقفاً أمريكياً أفضل من موقف أوباما، بل هي تتوخى الحذر من ان موقف ترامب سيكون الأقرب الى الموقف الروسي. وفي الأصل لا يوجد الشيء الكثير لتكسبه السعودية من سوريا، بعد ان حققت بغيتها الأساس بتدمير البلد. فاللاعبون في الساحة السورية كثر، والسعودية مجرد لاعب من عشرة لاعبين، وحصتها في حال الفوز ستكون قليلة، فكيف بها وقد خسرت الحرب فيها بنحو شبه كامل؟

## الصراع مع إيران

في الموضوع الإيراني، هناك أملٌ سعودي، وخشية إيرانية، من أن يقوم ترامب بتعطيل مفاعيل الاتفاق النووي الايراني. هذا الأمل مبنيّ أيضاً على حسابات ان الكونغرس واللوبي الصهيوني يدفعان باتجاه ذلك، والى المزيد من العداء لإيران، وابقائها محاصرة ولو أمريكياً فقط. وقد أعلن الكونغرس تمديد الحصار لايران لعشر سنوات قادمة. لا شك ان هذا يرضي السعودية ويمنحها بعض العزاء، وهو ما تتمناه اسرائيل؛ لأنه في اضعف الأحوال، يضعف ايران ويوقف زخم تمدد نفوذها على حساب النفوذ السعودي.

وبالرغم من حقيقة ان الاتحاد الاوروبي قد حذر ترامب علناً من المساس بالإتفاق النووي، باعتباره اتفاقاً دولياً وليس اتفاقاً يخصّ امريكا وحدها، إلا أن أحداً لا يمكن له القطع بما سيتخذه ترامب من مواقف. ولكن الشيء شبه المؤكد، كما ظهر من خطابات المسؤولين الإيرانيين، فإنهم مستعدون للردّ على خرق امريكا للإتفاق، الى حد يحتمل معه العودة الى الصفر، وربما العمل هذه المرّة بصدق وجد لإنتاج سلاح نووي، مهما كانت التحديات.

والأرجح، ان عهد ترامب لن يكون مريحاً في العلاقات الأمريكية الإيرانية، ولن تصل الأمور الى اصطدام مسلّح، ولا الى الغاء الاتفاق النووي. ولكن قد نشهد تنصلاً امريكياً فيما يمكن لواشنطن ان تتنصّل بشأنه، كموضوع حصارها وحدها لإيران، وهذا سيتم مقابلته برد إيراني من نوع ما. وقد يكون من حسن حظ ايران، وربما كان بتخطيط

منها، ان لا تكرر تجربتها مع جيمي كارتر وريغان، حين رفضت حل ازمة الرهائن مع كارتر، وانتظرت سقوطه، فكان الوضع مع ريغان سيئاً. هذه المرة، استبقت نتائج الانتخابات بعقد الاتفاق النووي.

وفي كل الأحوال لا يوجد شيء كثير، يمكن للرياض ان تستثمره في حال ساءت العلاقات الأمريكية ـ الايرانية أكثر، ولا يوجد ما يعوّض مصيبتها هي مع ترامب!

## حرب اليمن

في موضوع حرب اليمن، فإن من رأي ترامب إيقاف الحرب، واذا التزم بوعوده او بتصريحاته الانتخابية، فإن السعودية لن تطمع باستمرار المظلّة الأمريكية للعدوان. ولن تطمع بأن تشارك امريكا في الحرب مباشرة، كما فعل أوباما، وإن تنصّل من جرائم السعودية نفسها.

وعموماً فإن حرب اليمن خاسرة بالنسبة للسعودية. العالم يدرك ان السعودية هزمت في الحرب، ولكن الرياض تصرّ على استمرارها بلا أي أفق لها في النجاح. كل آمالها، ان شيئاً ما قد يتغيّر لصالحها في حال فازت هيلاري كلينتون، وها هي قد فشلت، وعلى الرياض أن تحتمل ـ مجرد احتمال ـ أن تقاتل وحيدة في اليمن، وليس معها سوى بريطانيا، المنتفع الأكبر والحريص على استمرار بيع السلاح والقنابل العنقودية للحليف السعودي.

حرب اليمن انتهت، دونما اعتراف سعودي بالهزيمة.

وترامب قد لا يعطي السعودية ـ اذا ما تعنتت ـ الوقت الكافي للخروج منها بحل سياسي يحفظ بعض ماء وجهها.

## قانون جاستا

يتوقع أن يكون عهد ترامب وبالاً على ال سعود، خاصة في مسألة قانون جاستا، الذي تمّ تفصيله على مقاس السعودية. ويرجح ان تكثر الدعاوى على الرياض، وان يتم السطو على بعض أو كل الإستثمارات الخارجية. والأكثر من ذلك، يتوقع ان تُحمّل الرياض مسؤولية دعم ورعاية الإرهاب.

ربما لو كانت كلينتون قد نجحت في الانتخابات، ان يتم إيجاد حلّ، من خلال تدوير الزوايا، واستثمار نصوص قانونية في جاستا وضعت خصيصاً لتوسعة دائرة المناورة والإبتزاز الأمريكي من خلال اجراء مفاوضات مع السعودية، لا تدين الأخيرة بمسؤولية الإرهاب، مع أخذ بعض التعويضات المالية والتنازلات السياسية. هذا ما كان يؤمله آل سعود.

الان في عهد ترامب، فصوت التهديد، والقيام بفعل، قد يسبق التحذير والنقاش حتى. ستدفع الرياض التعويض، قليلاً كان أم كثيراً، ودفع التعويض بحدّ ذاته يمثل ادانة للسعودية بتمويل الإرهاب، واعتراف منها بذلك. اللهم إلا اذا واجهت ورفضت الأمر، وأخذ مالها رغماً عنها. وهذا لن يتم إلا في حالة المصادمة مع الحليف الأمريكي، وتحوّل هذا الحليف الذي كان يحميها بالأمس، الى عدو بالمطلق. ولا نظن ان الرياض ستغامر باستعداء امريكا الى هذا الحد، خاصة وانه لا يوجد لها بدائل في علاقاتها الدولية، بسبب ارتمائها الكلي في حضن امريكا والغرب لعقود طويلة.

## تحول الحلفاء

تعتقد الرياض أن بإمكانها مجابهة ترامب حتى قبل ان يستلم زمام الحكم في يناير القادم.

الجنون السعودي يمكن اكتشافه بسهولة من خلال الإعلام السعودي، وقنواته الفضائية، حيث الحرب معلنة على ترامب، والتغطية اليومية الواسعة لكل ما هو ضدّه، وكأن الرياض تتعامل مع جيبوتي او الصومال، وليس مع أقوى دولة في العالم.

يظن بعض المسؤولين السعوديين ان هناك امكانية لرحيل ترامب إما قبل ان يصل لمقعده في البيت الأبيض، او بعد ان يصل بفترة وجيزة. ولذا بدل أن يستثمروا في التصالح معه، مضوا الى آخر الشوط في العداء، حتى بعد انتهاء معركة الرئاسة والإنتخابات.

وتعوّل السعودية على دول الخليج ان تقف معها، وتتخذ ذات الموقف، وبدأت تتحدث كممثلة عن دول الخليج. وكذلك هي تأمل ان تقف معها مصر والملكيتان في الأردن والمغرب. وهذا من الجنون السياسي وليس فقط من الأوهام والأحلام.

لن تقف أية دولة خليجية مع السعودية، لأنها ليست متضررة من وصول ترامب الى الرئاسة. حتى البحرين ـ ذيل السعودية ـ لا يخفي المسؤولون فيها فرحهم بوصول ترامب، فعلى الأقل تخلّصوا من رئيس ديمقراطي، أزعجهم بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وضغط عليهم هنا وهناك، ورفض ان يقابل ملكهم منذ فبراير ٢٠١١.

كذلك مصر، ولذات السبب، شعرت بارتياح من وصول ترامب، ليخف الضغط عليها من قبل الديمقراطيين، في ذات ملفات حقوق الإنسان والسياسة المحلية. وهذا ما يفسر أن السيسي كان أول حاكم عربي هنّأ ترامب بنجاحه في الانتخابات.

ومصر التي تعاني اليوم اقتصادياً بسبب توقف الدعم النفطي السعودي، وكذلك عدم تنفيذ وعود الدعم المالي، فاضطرت الى رفع اسعار الوقود، وتعويم الدولار في مجازفة كبيرة مع الشارع، هي اليوم ليست في وارد الوقوف مع الرياض مقابل امريكا.

السعودية ان واجهت ترامب، فستواجهه وحيدة، فلا يوجد لديها اصدقاء ذوي وزن لم تستعدهم؛ ولا لديها ما يطمع فيه الآخرون؛ ولا سلاحها الديني الداعشي له فائدة اليوم في التهديد، فضلاً عن ان هذا السلاح بات محفزاً للابتعاد عنها.

قد نشهد تحولاً معاكساً تماماً.

ان تتقوى الروابط بين مصر وايران، مثلما عادت العلاقات بين المغرب وايران، وهي علاقات تم قطعها لاربع سنوات، تماشياً مع الرغبة الخليجية، ولم تكن لها مبررات حقيقية.

نجم السعودية آفل، وسيأفل أكثر.

انه عهد الانحدار السعودي المتسارع الذي قد يودي بدولة آل سعود الى حتفها.

التخلّي أم ضريبة الحماية؟

# ترامب والسعودية

يحي مفتي

**يشعر حكام السعودية اليوم كأنهم باتوا في ضيافة رجل غريب، مجبرون على الاقامة عنده، ويتملكهم الخوف من تصرفاته الغريبة. ولا بد من تسجيل رباطة الجأش، والقدرة على الصمت، اللتين تمارسهما الرياض تجاه سيد البيت الابيض الجديد، وسط حالة من الارتباك في صفوف الاعلاميين السعوديين، الذين تعودوا على الثرثرة في كل موضوع خارجي، منصّبين انفسهم وعاظاً ونُقّاداً ومعلمين لكل شعوب الارض، والآن يجلسون على مقاعد الدرس كالتلاميذ المهذبين، بانتظار تعليمات المعلم.**

لماذا وجدت السعودية نفسا في هذا المأزق، تواجه المجهول، وهي التي تبحث عن اي كلمة او موقف يعزيها ويطمئنها، في ظل مرحلة التحول الصادمة والمشكلات المتفاقمة؟

لا شك ان المستشارين المتحلقين حول الامـراء النافذين في النظام السعودي، يعرفون عمق الازمـة بينهم وبين واشنطن، بعيدا عن المزايدات الاعلامية، ومحاولات التمويه او التسوية الدبلوماسية. فالمسألة اعمق من سياسة هذا الرئيس او ذاك، واكثر خطورة من الخلاف السياسي في الملفات المطروحة: الازمة تتعلق بالدور الوظيفي للنظام السعودي، الذي استهلك تماما، وبات بحاجة الى تطوير جوهري في أدواته وطبيعته، اذا ما اراد ان يحافظ على مكانته في الاستراتيجية الامبريالية، بوجهها الاميركي وفروعها البريطاني والفرنسي والاسرائيلي.

انها مملكة انتهى زمانها، وهي بدل ان تتكيف مع التطورات، تسعى للعودة بالعالم الى الوراء، من خلال أيديولوجيا وهابية جامدة، تصر على البقاء في العصور الغابرة.. لذا لن يكون مفاجئا ان وضعت خارج الاستعمال، او أعيد تدويرها.

وهذه الازمة لم تبدأ مع انتخاب ترامب، بل لعلها بلغت ذروة جديدة الآن، واتخذت شكلا فاقعا على وقع اللغة الفجة والموقف المباشر الذي يعبر به الرئيس الاميركي الجديد دونالد ترامب عن افكاره وسياساته.

وبالعودة قليلا الى الوراء، الى بداية عهد الرئيس الاميركي الحالي باراك اوباما، الذي وصل الى السلطة قبل ثماني سنوات، وفي اولى خطواته باتجاه المنطقة، تعمّد تهميش السعودية، وتبنّى سياسة التغيير النشط في دول الشرق الاوسط، انطلاقا من فرضيته عن الاسلام المعتدل.. واختار لهذه الغاية القاهرة واسطنبول لالقاء خطابين موجهين للعالم الاسلامي، وبالتحديد لشعوب المنطقة، دعا فيهما الى التغيير، واقامة الانظمة الديمقراطية التي يمكن للولايات المتحدة التعاون معها، باعتبارها سيدة العالم بلا منازع والقطب الوحيد فيه. واهمل اوباما حينها السعودية، ولم يأخذ امكاناتها ومكانتها بعين الاعتبار.. بل تجاوز ما تتمسك به دولة الامراء من حديث عن العلاقات التاريخية، وهي لغة خشبية لم تعد تعني شيئا في مرحلة التحولات الكبرى.

يومها رأى البعض ان هذه السياسة التي تبناها البيت الابيض قبل ثماني سنوات بنيت ـ من جهة ـ على اساس ايديولوجي، ومن جهة ثانية، بُنيت على تراكم سياسات وردود فعل، تمتد الى مرحلة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي فجرت العلاقة التاريخية التي يلوكها آل سعود، وكادت ان تنقل البلدين الى مرحلة العداء المطلق، ووضع السعودية هدفا للعدوان الاميركي المباشر، قبل ان يستبدلها جورج بش الابن بالحرب على افغانسان والعراق، وبالمال والتغطية الشرعية السعودية الكاملة.

لم يدرك النظام السعودي خطورة التطورات في الموقف الاميركي خصوصا، والغربي عموما، الا في مرحلة متأخرة، وبعد ان بلغت الرؤية الغربية مرحلة التنفيذ، وتمثلت بأربع خطوات لافتة:

١- استراتيجية اوباما وفرضية الاسلام المعتدل.
٢- قانون جاستا لمحاسبة داعمي وممولي الارهاب.
٣- تفويض تركيا برعاية انظمة سياسية في مرحلة الربيع العربي.
٤- توقيع الاتفاق النووي مع ايران.

## الشرق الاوسط المعتدل!

الرئيس الاميركي باراك اوباما يوصف بأنه مثقف وصاحب رؤية فكرية، وهو بالتالي يختلف عن سلفه الجمهوري جورج بوش الابن، الذي استطاعت السعودية ان تمد معه الخيوط من جديد، وتوقف مفاعيل تفجيرات برج التجارة العالمي، على يد انتحاريين بينهم خمسة عشر سعوديا. وقد جاء اوباما تحت شعار تصفية النتائج الكارثية لاستراتيجية سلفه بوش الابن، وحروبه المدمرة، ونتائجها السلبية على الاقتصاد والهيبة العسكرية الاميركية، وهو يعلم ان النظام السعودي لا يمكنه ان يقود عملية تغيير بحسب المنظور الاميركي، اذ انه نظام لا يمكن اعتباره قدوة في اي مقياس ديمقراطي او تحديثي، بل لعله الاوجب بالتغيير. وانساق اوباما وراء الخيار التركي، ليكون نظام رجب طيب اردوغان اداة التغيير المطلوبة.

وبدأت الآلة الاعلامية الاميركية تروج لنظرية الاسلام المعتدل الذي تمثله تركيا، المتصالحة مع العلمانية الغربية، والمنخرطة في الحلف الاطلسي والايديولوجيا الغربية. وعلى الصعيد العربي ارتأى صناع القرار في الادارة الاميركية اهمية الاستناد الى الازهر الشريف باعتباره رمزا للاسلام المعتدل.

والحديث عن الاعتدال يستوجب تظهير الصورة المقابلة، اي الاسلام المتطرف، او الارهاب الاسلامي، بحسب ما رسخ في العقلية الغربية والاميركية تحديدا.. وغني عن القول ان هذا الارهاب او التشد الاسلامي يجد في الوهابية نموذجه الاوضح. اذ لم تغب احداث الحادي عشر من ستمبر عن الذاكرة الاميركية، بل لعلها لا تزال في صلب التفكير السياسي ومشاعر الرأي العام في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم مما في التسمية من تعميم سلبي، تحاول بعض الدوائر استغلاله للنيل من الاسلام كعقيدة والمسلمين كجماعات وأمة، او تكريس ظاهرة الاسلاموفوبيا لاهداف سياسية مباشرة لبعض القوى العنصرية،

الاوروبية والاميركية، فإنه بات واضحا في السنوات الاخيرة، ان الاكثرية الساحقة من كتاب وسياسيي الغرب، يميزون بين الاسلام وعموم المسلمين من جهة، وهذا الفكر المتشدد من جهة أخرى، وقد نُشرت مئات المقالات والدراسات التي تعرف الارهاب باعتباره منتجا سعوديا وهابيا.. بل ان الخيط الاول الذي تتبعه الاجهزة الامنية عند حصول اي هجوم ارهابي، هو تتبع صلة المنفذين بالفكر الوهابي وبالدولة السعودية.

وليس هناك اجماع على شيء في الولايات المتحدة، مثل الاجماع على الدور السعودي في تفريخ وتمويل الارهاب العالمي. ولعل قانون جاستا الاخير، والاجماع الذي حصل عليه في الكونغرس الاميركي، خير دليل على القناعة العامة الاميركية والغربية بعلاقة النظام السعودي وفكره الوهابي بالارهاب.

## جاستا وتظهير الخلاف

واذا كانت الاستراتيجية الاميركية التي تبناها الرئيس اوباما قامت على اساس تجاهل السعودية وتهميشها، فإن قانون «العدالة ضد رعاة الارهاب» نقلها الى وضعية الاستهداف المباشر.

ففي ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦، أقـرّ الكونغرس الاميركي القانون، وبطريقة دراماتيكية ذات دلالة عميقة، من وجهين:

١ – فالمشرعون الاميركيون اصروا على تمرير القانون، واسقطوا الفيتو الرئاسي الذي سبق ان اتخذه الرئيس اوباما ضده، وهي من الحالات النادرة التي تحدث في النظام الديمقراطي الاميركي، والتي تؤشر الى قضية تهم الرأي العام الاميركي بشكل قاطع.

٢ – ومن جهة أخرى جرى اقرار القانون بما يشبه الاجماع في مجلس الشيوخ حيث نال تأييد ٩٧ صوتا مقابل صوت واحد فقط، ثم صوت مجلس النواب أيضا على رفض الفيتو بأغلبية ٣٤٨ صوتا مقابل ٧٦. واصطف المشرعون الديمقراطيون الى جانب نظرائهم الجمهوريين ضد فيتو الرئيس الديمقراطي، بما يتجاوز كل الخلافات او الصراعات الحزبية التقليدية.

ان هاتين الملاحظتين اذا ما اضيفتا الى مضمون القانون، الذي لا يشك اي محلل سياسيس، او مراقب داخل السعودية وخارجها، انه يستهدف العائلة المالكة السعودية ونظامها المتشدد، والمولد للارهاب، فإن النتيجة تعني ان وضع السعودية في وضعية المتهم الذي يجب ان يحاسب، ليس مجرد ابتزاز سياسي او مالي، رغم ان الابتزاز امر حاصل بالفعل، ولا هو موقف سياسي او رئيس دون غيره، ولا هو وليد مرحلة او ظرف سياسي عابر، كما هو الحال في الكثير من المواقف الاميركية!

الا ان الوضعية السعودية الجديدة في نظر صانع القرار الاميركي، مسنودا بالرأي العام والمزاج الشعبي، هي وضعية ادنى مما يأمل به ارباب النظام، ولا تتواءم مطلقا مع الحديث عن الصداقة والعلاقات التاريخية، ناهيك عما يردده البعض عن التحالف بين الدولتين.

## الربيع المرعب

لم تلتفت السعودية كثيرا الى احداث الربيع العربي في بداياتها، وتعاملت مع الحدث التونسي كأنه حدث عابر فاستقبلت الرئيس الهارب زين العابدين بن علي، دون ان تحسب حسابا للمضاعفات التالية.. الا انها سرعان ما استفاقت على النار تشب في مصر، على حدودها الغربية، فحاولت جهدها اخماد الثورة على حليفها حسني مبارك، الا ان محاولاتها ذهبت ادراج الرياح، وسقط نظام كامب ديفيد.

لكن ما أذهل النظام السعودي هو ان تقف الولايات المتحدة في صف الداعمين لاسقاط احد حلفائها، وقد اسقط بيد آل سعود وهم يرون ان تغيير النظام المصري جاء لحساب الاخوان المسلمين، الذين لا يخفون العداء معهم، والقلق من نفوذهم الى حد تكفيرهم على يد الكثيرين من علماء الوهابية السعودية.

والانكى من ذلك، ان تركيا الاسلامية اصبحت مرة أخرى على الضفة الغربية للبحر الاحمر مشرفة على الحجاز من جديد.

لقد كان استهداف النظام المصري الدفعة الاولى من الجائزة التي تقدمها الولايات المتحدة لرجب طيب اردوغان. فمصر هي الاقرب تاريخيا الى تركيا، واليها هرب قادة ومثقفو الخلافة العثمانية بعد ان قامت الدولة العلمانية الاتاتوركية، التي جرمت الاسلام السياسي، ومضت في التغريب الى حدوده القصوى في مراحلها الاولى، الى حد التنكر للاسلام نفسه، ومنع شعائره.

مصر شكلت الملاذ الامن لكل دعاة استعادة الخلافة. وهي القاعدة التي انبنى عليها فكر الاخوان المسلمين اساسا، رغم انه اتخذ ابعادا جديدة تبعا لمعطيات تطور الفكر الاسلامي، بحسب ما يعتقد مفكرون سعوديون، ومن بينهم الدكتور عبد الله بن هامل الشمري.



آل سعود: من أيام صعبة الى أيام عصيبة!

ومنذ ذلك الحين، توثقت الروابط بين جناحي الاسلام السياسي السني من اهل السنة والجماعة، في مصر وتركيا. ومن هنا يمكن فهم الحنين الكبير لقادة الاخوان المسلمين، بل انحيازهم السافر الى قيادة اردوغان والتجربة التركية. ولم يكن من الصدفة ان يتحلق قادة النظام المصري، في فترة حكم الاخوان القصيرة، بمن فيهم الرئيس محمد مرسي، مع قيادات اخوانية اخرى ومشايخهم حول اردوغان، والمناداة به خليفة للمسلمين. كم يمكن ايضا على هذه الخلفية ان نفهم الاحساس بالمرارة، التي تتعدى الابعاد السياسية والمصالح الوطنية، التي يشعر بها الرئيس التركي لخسارته مصر في مرحلة لاحقة.

## ثورة البحرين

وعلى بعد ايام من سقوط النظام المصري، ومحاولة السعودية الحفاظ على حياته، اندلعت ثورة شعبية حقيقة في البحرين، وخرجت الاكثرية الشعبية لتطالب بتعديلات دستورية اصلاحية لنظام المملكة العائلية، تقربها من النموذج الديمقراطي، وترسي حكم الاكثرية الشعبية. ولا يخفى ان انتفاضة شعب البحرين حظيت ايضا بعطف اميركين في مراحلها الاولى، تمثل في التصريحات الاميركية المتتالية للحوار بين الملك والمعارضة، وصولا الا توجيه الدعوة الى ذلك على لسان الرئيس الاميركي باراك اوباما من على منبر الامم المتحدة، مسميا بالاسم جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، كشريك للملك في الحوار والسلطة. كل ذلك جرى دون اي اعتبار للسعودية ودورها الاقليمي، وخصوصا فيما يتعلق بدولة خليجية، تعتبرها السعودية امتدادا لسلطانها ونفوذها.

## الاتفاق النووي مع ايران

السعودية جعلت مواجهتها مع ايران جزءا اساسيا من سياستها الخارجية،

ومن استراتيجيتها لاقامة منطقة نفوذ في المنطقة.. وهي بنت ذلك على حسابات مدروسة اساسها الصراع بين ايران والولايات المتحدة، ونفوذ اللوبي الصهيوني والكيان الاسرائيلي لمنع اي حل سياسي لازمة البرنامج النووي الايراني، بحيث يفضي هذا الصراع الى حرب اميركية او اسرائيلية لتدمير ايران، كما دمر العراق، واستفراد النظام السعودية بالهيمنة على المنطقة.

الا ان هذه الاستراتيجية منيت بضربة قوضت اسسها كافة.. فبعد مفاوضات ماراثونية، توصلت ايران والدول الست، في ٢ ابريل ٢٠١٥ إلى بيان مشترك يتضمن تفاهماً وحلولاً بما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني، على ان يتم انجازه نهاية يونيو ٢٠١٥. واعتبرت طهران أنه وضع حداً لحلقة مفرغة لم تكن في مصلحة أحد، فيما وصفته واشنطن بالتاريخي.

واكتشفت الرياض ان هذا الاتفاق بني على اساس تفاهم ثنائي اميركي ايراني، تم التوصل اليه بعد محادثات سرية رعتها سلطنة عمان لاشهر عديدة.

حالة من القلق والخوف انتابت اركان النظام السعودي، دفعته الى سلوك هستيري وتصريحات غير مسؤولة وغير مفهومة، فانبرى المسؤولون السعوديون يهاجمون الولايات المتحدة، واصدار التهديدات بسحب الاموال ووقف التعاون العسكري والامني، وصولا الى مسرحية البحث عن تحالفات بديلة وعقد صفقات، مرة في فرنسا وفي روسيا ومرة في الصين وسواها.

## أين السعودية من كل ذلك؟

ادرك النظام السعودي ان ما يجري ليس اخطاء تكتيكية، بل هو جزء من استراتيجية اميركية، وادرك ان العلاقة السلبية بينه وبين الولايات المتحدة تعدت مرحلة التهميش التي عرفتها السعودية في بدايات عهد اوباما. وبدأت الرياض تشعر انها فعلا باتت في مرحلة الاستهداف، وان نظامها بات مهددا من جهتين: مصر التي تمثل ثقلا سياسيا واعلاميا لا يمكن تجاهله على الداخل السعودي، وخصوصا منطقة الحجاز ذات الروابط التاريخية بمصر، دينيا وثقافيا واجتماعيا، ولا يخفى ان النخبة الحجازية مصرية الهوى، وقد تربت على الفكر والثقافة المصريين. هذا من جهة الغرب اما من الشرق فقد انطلقت الانتفاضة في البحرين التي تعتبر امتدادا طبيعيا وتاريخيا للمنطقة الشرقية في المملكة السعودية الغنية بالنفط، وكذلك الغنية بالتراث السياسي المثقل بالازمات والمظالم مع المركز النجدي.

فسارعت السعودية الى التدخل العسكري المباشر في البحرين لاجهاض انتفاضتها، كما مولت ودعمت التحركات الشعبية المدعومة بالجيش، لقلب نظام الحكم الاخواني في مصر.

ودون الخوض في التطورات اللاحقة للاحداث في المنطقة، وما جرى عليها من تعديل وتبدل، فرضته الازمة السورية، التي اجهضت المشروع الاميركي بالكامل، ونجاح الثورة المضادة في مصر، بدعم واضح وسخي من النظامين السعودي والاماراتي الاكثر عداء للمشروع التركي.. ومن ثم تفجير الاوضاع في اليمن بدفع سعودي لتوسيع الفضاء السياسي للنظام الذي بدأ يشعر بالاختناق.

لقد شهدت تلك المرحلة الكثير من الملابسات، التي استفاد منها النظام السعودي، ودون الدخول في ملابسات هذا التحول الدراماتيكي في الاحداث، فإن ما يهمنا هنا هو تحديد اطار للعلاقة السعودية الاميركية في مرحلة اوباما. والتي اتسمت بعنصرين اساسيين:

الأول ـ فقدان السعودية مكانتها السابقة كدولة محورية في السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط.

والثاني ـ اعتبار النظام السعودي عائقا امام الاستراتيجية الاميركية التي طرأ عليها تغييرات جوهرية، جعلت من جنوب شرق آسيا محورها، ولاتزال تلك الإستراتيجية قيد التشكّل، وهي تفرض تخففاً أمريكياً من أحمال الشرق الأوسط، وتكييف حلفائها لأوضاعهم بما يخدم الاستراتيجية الجديدة. وبالفعل فإن الأردن على سبيل المثال، قد هيّأ نفسه للعب دوره الوظيفي الجديد، او المستجد. لكن الرياض لا تريد من أمريكا ترحل قبل أن تمنحها النفوذ الذي تريده، وهو امر لا تستطيع واشنطن تأمينه لها حتى لو أرادت. ومن جهة ثانية أصاب السعودية العطب، فلم تعد قادرة على تكييف نفسها مع متطلبات دورها الوظيفي الخادم للسياسة الأمريكية، لأسباب بنيوية في النظام نفسه.

وفي كلتا الحالين فإن النظام السعودي اصبح نسخة قديمة يجب تغييرها، ولم يعد يتناسب مع المعطيات السياسية الاميركية الجديدة. واذا اضفنا الى ذلك انخفاض قيمة السعودية المالية والنفطية، ندرك ان المأزق السعودي جوهري واساسي وليس مجرد صراعات سياسية او خلافات مرحلية.

ومن هنا فإن الحديث عن مرحلة ترامب، او السياسة التي بدأ الرئيس العتيد يرسم معالمها تجاه هذه الدولة السعودية العجوز، ليس الا مرحلة تستند تماما الى ما قبلها، ولا يصح حصرها بمزاج دونالد ترامب، والصورة النمطية السلبية التي يحاول الاعلام اظهاره بها.

## فشل المراهنة على كلينتون

بقدر ما استفادت السعودية من التطورات اللاحقة في ازمات المنطقة، لتخفيف الضغط الاميركي عليها، ولاعادة تلميع صورتها الكالحة والمهترئة بالمنظور الاميركي، فإنها اخطأت في المراهنة على فوز المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون.

اذ ان النظام السعودي استطاع اعادة ربط الخيوط مع بعض اصحاب المصالح واللوبيات الاميركية، مقدما نفسه بصورة اللاعب المشاغب، القادر على تحمل عواقب المغامرات والقيام بالمهمات القذرة، دونما خوف لا من رأي عام محلي ولا من الضغط الدولي عبر المنظمات الحقوقية والرأي العام الغربي. وساعد دولة الامراء في ذلك تراجع الدور الاميركي في المنطقة امام محور المقاومة، وعدم استقرار ووضوح العلاقة الاميركية الايرانية بعد توقيع الاتفاق النووي، والذي تمكن اللوبي الصهيوني من عرقلة تنفيذ بعض بنوده، ومنع الادارة الديمقراطية من الاستفادة من مفاعيله داخليا، وهو ما جر تشددا ايرانيا مقابلا، انعكس في الميدان صمودا للنظام السوري، وتقدما في قوة المركز في العراق لمواجهة الارهاب الداعشي، والتمرد السياسي الكردي.

لذا فقد راهنت السعودية بكل ثقلها على المرشحة الديمقراطية، بكل ما تمثله من استمرارية لعهد اوباما، والعلاقات الخاصة التي تجمعها بالشركات المستثمرة في الاقتصاد السعودي. وببساطة فقد راهن النظام السعودي على قدرته في استمرار ابتزاز واشنطن، عبر المجموعات الارهابية التي باتت جزءا رئيسيا من ادوات واشنطن، في لعبتها السياسية في المنطقة. وغني عن الشرح ان كلينتون بالذات من اكبر المتحمسين لسياسة التدخل العسكري لاسقاط الانظمة المعادية، والاكثر تورطا في الاعتماد في ذلك على الجماعات الارهابية، بحسب ما كشفت مراسلاتها وبريدها الالكتروني التي تم نشرها، وأصبحت في عهدة الاف بي اي للتحقيق فيها.

ولكن حسابات البيدر السعودي لم تأت بحسب توقعات الحقل، ومرة اخرى خابت المراهنة السعودية وخسرت كلينتون خسارة مدوية في السباق الرئاسي، لم تكن بحسبان الطبقة السياسية الاميركية، ولا ادواتها المخابراتية والاعلامية ومراكز ابحاثها.

وليس من قبيل المبالغة القول ان السعودية هي اكبر الخاسرين من حلفاء الولايات المتحدة بهذه الخسارة. بل الحقيقة ان السعودية هي من ابرز الاسباب التي دفعت كلينتون الى الهاوية والخسارة في السباق الرئاسي.

ومرة أخرى تجد السعودية نفسها امام وحش سياسي لم تحسب له اي حساب، ولم تستعد لمواجهته.

## ترامب والخيارات المحدودة

تقول الالة الاعلامية السعودية، ان واشنطن احتلت العراق واسقطت نظامه

الدكتاتوري، ولكن الذي استفاد هو ايران!

وفي مرحلة لاحقة سحبت الولايات المتحدة جيوشها من بغداد نهاية العام ٢٠١١، فملأت ايران الفراغ وكرست نفوذها في العراق!

وعندما حشدت السعودية وقطر وتركيا بدعم من المخابرات الاميركية والغربية جيش الارهابيين من كل انحاء العالم لتدمير سوريا واسقاط نظامها، انتهت المبارزة بعد خمس سنوات بمزيد من النفوذ الايراني في سوريا!

وبعد ان اتهمت الحوثيين بأنهم على علاقة مع ايران، دفعت باتجاه التأزيم ومنعت الحوار والمصالحة بين اليمنيين، فاستعدت جميع اليمنيين ودفعتهم باتجاه التحالف مع ايران!

واليوم تجد السعودية نفسها امام رئيس اميركي، لاسباب مختلفة طبعا، يصرح بأنه يريد القضاء على داعش، وليس نظام الاسد، ويعتبر محاربة الارهاب اولوية له، وليس تغيير الانظمة القوية والراسخة حسب تعبيره، وانه ينظر بايجابية الى الدور الروسي في سوريا، دون ان ينبس ببنت شفة تجاه الدور الايراني ودور حزب الله في سوريا. بل اكثر من ذلك ـ بحسب ما نقلت هافينغتون بوست في ١١ نوفمبر الجاري ـ فإن فوز ترامب سينهي دعم أمريكا للحرب السعودية الوحشية على اليمن.

وتقول الصحيفة الاميركية، ان الشعب اليمني هو الذي يدفع ثمن تصميم الرياض على إعادة تشكيل حكومة لا تحظى بشعبية، لكنها على علاقات ودية مع العائلة المالكة في السعودية. وهذا الإصرار على الخراب يأتي من ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الشاب المعروف بأنه أكثر طموحا للسيطرة على الحكم، لكن الرئيس القادم دونالد ترامب سينهي التورط الأمريكي في عدوان الرياض على اليمن.

ولفتت الصحيفة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة ارتكبت إلى حد كبير نفس الخطأ الحالي في اليمن، عندما تدخل الرئيس رونالد ريغان في الحرب الأهلية اللبنانية لدعم الحكومة الشرعية، وحينها تلقت القوات الاميركية ردة فعل من المعارضة وكانت السفارة الأمريكية وثكنات مشاة البحرية هدفا لها. وكذلك الرئيس باراك أوباما يغرق في حروب الشرق الأوسط الجديد، لكن على ما يبدو أن تورط الإدارة الأمريكية في حرب اليمن جاء لشعورها بالحرج من انتقادات الرياض للاتفاق النووي الإيراني.

## موقف ترامب من آل سعود

موقف الرئيس ترامب من النظام السعودي يندرج ضمن منظومته السياسية الشاملة، فهو لا يريد ان تتحمل بلاده مسؤولية دور شرطي العالم، ويدعو الى الكف عن حماية الانظمة التي تحولت الى عالة على الاقتصاد الاميركي، بدءا من اليابان الى كوريا الجنوبية الى السعودية.. بل انه لا يوفر حلف الناتو بكل ما يمثله على صعيد الصراع العالمي والعلاقة مع الحفاء الحقيقيين للولايات المتحدة في اوروبا.. وهذا يعني ان هذا الموقف جدي واستراتيجي، ولن ينفع السعوديين المراهنة على تغييره بالاغراءات التي لم يعودوا يملكون منها الكثير.

فالرئيس ترامب هدد الرياض صراحة، وأكثر من مرة، بضرورة دفع «ضريبة الحماية» التي تقدمها لها الولايات المتحدة!! والرجل كان واضحا في شعاراته الانتخابية، التي كررها عدة مرات،بأن على السعودية إما الدفع او سترفع الحماية عنها.

وقال ترامب: (نحن دولة تقدم الكثير مقابل خدمات الحماية، ودولة عليها ديون واجب ان يتم تغطيتها.. قد يضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم أو عليهم مساعدتنا، فنحن دولة لديها ديون تبلغ ٢٠ ترليون دولار.. والسعودية تجني ثروات هائلة بسبب حمايتنا لها.. ومن استمرار «العلاقة التاريخية» مع المملكة، على آل سعود ان يشاركوا الاميركيين بثروتهم). هكذا بكل بساطة وبما يتعدى الصفقات والعقود والودائع التي باتت مرهونة في الخزائن والبنوك الاميركية.

## الخيارات السعودية

لقد فقدت السعودية الكثير من اوراقها، التي كانت تلعب بها في خدمة المشروع الاميركي.. فهي قدمت الغطاء الشرعي والسياسي للحروب الاميركية ضد الدول العربية والاسلامية، في الصومال والسودان وافغانستان والعراق واخيرا في سوريا.. وبررت الحروب الاميركية طيلة العقود الماضية، عطفا عن تقديم خدماتها لقمع ثورات الشعوب لمصلحة الهيمنة الاميركية في اميركا الجنوبية وافريقيا، كما تشهد بذلك وقائع موثقة عديدة.

ووفرت السلطات السعودية التمويل اللازم للحروب والمؤامرات الاميركية، وساهمت بكل ثقلها في اطلاق ورعاية الثورات المضادة، في مصر واليمن وسوريا وباكستان وايران.

وجهزت ومولت جيشا كاملا من الارهابيين ليخوضوا الحروب الاميركية، في افريقيا وافغانستان واليوم في الشرق الاوسط.

كما انها ساهمت في اجهاض الثورة الفلسطينية، ودأبت على تثبيط المقاومة، والدفع باتجاه المصالحة مع الكيان الصهيوني، وصولا الى اقامة علاقات شبه رسمية محدودة معه، مع ابداء الاستعداد للمزيد.

ورهنت السعودية ثروتها الوطنية واقتصادها وفائض اموالها للشركات والبنوك الاميركية طيلة العقود الماضية..

وفي الواقع ان كل هذه الاوراق السعودية باتت من الماضي، وهي اما انها قد استهلكت، واما انها اصبحت مشكلة يجب التخلص منها بدل رعايتها، كما هو الحال مع الارهاب التكفيري، والفتن المذهبية، وتسعير الصراعات الاقليمية.

فماذا لدى السعودية بعد لتقدمه للرئيس الاميركي الجشع الذي يريد مزيداً من الأثمان لحماية العرش السعودي؟

لم يعد عندها الكثير او المثير لتخرجه من جعبتها.. وقد انكشف واقعها الداخلي عن انقسامات حادة، ومجتمع غير مترابط، بسبب العصبية الجهوية والمذهبية التي يتبناها النظام على حساب الاكثرية الساحقة من سكان السعودية، وعلى حساب التنوع الغني الذي يميز هذه المنطقة.. كما ظهرت هذه الدولة العملاقة بالمقاييس الاقليمية والمالية، معزولة عاجزة عن ان تقيم تحالفا ذا معنى، لا على الصعيد العربي ولا الاسلامي الاوسع، ناهيك عن العلاقات القهرية داخل البيت الخليجي.

وحتى لو تأخرت الضربة الاميركية للنظام السعودي، ولم يحدث تخلي الادارة الجديدة عن النظام السعودي لاسباب موضوعية او ذاتية، فإن ذلك لا يغير الحقيقة بل يؤجل ظهورها.. حيث ان النظام السعودي امام ثلاثة خيارات:

**اولا:** ان يعود الى رسم سياساته وتحالفاته، الداخلية والخارجية، والتخلي عن تاريخه الطويل في العيش في كنف الحماية الاجنبية، من اجل اقامة دولة طبيعية لكل سكانها، عبر المشاركة الفعلية في السلطة والثروة.. وهذه من اقوى الاسلحة لمواجهة الازمات والمخاطر الخارجية.

وستزداد السعودية قوة وصلابة لو انها تخلت ايضا عن نهجها التكفيري والعدائي والاستعلائي عن جيرانها وشركائها في الواقع الجغرافي والتاريخي.

وهذا احتمال لا يبدي الامراء، والقلة المتحلقة حولهم، اي بوادر للسير فيه.

**ثانيا:** ان يواجه النظام السعودي مصيره المحتوم بعد رفع الغطاء الاميركي، الذي ليس له بديل، عنه؛ والسقوط في حمأة الاضطرابات والتفكك والحروب الداخلية والاقليمية.

**ثالثا:** ان يقبل النظام بشروط ترامب فيدفع المزيد من الجزية صاغرا، ويرضى بضريبة الحماية على حساب معيشة شعبه وكرامته الوطنية. وهذ الاحتمال الذي يبدو مغريا لنسق التفكير المعروف عن امراء آل سعود المتحكمين بمصير البلاد. الا ان هذا الخيار حل غير مضمون، والنظام السعودي ان امن رضا الاميركي، فهو سيزيد من الاحتقان الداخلي، وسيقرب ساعة الانفجار.

خيارات احلاها مر.. لكنه زمن الحقيقة التي واجهتها كل الدول والمجتمعات.. وليست السعودية استثناء من أحكام التاريخ.

### أولى ثمرات رؤية ٢٠٣٠

# نهب تريليون ريال من خزينة الدولة

**توفيق العباد**

خلال ثمانية عشر شهراً اختفى تريليون ريال من خزينة الدولة.

كانت هذه صفعة كبيرة للمواطن المُبتلى بالضرائب وتخفيض الراتب، وفي وضع يقال أنه وضع تقشّف، وان الدولة على حافة الإفلاس.

فقد كتب الإقتصادي الدكتور حمزة السالم مقالتين في الصحيفة الالكترونية (الرياض بوست): الأولى بعنوان: الحقيقة في تناقص الاحتياطيات المالية الأجنبية للدولة؛ والثانية بعنوان: ما هي حقيقة اختفاء تريليون ريال من خزينة الدولة.

بيّن د. حمزة السالم، ومن خلال الأرقام الرسمية أن هناك نهباً غير عادي لخزينة الدولة، وان النهب في عهد الملك سلمان اكبر بكثير منه في عهد الملك عبدالله. فقبل موت الملك عبدالله، كان تناقص الاحتياطي المالي في الربع الأول من ٢٠١٥ بمعدل ملياري دولار شهرياً. ثم جاء سلمان في الربع الثاني واصبح النزف المالي ستة مليارات شهرياً؛ وفي الربع الثالث من ٢٠١٥، واصل النزف والنهب في الإرتفاع الى ثمانية مليارات دولار شهرياً، وفي الرابع ١١ مليار دولار شهرياً.

وملخص ما يقوله الخبير الإقتصادي الدكتور حمزة السالم، هو أن دخل الدولة في عام ٢٠١٥ والتسعة اشهر الأخيرة من ٢٠١٦ ، سواء كان من النفط او غيره او حتى الاستدانة، بلغ تريليون وتسعمائة مليار، وهو اعظم دخل مالي في تاريخ السعودية. اما الانفاق في نفس الفترة، وحسب الأرقام الرسمية ففي حدود ثمانمائة مليار، وهو يسأل: أين اختفى التريليون والمائة مليار.

وتساءل د. حمزة السالم: (كيف لا يُشد الانتباه، والوزير المستشار محمد آل الشيخ، يشيد بحال الثمانية عشر شهراً، وقد كان معدل متوسط تناقص الاحتياطات ٣٧ مليار ريال شهريا).

حمزة السالم توقّع حصول متاعب له من قبل السلطات الأمنية، مع ان موالٍ للسلطة السعودية؛ وقد صدق توقّعه. وقد استحثّ السالم المواطنين وهيئة النزاهة للبحث عن التريليون المنهوب الذي يقارب نصف دخل البلاد.

المقالة الصدمة أنتجت هاشتاقاً بعنوان: اختفاء تريليون من خزينة الدولة. وتداول المواطنون في مواقع التواصل الاجتماعي التعليقات، المشككة في رؤية محمد بن سلمان، وفي نزاهته، وفي قدرة الدولة على الإستمرار بهكذا حكام ومسؤولين.

الدكتور محمد القنيبط علّق: (أرقام مالية مُخيفة جداً، فهل ممن يؤكدها أو ينفيها؟) ويقصد من المسؤولين. والمعارض عماد حوّاس يقول ان آل سعود يعتبرون النفط ملكٌ لهم حصرياً، يستثمرونه لانفسهم، ويمولون بأمواله الحروب، ويخربون الثورات، ويتآمرون به ضد مصالح الأمة، ويصرفون بعضه على أهواء وملذات الأسرة المالكة، ويشترون به الذمم.

ومن بين التعليقات المثيرة قول احدهم بأنه ليس التريليون هو الذي اختفى فحسب، بل كرامة الشعب اختفت قبل ثروته. والمعارض خالد الجهني يقول ان العائلة المالكة عملت بجد على تجهيل المواطن، وتخوين الناصح، وشيطنة من يكشف جرائمها؛ فيما سخر المعلق عسكر الميموني بأن (الجنّي) هو الذي أخفى التريليون، في اشارة الى حادثة تزوير صك بمائتي مليون ريال من قبل احد المشايخ الوهابيين في المدينة المنورة، ثم ألقى باللائمة على (جنّي) قال انه تلبّسه، وطلب منه ان يسرق، وفعلاً تمت تبرئة الشيخ، كما تمّت إدانة الجنّي.

علق احدهم على اختفاء التريليون الريال ساخراً بأن ما يقال مجرد (إشاعة من الحاسدين لعنة الله عليهم، ضد الدولة السعودية). ومن السخرية ما قاله مطلق الدوسري من أن (هناك تناسباً طردياً بين حجم الإنسان وكِبْر لُقمَته) ويقصد ان محمد بن سلمان ضخم الجثة، وبالتّالي فإن لقمته (اي سرقته) كبيرة. ونالت هيئة النزاهة تقريعاً فهي المكلفة بمكافحة الفساد ولكن وجودها أضحى دليلاً على الفساد بعينة، إذ كيف (يطير تريليون؟) في حين أن الحكومة تلاحق المواطنين في أرزاقهم بالضرائب وتخفيض الرواتب، وسنّ سياسات تقشفية، وبعد هذا كله، إذا بمئات المليارات، او ما يمثل نصف الدخل.

الحكومة لم تهتم بما قاله الخبير حمزة السالم إلا من زاوية واحدة: أنه فضحها، وأنه شهّر بها، وأنه بذلك استحق لعنها، وعقابها.

جنّدت الحكومة كتابها ليشتموا حمزة السالم في مقالات بالصحافة المحلية، تتهمه بالجنون، والغباء، والجهل، وشخصنة المواقف، وغيرها. وانثنى معلقو الجيش الالكتروني يرسلون التهديدات تباعاً اليه، ويطالبون بمحاكمته، وجنّدت صحيفة سبق الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية، مجموعة من عملاء المباحث ليقوموا بالطعن في علمية




وشخصية وأخلاق حمزة السالم، الذي مضى عليه زمن وهو يكتب في صحيفة الجزيرة مقالات اقتصادية، طعن في بعضها في رؤية محمد بن سلمان بصورة ملتوية خشية الاعتقال والمنع من السفر، والفصل من الوظيفة.

لم يناقش أحد الأرقام ولا التحليل الذي تقدم به حمزة السالم. الأرقام كلّها رسمية، من مؤسسة النقد السعودي، ومن تصريحات المسؤولين، ومن وزارة المالية نفسها. اما التحليل فالأرقام تكشف التلاعب بوضوح، كما تكشف النهب الصريح، والتلاعب في مقدرات البلاد.

قرر وزير الدولة محمد آل الشيخ رفع دعوى قضائية ضد السالم، وقال أنه تعدّى عليه شخصياً في مقالاته، وانه شهّر به وكذب عليه. مع ان الوزير شخصية عامّة، ويحق اتهامه ومحاسبته وتحليل تصريحاته، ثم ان السالم لم يتهجم عليه شخصياً كما سنرى فيما كتب، فضلا عن ىل الشيخ لم يشأ مناقشة السالم، فحول الموضوع شخصياً لردعه، بناء على طلب السلطات الأمنية، من ان يكتب مجدداً، ومنع غيره من القيام بمثل ذلك.

عبدالعزيز الحربي اعتبر مقاضاة حمزة السالم اعترافا ضمنياً من الوزير بعدم قدرته على الرد على تساؤلات السالم. وحين نشرت صحيفة سبق التابعة لوزارة الداخلية مقالاً يطعن في الدكتور حمزة السالم ويتهمه بالجهل والكذب، ردت الاعلامية إيمان الحمود بأن السالم والبرجس والصبّان وآخرون اقتصاديون وطنيون وأن (الإستماع اليهم ضرورة وطنية ملحّة).

وقال كتاب رسميون بأن مقالات حمزة السالم تسبب الفتنة، رد عليهم كثيرون بأن الفتنة تكمن في اختفاء تريليون ريال من خزينة الدولة ولا يوجد أحد يحاسب ويتابع ويسأل. السكوت يُنذر بكارثة.

### الحقيقة في تناقص الاحتياطيات الأجنبية

# ما هي حقيقة اختفاء ترليون ريال من خزينة الدولة؟

**د. حمزة بن محمد السالم**

وقعت على مقال، لأستاذنا الكبير جمال خاشقجي، فيه أخبار استنكَرتُها عقلا، منقولة عن تصريحات محمد آل الشيخ، وزير الدولة وعضو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لمجلة «بلومبرغ» في نيسان (أبريل) ٢٠١٦.

وهي، كما قال استاذنا، «تستحق أن تنشر مرة أخرى». ومنوها في إشارة لطيفة لمن كان وراءها، بوصف محمد آل الشيخ بأنه من «القيادات الفاعلة في عمليات «إنقاذ» الاقتصاد السعودي لا إصلاحه فقط»، وبهذا برر استاذنا الخاشقجي حال آل الشيخ بأنه «كان أكثر تفصيلاً في شرح خطورة الوضع الاقتصادي».

فعدت أدراجي الى بلومبرغ لأتأكد من دقة فهمي للترجمة، فوجدت ما هو أشد إنكاراً للواقع فضلا عن إنكار العقل.

وتصريحات آل الشيخ تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

الأول: يتناول الاحتياطيات السعودية الخارجية، وكيف أنها كانت تنهار في بداية النصف الأول لعام ٢٠١٥، حتى تم استدراكها والتخفيف من تناقصها، في التسعة أشهر التي تلتها. وهذا عكس الحقيقة تماما، وهو الذي سنبينه هنا.

الثاني: أنه كان هناك هدر مالي شديد في الدولة، حتى تم استدراكه بإجراءات التقشف، وبالإجراءات التي أسماها استاذنا الخاشقجي «أزمة تأخر الدفعات لشركات المقاولات الكبرى».

والهدر المالي قبل ٢٠١٥، بسبب الفساد والجهل، حقيقة نعلمها بعموم ملامستنا للأوضاع. ولكن انه قد تم استدراكه فهذا غير صحيح، ليس بعموم ملامستنا للأوضاع، بل ان الأرقام الرسمية تثبت عكسه. فالهدر المالي قد زاد ولكنه أصبح غامضا، لا يُعرف أين ذهبت الأموال. فالأرقام الرسمية تظهر اختفاء مئات المليارات، ولكن لا ندري أين اختفت.

فإلى بيان ذلك من الأرقام الرسمية لمؤسسة النقد بوصف تجريدي، لا مدخل فيه للظن او الهوى أو تأثير التصورات.

## الاحتياطيات السعودية في الخارج

في تقرير آل الشيخ «لكبح الإنفاق الحكومي»، كما وصفت بلومبرغ حديث آل الشيخ، ذكر آل الشيخ ما نصه «إن إحراق الاحتياطيات بمعدل ثلاثين مليار دولار شهريا في النصف الأول لعام ٢٠١٥م، قد بدأ في النزول». وهذا القول ليس بعيدا عن الصحة فقط، بل عكس الواقع تماما. وذلك حسب المعلومات الرسمية المنشورة لمؤسسة النقد.

والاحتياطيات المقصودة هي الأصول الأقرب للسيولة في استثماراتنا الأجنبية ـ ما عدا الذهب – كوضع الاحتياطي في الصندوق الدولي، وحقوق السحب، والأوراق المالية الحكومية.

وهذه الاحتياطات كانت تشكل ٧٠٪ من صافي استثماراتنا الأجنبية، وتناقصت هذه النسبة الى ٦٠٪ مع الربع الثاني ٢٠١٦.

أولا: واقع الأرقام الرسمية يخبرنا عن هذه الاحتياطيات، بأن معدل تناقصها الشهري في الستة الأشهر الأولى، كان أقل من تسعة مليارات ونصف دولار، أي أن آل الشيخ ضاعف الرقم أكثر من ثلاثة مرات.

والأهم أن الأرقام تخبرنا بعكس ما قاله آل الشيخ بأن معدل الإحراق للاحتياطيات قد تناقص الان، فهذا عكس الصحيح بالضبط. فحديث آل الشيخ كان في ابريل ٢٠١٦، أي ان معلومات الاحتياطيات كانت متوفرة لشهر مارس ٢٠١٦. فهذه تسعة أشهر بعد منتصف ٢٠١٥م الذي أشار اليه آل الشيخ.

وقد ارتفع معدل حرق الاحتياطيات فيها إلى قرابة العشرة المليارات دولار. بل أن الأشهر الثلاثة التي سبقت تصريحاته بشهر، قد جاوز معدل الإحراق فيها الخمسة عشر مليار دولار.

ثانيا: وأما إذا ما نظرنا إلى استثماراتنا الأجنبية التي تشمل أصول الاحتياطيات، والأصول الأخرى الأقل سيولة، كالأسهم وصناديق الاستثمار وغيرها، فسنجد صورة أوضح وأقوى في تفنيد تصريحات آل الشيخ، وإثبات عكسه.

فتناقص صافي موجوداتنا الأجنبية، بما فيها الاحتياطيات في الربع الأول من ٢٠١٥، كان بمعدل ملياري دولار فقط شهريا، ثم ازداد التناقص إلى قرابة ستة مليارات شهريا في الربع الثاني ٢٠١٥، ثم جاءت مرحلة ما زعم آل الشيخ بأن الاحتياطيات بدأ يخف تنازلها، لنجد الحقيقة عكس قوله في صورة مرعبة، أي في التسعة أشهر التي زعم آل الشيخ انه تم استدراك الاحتياطيات فيها.

فقد أزداد النزول في الربع الثالث ليصل لثمانية مليارات دولار شهرياً، ثم واصلت



الخبير الإقتصادي الدكتور حمزة السالم

الانحدار في الربع الرابع، ليصل معدل النزول أحد عشر مليار دولار، ثم دخلت مرحلة شبه انهيار في الربع الأول، أي نهاية مارس ٢٠١٦، ليصل معدل النزول لقرابة خمسة عشر مليار دولار شهريا. وهي أخر معلومات كانت متوفرة قبل تصريحات آل الشيخ.

والذي يفسر ذلك، أنه لعله كان هناك تسييل للأصول الأجنبية من غير الاحتياطيات، لتخفف وطأة حدة النزول المتزايد بعد النصف الأول من ٢٠١٥، وذلك لكثرة مراقبة ارقام الاحتياطيات الأجنبية من الإعلام والعامة والسوق، بخلاف أرقام الاستثمارات الأجنبية جميعها.

وخلاصة أولا وثانيا: فكما بينت أعلاه،

سواء نظرنا للاستثمارات الأجنبية جميعا، أو للاحتياطيات التي ذكرها آل الشيخ، فما ذكره آل الشيخ هو عكس الحقيقة، اللهم أنه اشد عكسا للحقيقة إذا ما نظرنا للموجودات الأجنبية جميعا، وإشارة إلى التلاعب في الموجودات الأجنبية لإخفاء انهيار الاحتياطيات.

**ثالثا:** هناك في تصريحات مبالغ فيها يستنكرها عقل الرجل العادي. وهذا ما شد انتباهي. فقوله ٣٠ مليار دولار كل شهر لستة أشهر، يعني أن مجموع تناقص الاحتياطيات في الستة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥ بلغ مقدار ١٨٠ مليار دولار، أي ثلث الاحتياطيات، وهو رقم لا يخطئ به أحد.

هناك أدلة على وجود هدر عظيم للمال، لا يُعلم أين أهدر وفيم صُرف، وقد حصل في الثمانية عشر شهر الماضية، ومازال يحصل، ليُضيع مصروفات الحكومة فلا تبين. ويستهلك هذا الهدر، الغامض العظيم، شحيح ما جاءت به إيرادات النفط، ثم يعود الهدر على احتياطيات واستثمارات قد بُنيت في عقد من الزمان فيحرقها، ليتفرغ الهدر الغامض لإعادة بناء هم سطوة الدين الأجنبي.

إن خطورة تصريحات آل الشيخ في كونها تضليلية للقيادة وللمسئول وللبلاد، لهو أعظم من خطورة ما حملته من معلومات لو أنها كانت حقيقية. ولإدراكي لخطورة التضليل، أيقظت همة البحث والاستقصاء، وحفزها ونشطها وصف بلومبرغ لتصريحات آل الشيخ بأنها كانت كتقرير «كبح الإنفاق الحكومي»، قدمه الوزير المستشار المالي لولي الأمر.

## أين اختفى التريليون ريال؟

ارقام الميزانية والنقد وميزان المدفوعات هي مقياس نجاح خطط الاقتصاد. فهذا قياس ادائك يا وزارة الاقتصاد؛ لا نريد عروضا ملونة، وارقاما ملفقة. وهذا نتيجة عملك يا نزاهة.

فباختلاس نظرة خاطفة على الأرقام أدركت زبدة الواقع، الخص أهمه في النقاط التالية، قبل الخوض في طريقة حسابها:

**(ألف)** إن مقدار النقد الأجنبي، من ريع النفط، ومن السحب من الاحتياطيات، ومن الاستدانة الأجنبية، والذي دخل على الحكومة في عام ٢٠١٥ وتسعة اشهر من ٢٠١٦، هو أعظم مقدار دخل على البلاد في تاريخها. فقد بلغ قرابة ١.٩ ترليون ريال، منها ترليون إنفاق أكثر من متوسط إنفاق الأعوام الخمسة الذهبية لطفرة النفط، التي جعلها معالي الوزير مرجعا لقياس النجاح والفشل.

**(باء)** لو أننا انفقنا في الثمانية عشر شهرا مثل ما كنا ننفق في السنوات الذهبية، لبقى لدينا ترليون ومائة مليار ريال، بعد خصم توقعات كلفة حرب اليمن. فأين الترليون والمائة مليار.

هذا المبلغ المفقود يساوى خمسة عشر عاما من قيمة الغاء البدلات جميعها دون استثناء. أي مدة دخول الطفل السعودي الابتدائية الى تخرجه من الجامعة. الترليون الشارد يشتري اكثر من ٣٦ ألف طائرة حربية من طراز إف ١٥، ويبني عشرة سدود كسد جورج ثلاثة في الصين، اعظم سد انتاج طاقة في العالم. الترليون المفقود يبني مليوني منزل للسعوديين.

هل لم نعد نفرق بين المليار والترليون، بعدما ضيعنا الفرق بين المليار والمليون. الترليون هو مليون مليون. والترليون هو الف مليار. والمليار هو الف مليون.

اعتقد أننا اصبحنا لا نميز المليار بلا شك، بدليل عدم تمييزها من معالي الوزير، الذي لم يميز معنى نقصان الاحتياطيات ثلاثين مليار دولار شهريا.

**(جيم)** كيف لا يُشد الانتباه والوزير المستشار، يشيد بحال الثمانية عشر شهرا، وقد كان معدل متوسط تناقص الاحتياطات ٣٧ مليار ريال شهريا في الثمانية عشر شهرا. رغم انه قد توقفت فيها المشاريع السابقة لإعادة التقييم، وأوقف الابتعاث، وفرضت الضرائب واستهلكت الاحتياطيات، وعاد الدين الأجنبي.

**(دال)** كيف لا أرفع حاجبا وقد تصاعد انهيار صافي الاستثمارات الأجنبية من غير الاحتياطيات بشكل مريع. فقد خسرنا في السنة الأخيرة ١٠٠ مليار ريال تقريبا، بعد أن كانت تزداد بمعدل ١٠٠ مليار ريال تقريبا، من عام ٢٠١٠ الى نهاية ٢٠١٤. فلم نر نزولا بعد خسارة صندوقنا ٧٠٪ من قيمته في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

فهل كان خسارة ١٠٠ مليار ريال بدل ربح ١٠٠ مليار، هو تغطية لتخفيف انهيار الاحتياطيات؟ أم هو سوء إدارة للمحافظ الاستثمارية؟

فإن كان الثاني، فكيف نبيع أرامكو ثم نضع ريعها في صندوق سيادي استثماري وصنيديقنا «السيادي» الصغير الذي لدينا خسر ٣٧٪ من قيمته في السنة الاخيرة ٧/ ٢٠١٥ – ٦/. ٢٠١٦؟ هل تولي مدير جديد لإدارة الاستثمارات الأجنبية سيقود صندوقنا السيادي الموعود، لنخسر ثلثه كل عام، فتضيع علينا أرامكو في ثلاث سنين.

**(هاء)** وحرب اليمن ليست السبب، فكلفتها إن بلغت فلن تبلغ حرب الخليج، حسب ما ذكر المحللون. فحرب الخليج، على ضخامتها، كلفتنا نحو ٧٠ مليار ريال تقريبا، حسب تصريحات وزارة الدفاع الأمريكية. وأما حرب اليمن فحسب توقعات الخبراء البريطانيين والفرنسيين، لا تزيد الكلفة إلى الآن في أسوأ الأحوال عن ١٥ مليار ريال سعودي. وهذه اقل من ١ ٪ نحو ٠.٧٪ من النقد الذي ثبت دخوله الخزينة السعودية.

**(واو)** كان عام ٢٠٠٩ شاهدا ودليلا على المشكلة الخطيرة التي حصلت في الثمانية عشر شهرا الماضية. فقد كان انهيار الايرادات النفطية في عام ٢٠٠٩م اعظم من انهياره في ٢٠١٥، ومع ذلك لم تتوقف التنمية ولم نستدن من الخارج، بل سددنا جزء من دين التسعينات، بل



وزير الدولة محمد آل الشيخ
وعضو مجلس الشؤون الاقتصادية

لم يشعر السعودي بالأزمة، ولم تنزل الاحتياطيات بربع المعدل الذي نزلته في الثمانية عشر شهرا الماضية.

**(لام)** كيف لا استنكر يا معالي الوزير وقد انهار النفط ٢٠ عاما في انهيار الثمانينات والتسعينات، ولم تنزل الاحتياطيات، ولم يخسرنا انهياره مع التقشف وهدر الفساد إلا ٤٠٠ مليار ريال، وهي قيمة الدين جميعه بعد طرح زيادة الاحتياطات، أي أن الانهيار كلفنا خسارة بمعدل مليار ونصف شهريا، وقد كان هناك هدر فساد. فما بالك تفخر بثمانية عشر شهرا، سبب انهيار النفط خلالها خسارة ٢٥ ضعفا من خسارة عقدي الانهيار النفطي الأول؟.

**(ميم)** لو أننا فقط استدركنا الهدر الذي ذكره آل الشيخ وادّعى استدراكه، أقول فقط الهدر، كما تثبته الأرقام الرسمية التي سأوضحها لاحقا، لاستطعنا ان نواصل نفس انفاق السنوات الذهبية المباركة، ودون الحاجة لسحب ريال واحد من الاحتياطيات، بل لأضفنا للاحتياطيات.

هذه الأرقام.. لا لعب عروض الخواجات باللصق والنسخ.

هذه الارقام تصدق سائلها، ففي متونها

العلم والقلم. حسابات موثقة، لا تخرصا واحاديث ملفقة. فأين الريادة، بل أين العوض في خبرات أجنبية لم تأت إلا بالكسل والغش؟. فجلاء الشك والريب يأتي في ارقام الميزانية، وفي عرض النقد إذا ما إذا ما اجتمعا و ميزان المدفوعات.

كيف تكون الثمانية عشر شهرا الماضية افضل تدبيرا من سنوات الطفرة الخمس الذهبية – التي جعلها آل الشيخ مرجعا للقياس – والسنوات الخمس الذهبية كانت أقل تحصيلا للنقد الأجنبي والمحلي؛ ومع ذلك ضخت السنوات الخمس نصف ما انتهت إليه الاحتياطيات قبل أن يتم استهلاكها في الثمانية عشر شهراً الماضية، والتي يفخر آل الشيخ بحسن تدبيره فيها.

سنوات خمس مباركة قامت بتسديد قرابة نصف الديون التي تراكمت في خمسة عشر عاما بسبب السنوات العجاف.

سددت هذه السنوات ضعف قيمة الدين الذي تحصل بسب كلفة حرب الخليج التي تحملتها بلادنا. سنوات خمس مباركة نهضت باقتصاد البلاد لتجعله العصر الاقتصادي الماسي بلا منازع للعهد السعودي.

سنوات خمس، أعادت بناء البنية التحتية للبلاد بعد أن اُستهلكت وقاربت قيمتها المحاسبية الصفر، ففيها شُيدت عشرات الجامعات والمستشفيات والمدن الطبية والمرافق التنموية العملاقة، ومُدت الآلاف من الطرق و السكك الحديدية. وشعر المواطن السعودي وكانه لن يخاف فقرا أبدا.

تلك السنوات الخمس كانت فيها نهضة صاروخية بالصرف الفلكي، وقد صاحبه هدر الجهل والفساد، والذي قدره آل الشيخ في تصريحاته الرسمية للعالم أمام ولي الامر، بنحو ربع الميزانية لكل عام من تلك الأعوام المباركة.

فإذا ما نظرنا، وجدنا إن ذلك الإنفاق الفلكي على نهضة البلاد ورغد عيش العباد، ومع الهدر المالي، فإنه لم يبلغ في السنة ثلثي ما استُهلك في عام واحد بعدها، رغم تقشف اقتصاد البلاد وفرض الضرائب على العباد، وخنق القطاع الخاص، وتكبيل الاقتصاد في وقت كان في أمس الحاجة للسياسة الاقتصادية التيسيرية، لمواجهة الأوضاع السياسية، ودعم اقتصاد البنية التحتية حتى نتوصل لخطة عملية تطبيقية لمواجهة ضياع فرص النمو، وإيجاد الوظائف لمئات الآف من الشباب والشابات.

مقارنة آل الشيخ لم تكن غير صحيحة فحسب، بل وغير عادلة. صحيح أنه كان هناك في السنوات الخمس الذهبية هدر وفساد إداري ومالي وأخلاقي ومهني، ولعله بحجم أكبر مما قدره آل الشيخ بأنه ربع الميزانية في سنوات الطفرة الخمس أو ما قبلها.

نعم هذه مقولة حق، والهدر جاء مع الإنفاق على المشاريع، وأسبابه تقع على اختيار القيادات من المسئولين. فكيف بقيادات المسئولين الذين حملوا الأمانة في الثمانية عشر شهرا، فأحدثوا هدرا مضاعفا ثلاث مرات عن هدر السنوات الذهبية، دون وجود مشاريع لتمرر الهدر خلالها.

ثم يصرح آل الشيخ أنه قد تم ضبطه الآن! فالذي تشهد الأرقام الرسمية المروعة بعكس تصريحاتك يا معالي الوزير.

وخلاصة ما شهدت به الأرقام:

اولاً - إن كان الهدر معلوما في السنوات الخمس، فقد أصبح مجهولا في الثمانية عشر شهرا الماضية.

ثانياً - وإن كان آل الشيخ قدر الهدر في تلك السنوات المباركة بربع الدخل، فإن الهدر في الأشهر الثمانية عشر التي يتغنى بها، تقدره الأرقام بنصف ما دخل على الخزينة السعودية، وليس ربعه فقط.

ثالثاً - وإن كان آل الشيخ قد قدر الهدر السنوي بـ ٣٣٠ مليار ريال سعودي في السنوات الخمس قبل تولي الملك سلمان، فإن الهدر المجهول السبب في الثمانية عشر شهر الماضية التي يفخر بها تقدره الأرقام الرسمية بأكثر من ترليون ريال.

إن كون هذه تصريحات المستشار «لكبح الإنفاق الحكومي» قد ألقيت في محفل اعلامي عالمي، وفي صورة وكأنها تقرير بين يدي ولي الأمر، أمر خطير قد دفعني لمحاولة معرفة حقيقتها، لإيضاح الحقيقة لولي الأمر.

هو جهد سعودي لا يخرج عن إطار جهد مواطن محب لوطنه ووفي لقيادته. رغم أني والله، أحرص على أن أتجنب سماع أو تحصيل معرفة عما يجري في بلادنا. لأنه سيضيق صدري وتعجز حيلتي، ولا ينطلق لساني. فقد انهكتني التجارب، ورأيت العجائب حتى يئست. فأينما نظرت وجدت أمورا، لا يتصور العاقل حدوثها.

فلا يسعني حينها السكوت أمانة وطنية، ووفاء لبيعة ولي الأمر، وحبا فطريا للوطن.

والحديث عنها يحملني تبعيات مسئولية الإيضاح والتبيين. وهي تبعيات دائما ما تضر بي نفسيا واقتصاديا، واجتماعيا. وقد كبر سني، وضعف بدني، ورقّت عظامي، وضاق تحملي، ودون أي منفعة للبلاد.

ولكني لم أتصور أن أرى قط ضياع أكثر من نصف الدخل، واختفاء أكثر من ترليون ريال في عام ونصف. فكيف لي أن أقدم راحة نفسي وخمولها، على ضياع موارد الوطن، الحاضرة والسابقة؟.

لم أقدر ان امنع نفسي هذه المرة، فاختلست نظرة على الأرقام الرسمية المنشورة في احصائيات مؤسسة النقد، فإذا بالذي لا يمكن تصديقه، يعرض نفسه بوضوح أمامي. فكذبت نفسي، وبذلت جهدي في ساعات طوال اسلك طرقا متنوعة، ومصادر معلومات مختلفة، ممنّياً النفس بأن أجد ما ينقض الأرقام الصريحة الواضحة أمامي، إلا أني اعود لنفس النتيجة أيما طريقا سلكت أو أسلوبا تحليليا أتبعت.

وقد اجتهدت اجتهاد الناصح المحب لوطنه. واتبعت وفق اجتهادي الطريقة الموضحة لاحقا، فتوصلت للنتيجة المرعبة التي حاولت تفاديها باتباع طرق متنوعة.

توصلت إلى نتيجة لا أستطيع صرفا لها، وهي أنه بالمقياس والمرجع – الذي استخدمه آل الشيخ في تصريحاته الرسمية العالمية في إبريل - فإن هذا المقياس يظهر بأن هناك ترليون وتسعمائة مليار ريال سعودي تقريبا قد دخلت خزينة الدولة في الثمانية عشر شهرا الماضية.

وإن مما دخل على الخزينة قد اختفى نصفه، فإن هناك أكثر من ترليون ريال لا تُعرف مصارفه. والترليون ريال ضخم في حجمه وفي نسبته للإيرادات. فهو ثلاثة أضعاف ريع النفط لعام ٢٠١٥. وهو أكثر من نصف مجموع ما دخل الخزينة من ريع نفط ،ومن سحب للاحتياطيات، ومن الاستدانة.

ورؤية هذه الحقيقة لا تحتاج لخبير محاسبة ولا اقتصاد. فنحن لا نتحدث عن فقدان مليارات، أو حتى عشرات المليارات، ليجد الإنسان مبررا هنا أو هناك، بل فقدان مئات المليارات.

وطريقة الحساب سهلة، وقد توصلت لها كحل لعائق المعلومات الشحيحة المتوفرة رسميا.

فأما بالنسبة لمصدر المعلومات، فلا تكلف أحدنا إلا أن يرجع لثلاثة جداول في تقرير مؤسسة النقد:

جدول الأصول الاحتياطية.

وجدول الإيرادات والمصروفات الفعلية السنوية للدولة.

وجدول الدين العام، لتطلع بأرقام مجموع ما تم صرفه في تلك السنة. وبذلك نتجنب الخوض في المصروفات والعجز والفائض في جدول المالية، ففي أرقامها الشحيحة الموجزة، مكامن يسهل قلب الحقيقة فيها أو إخفائها.

رابعاً - أما مرجع معلومات المبالغ المفقودة فمصدره تصريحات آل الشيخ وتطبيقها حسابيا. فقد افادنا معالي الوزير المستشار في تصريحاته لبلومبرغ، بأن الهدر كان في الأعوام الخمسة الماضية نحو من ٨٠ – ١٠٠ مليار دولار سنويا، أي ٣٣٠ مليار ريال. وصرح بأن الهدر قد تم القضاء عليه بجهود معاليه، فيما وصفه استاذنا

الخاشقجي بـ «أزمة تأخر الدفعات لشركات المقاولات الكبرى». وبما أنه تم إيقاف المشاريع والابتعاث وغيرها، ولم تستحدث مشاريع جديدة، فبأشد التحفظ ينبغي أن يكون الانفاق في الثمانية عشر شهر الماضية على الأقل مماثلا لمتوسط الصرف في سنوات الطفرة الخمس. وهذا يتضمن الهدر الذي كان موجودا.

لذا فعلينا طرح الهدر الذي حكم به آل الشيخ، لنرى ما يمكن أن نبرر المبالغ المستهلكة من المبالغ التي دخلت على خزينة الدولة، وما عدا ذلك فهو مفقود غير معلوم مصيره. فإضافة التغيير في الاحتياطيات والدين إلى الإيرادات، ينتج عنه مجموع ما دخل على الخزينة من نقود سرية أو علنية، أو اعتمادات، مرحلة مجموع كل ما دخل الخزينة.



محمد بن سلمان.. هل سرق التريليون ريال؟

وهو نفسه يساوي مجموع ما صرف في تلك السنة حقيقة. سواء مما أعلن عنه أو لم يعلن أو كان سريا أو اعتمادات سابقة لم تصرف أو طوارئ، أو أي ما يحتمل أن يخرج به المسئول بأي تبرير.

لذا دع عنك معادلات السياسة المالية التقليدية المتبعة، فهي لا تناسب سياستنا المالية البسيطة. ولا تنفعك شيئا في ظل شح المعلومات الرسمية وتجميعها لعشرات البنود في بند واحد، فتضيع ملامحها وتخفى تفاصيلها. واتبع معادلة بن سالم البسيطة التي سأضرب لها مثالا ليتضح بساطتها مع دقتها. وسأضرب مثلا ايضاحيا لمعادلة بن سالم.

فتصور لو كنت لا تدري كم صرفت الشهر الماضي، وشككت بضياع بعض النقود من جيبك، وأردت أن تعرف مقدار مجموع ما صرفت بالضبط، وتريد أن تعرف تقريبا مقدار مبلغ النقود الضائعة: فما عليك إلا أن تأتي براتبك الشهري (وهو الإيرادات) ثم تطرح منه سداد قسط البنك، أو تضيف إليه أي استدانة قمت بها (الديون). ثم تطرح أو تضيف قيمة المبلغ الذي أودعته أو سحبته من حسابك الادخاري (الاحتياطيات). فما يبقى من الراتب أو يزيد عنه بعد ذلك، فهو مجموع ما دخل عليك ذاك الشهر، وهو نفسه مجموع ما صرفته في ذلك الشهر بالضبط.

لكن يبقى عليك أن تقدر قيمة كم ضاع من جيبك من مبلغ الصرف. فهنا يجب وضع مرجع ترجع إليه لعملية التقريب بالقياس المقارن. فمن المنطقي أنك ستجعل مستوى الصرف في الأشهر السابقة مرجعا لك، وتستثني من الأشهر أي مصروفات استثنائية، أي تجعل متوسط انفاق الاشهر الستة الماضية فيكون هذا المتوسط من الإنفاق الشهري، هو مرجعك لمعرفة إنفاقك هذا الشهر. ثم تقارنه بما دخل عليك من نقد، فالذي ينقص هو المقدار الضائع تقريبا ( بعد حسم الصرف الغير اعتيادي في شهر ما).

إذن، فمعادلة اكتشاف مقدار الضائع من نقودك هي: (الراتب +/- التغير في قيمة حسابك الإدخاري +/- السداد/ الاستدانة - متوسط مصروفاتك الاعتيادية الشهرية في الأشهر الماضية = النقود الضائعة عليك).

إذن، فالمعادلة لحساب مصروفات الدولة في اي عام من الأعوام هي (مجموع الإيرادات النفطية وغير النفطية التي أقفلت وزارة المالية الحسابات على ارقامها المعلنة +/- التغير في الاحتياطيات من مؤسسة النقد +/- سداد/ استدانة من المؤسسة النقد ) = مجموع ما دخل على الخزينة السعودية = مجموع الصرف تماما.

إذن، فناتج ما دخل على الخزينة هو ما تم صرفه بالضبط. لأن التغيير في الاحتياطيات والتغيير في الدين يغطي أي إنفاق سري أو علني أو اكتساب لم تتضمنه الميزانية الفعلية المعلنة، أو اعتماد ولم يتم صرفه. فبهذا تجنبنا خطأ مضاعفة الحساب (دبل العد) وحللنا مشكلة عدم توفر المعلومات. وهذا أصح من أي حساب للمصروفات الحكومية، بمقدار صحة معلومات الإيرادات والدين والاحتياطيات المعلنة. اللهم الا أن يكون قد أنفق أو سُحب من حساب الاستثمارات الأجنبية. وأرقام الاستثمارات الأجنبية منطقة ضبابية حمالة احتمالات، سنبيها لاحقا.

وعموما لو أخذنا بها فهي لا تزيد النتيجة إلا تأكيدا، وتزيد من حجم المبالغ المفقودة. وسأتي بها في آخر المقال، ولكني تجنبتها هنا لأن آل الشيخ ذكر الاحتياطيات، ولم يذكر الاستثمارات الأجنبية، ولكي لا تصبح احتمالياتها، هي الطبل الذي يُضرب عليه للإزعاج عن رؤية الحقائق المسرودة هنا.

لكن لا يتبين لنا قيمة الضائع مما دخل على خزينة الدولة إلا بمرجع مقارنة. وهنا علينا اتباع المرجع الذي وضعه الوزير المستشار آل الشيخ، وهو متوسط إنفاق ما دخل على خزينة الدولة في السنوات الخمس الماضية ٢٠١٠-٢٠١٤ الذي هو كذلك متوسط ما صرف فيها سنويا.

إذن، فالمعادلة لاستخراج المرجع هي: «متوسط مجموع إيرادات متوسط السنوات الذهبية ٢٠١٠- ٢٠١٤ + متوسط التغيير في الاحتياطيات + متوسط سداد الدين = متوسط المصروفات السنوية في السنوات الخمس الذهبية مع الهدر المالي).

فنقارن متوسط الصرف السنوي مع هدره المالي بما دخل على خزينة الدولة في عام ٢٠١٥ وتسعة اشهر من ٢٠١٦، فما زاد فهي مبالغ ضائعة بلا شك. لأننا نقيس سنوات القمة في الانفاق على المشاريع والابتعاث مع الهدر، ونقارنها بفترة التوقف عن الانفاق والتقشف وعدم الهدر. فعلى الاقل تتماثل الاعوام في الانفاق. فكيف اذا وجدنا أن فترة الإنفاق التقشفي للعام والنصف الماضي تبلغ ١٥٠٪ من الإنفاق الذهبي، أي مرة ونصف.

ونسبة ١٥٠٪ ليست دقيقة، لأنه يجب علينا أن نقوم بطرح قيمة الهدر المالي الذي حكم به بن الشيخ (٣٣٠ مليار ريال ). لسببين: الأول أن وجود الإنفاق على المشاريع هو الذي أوجد فرصة الهدر. والانفاق قد توقف في ٢٠١٥- ٢٠١٦. والسبب الثاني أن آل الشيخ صرح مفتخرا بأن هذا الهدر قد تم وقفه. فمتى طرحنا الهدر من المصروفات التي نتجت عن المعادلة السابقة سيتبقى لنا مستوى الإنفاق السنوي الذي لا هدر فيه، وعندها سنجد أن فترة الإنفاق التقشفي تبلغ ٢٥٠٪ من متوسط الإنفاق الذهبي.

وثم بعد ذلك وفي عملية للتأكد، سأخرج عن مقياس آل الشيخ، واقارن مجموع ما دخل علي خزينة الدولة مع ارقام الانفاق الفعلي التي اعلنت عنها وزارة المالية، وهذه لا تتوفر الا لنهاية عام ٢٠١٥. لأرى هل النتائج عموما متفقة مع النتيجة المتوصل إليها أم لا. وسنجد انها متفقة.

## إلى الأرقام

فحسب الأرقام الفعلية للميزانيات التي تنشرها وزارة المالية،(فالمتوسط السنوي لمجموع إيرادات الدولة الفعلية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ من النفط وغير النفط بلغ ١.٠٦ ترليون، اي ( ١٠٦١

مليار ريال سعودي – سداد دين التسعينات ٣٧ مليار ريال بالمتوسط السنوي – متوسط ايداع في الاحتياطيات سنويا ٢٤١.٧ مليار ريال سعودي= ٧٨٣.٦ مليار سنويا، هو معدل الصرف السنوي في السنوات الذهبية الخمس).

والأرقام الفعلية التي تنشرها وزارة المالية، تنص على أنه نقص دخل النفط عام ٢٠١٥ بأكثر من أربعمائة وست وستين مليار ريال سعودي. ولكن سُحِب من الاحتياطيات في نفس العام ما يقارب أربعمائة وخمسين مليار ريال سعودي، كما تم استدانة مائة مليار ريال تقريبا. وهذا يعني أن مجموع ما دخل على خزينة الدولة لعام ٢٠١٥ زاد عن الترليون بمائة وخمسين مليار ريال سعودي (مجموع إيرادات الدولة الفعلية ٦١٦ مليار ريال سعودي + ٩٨ مليار استدانة + سحب من الاحتياطيات ٤٣٥ مليار ريال سعودي = ١١٥٠ مليار عام ٢٠١٥).

وأما عام ٢٠١٦ فلم تظهر ارقام الإيرادات الفعلية بعد عند مؤسسة النقد (وطبعا وزارة المالية تبكي حالها في المعلومات، فهي لم تنشر عام ٢٠١٥ الى الآن، فما بالك بمعلومات شهرية. فلولا الفتات الذي نجده عند مؤسسة النقد، ما وجدنا الا المعلومات من المصادر الاجنبية لنرجع اليها).

وعموما، فأسعار النفط في ٢٠١٥ و٢٠١٦ في الرسم البياني تظهر وكأنها صورة مرايا تطابقا. فقد انخفضت الاسعار في نهاية ٢٠١٥ حتى وصلت القاع بين العامين، ثم عادت وارتفعت وكأنها تحاكي نزول ٢٠١٥. فإذا عرفنا أنه في الاشهر الماضية قد زاد حجم التصدير للنفط زيادة كبيرة، فهذا يعني ان حجم ايرادات النفط ينبغي ان يكون في التسعة الاشهر الأولى لعام ٢٠١٦ اكثر من التسعة الأشهر الأولى لعام ٢٠١٥. ولكن تحفظا، فسنفترض نفس الإيرادات، ثم نضيف اليها التغيير في الاحتياطيات التي تزودنا ساما به شهريا. فهو متوفر لنهاية شهر سبتمبر. والدين معلوم قد طنطن به الاعلام حتى أسمع من في أذنه صمم. فعجبا لنا فقد أصبحنا نفخر بقدرتنا على الاستدانة. وافتخارنا بالاستدانة يحكي حقيقة خطورة الوضع القائم. فليست الاستدانة مما يُفخر به.

عموما نرجع الى ما دخل على الدولة في التسعة اشهر الأولى من ٢٠١٦ = ٤٦١ مليار ريال ايرادات نفطية وغير نفطية (قياسا على ٢٠١٥) +٢٣١ مليار ريال سحب من الاحتياطيات فعلي + نحو ٦٥ مليار ريال الدين الذي طنطنا به = ٧٥٧ مليار ريال.

إذا، وقبل إدخال مقارنة آل الشيخ وحكمه، فإين ذهبت ثلاثمائة وسبعة وستون مليار ريال الزيادة في ٢٠١٥ (١١٥٠مليار ريال – ٧٨٠ مليار ريال متوسط السنوات الذهبية = ٣٧٠ مليار ريال؟ أين ذهب الفرق وقد توقف الانفاق في ٢٠١٥ وحصل ما أسماه استاذنا الخاشقجي «أزمة تأخر الدفعات لشركات المقاولات الكبرى»؟ واستهلكت الاستثمارات الأجنبية؟

فكيف إن أضفنا تصريحات آل الشيخ، بأن الهدر البالغ ٣٣٠ مليار ريال قد توقف؟ فهو يجب أن يتوقف لان الصرف على المشاريع قد توقف. فهنا يصبح السؤال فأين ٣٣٠ مليار ريال قيمة الهدر + ٣٦٧ مليار ريال قيمة الفرق السابق. هذه نحو٧٠٠ مليار ريال لا ندري اين ذهبت فقط في عام ٢٠١٥.

واذا أضفنا التسعة اشهر المنصرمة في عام ٢٠١٦، فسنقارنها بتسعة اشهر من متوسط السنوات الذهبية. يعني (٧٥٧ مليار عام ٢٠١٦ – ٥٨٥ مليار ريال متوسط الانفاق في تسعة اشهر في فترة السنوات الذهبية ) فأين ١٧٢ مليار ريال.

فـإذا حسبنا الهدر الذي ادعى آل الشيخ القضاء عليه فيصبح الضائع ( ٧٥٧ مليار ريال لما مضى من ٢٠١٦ وبعد القضاء على الهدر – ٣٣٧.٥ مليار ريال متوسط الانفاق في تسعة اشهر في فترة السنوات الذهبية بدون هدر). فالمفقود في التسعة أشهر الماضية ٤١٨ مليار تقريبا.

فالنتيجة المروعة هي: أنه قد دخل خزينة الدولة في ثمانية عشر عاما ما يقارب ١.٩ ترليون ريال ( ٧٠٠ مليار عام ٢٠١٥+ ٤١٨ مليار في التسعة الأشهر الماضية) لا نستطيع أن نجد تفسيرا معقولا لإنفاقها. وبالتحفظ الشديد بمقارنة بإنفاق سنوات الطفرة الذهبية الخمس، وقلنا أن حرب اليمن قد استهلكت ١٨ مليار ريال خلال ١٥ شهر منذ بدايتها إلى ٢٠١٦/٩، سنجد أنه على الاقل قد شرد ٧٠٠ مليار عام ٢٠١٥ + ٤١٨ مليار عام ٢٠١٦ – ١٨ مليار ريال حرب اليمن = ألف ومائة مليار ريال قد شردت في ثمانية عشر شهرا، فتاهت عن سجلات مؤسسة النقد.

وهو مبلغ عظيم في حجمه وفي نسبته لدخل الدولة، فالضائع أكثر من نصف مجموع ما دخل على الدولة.

وأما التأكد من وجود الخلل، خارج هذه السنوات، فلننظر في عام ٢٠٠٩م، فهو انسب الاعوام لان فيه اعظم نكسة في دخل النفط. فقد نقص دخل النفط ١١٨٪ نسبة لنقصان ٢٠١٥م أي نقص بمقدار ٨٢ مليار ريال أكثر من نقصانه عام ٢٠١٥. فقد بلغ النقص في عام ٢٠٠٩ مبلغ ٥٤٩ مليار حسب سجلات المالية، بينما بلغ نقص دخل النفط ٤٦٧ مليار ريال في ٢٠١٥. ومع ذلك لم تنقص الاحتياطيات في ٢٠٠٩ إلا بنسبة ٢٨٪ مما نقصت في ٢٠١٥. أي ١٣١ مليار ريال نقصان في الاحتياطيات عام ٢٠٠٩ مقابل ٤٣٥ مليار ريال نقصان الاحتياطيات في ٢٠١٥. بالإضافه أنه قد سُدد في ٢٠٠٩ مع ذلك من الدين نحو عشر مليارات ريال، بينما استدنا عشر اضعاف ذلك في ٢٠١٥، و استهلكنا أربعة اضعاف ما استهلكه انهيار دخل النفط ٢٠٠٩.

## خلاصة نظرتنا لعام ٢٠٠٩:

المشاهدة: نقصان دخل النفط في ٢٠١٥ كان اقل من نقصان ٢٠٠٩.

الإجراء الذي حصل: أن جميع نقصان دخل النفط في عام ٢٠١٥ عن سنوات طفرة النفط، قدم تم تعويضه من الاحتياطيات والاستدانة. بينما لم يعوض إلا أقل من ٢٠٪ من النقصان الذي حصل عام ٢٠٠٩.

الأثر: سبب انهيار النفط في ٢٠١٥ شللا شبه تام على البلاد والعباد رغم تعويضه بالسحب من الاحتياطيات، بينما لم يغير ذلك شيئا على الانفاق في ٢٠٠٩.

النتيجة: ان عام ٢٠١٥ كان أكبر الأعوام على الإطلاق في الدخل الحكومي، ولكنه كان الأضعف والأقل انفاقا على الإطلاق. والتسعة اشهر المنصرمة قريبة من نفس الحكم على عام ٢٠١٥.

ومقارنة أخرى بعكس عام ٢٠٠٩. فلم يحدث قط أن وصل ما دخل حقيقة لخزينة الدولة إلى حد ما تم انفاقه في عام ٢٠١٥ في أي ميزانية أبدا.

فأكبر إيرادات نفطية دخلت على الحكومة، كانت في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣. حيث انها تجاوزت الترليون بمائة وبمائتي مليار ريال في كل سنة. ولكن قد تم تحويل ثلثها للاحتياطيات وسداد دين التسعينات. مما يجعل الدخل الفعلي على الخزينة لأي سنة من سنوات طفرة النفط لا يتجاوز ٦٨٪ من دخل عام ٢٠١٥.

فمثلا عام ٢٠١٢ يمثل اعظم سنة في إيرادات النفط. فقد بلغ مجموع الإيرادات النفطية والغير نفطية ١.٢٥ ترليون ريال. اطرح منها ٥١.٦ مليار ريال سداد دين التسعينات. ثم اطرح ٤٢٢ مليار ريال قد استودع في الاحتياطيات، مما يبقى فقط ٧٧٣.٦ مليار ريال لصرف عام ٢٠١٢ أعظم عام في الإيرادات.

فإذا قارنتها بعام ٢٠١٥، نجد ان (مجموع إيرادات الدولة النفطية والغير نفطية بلغ ٦١٦ مليار ريال سعودي + ٩٨ مليار استدانة + سحب من الاحتياطيات ٤٣٥ مليار ريال سعودي = ١.١٤٩ ترليون ريال سعودي دخل فعلي لعام

٢٠١٥).

ولو قارنا طريقتنا السابقة في تحديد ما دخل على خزينة الدولة ثم طرحناه من الأرقام الفعلية للمصروفات للأعوام ٢٠١٠ –٢٠١٥ لوجدنا أن هناك فائضا عن المصروفات في الدخل بأكثر من مائة مليار في كل سنة من سنوات الطفرة الذهبية، بينما نجد عجزا بأكثر من ١٧٠ مليار عن المصروفات الفعلية التي أعلنتها وزارة المالية لعام ٢٠١٥ م.

لا شك أن الأرقــام كافية بإعطاء صورة مروعة، قد وصلت حدا من الضخامة، يبتلع أي مصرف أو متسرب للأموال يمكن أن يُتعذر به.

فكيف إن أضفنا إلى ذلك أننا نعرف أن سنوات الطفرة قد أتت الاقتصاد السعودي بعد استهلاكه ٢٠ عاما في السنوات العجاف. فقيمة بنية اقتصادنا التحتية محاسبيا كانت تساوي صفرا تقريبا عام ٢٠٠٥، لأنها قد اُستُهلِكت في سنوات انهيار النفط في العقدين السابقة. فحصل التوسع في الإنفاق لتعويض العقدين العجاف، وتُوسِع في البناء والمشاريع وجاء معه هدر الفساد حصاد عقوبة الجهل وأثر المحاباة، ودفعت البلاد كلفة الترزيز لغير المؤهلين في المناصب واللجان.



ألقيا بالأزمة على عهد عبدالله، فكان عهدهما الأكثر فساداً

فأين الهدر المالي الذي ذكره معالي الوزير المستشار محمد آل الشيخ، وأدعى انه ضبطه. وأي الهدرين أعظم وأخطر و أكثر غموضا. هدر مشاريع سنوات طفرة النفط، ام الهدر الغامض للثمانية عشر شهرا التي بعدها، والتي يفتخر آل الشيخ بانه قد ضبط الهدر الان، بل وأنه قد انقذ البلاد من انكسار وانكشاف كامل بعد ثلاثة اشهر من الان. فحسب قوله في بلومبرغ: «Saudi Arabia would have gone "completely broke" within just two years, by early ٢٠١٧, Al-Sheikh says.» لولا أنه استدرك الهدر.

بل الصحيح انه لو استدرك الهدر دون فقط المساس بالمشاريع التنموية وعدم ايقاف الابتعاث ولم توضع ضرائب ولم يشعر الناس بـأي تقشف، لما لجأنا لسحب ريـال واحد من الاحتياطيات، بل لأضفنا للاحتياطيات، فقط لو كان استدراك الهدر صحيحا. فمتوسط الانفاق في السنوات الذهبية بعد طرح الهدر منه يبلغ تقريبا ٤٥٠ مليار سنويا، ودخل النفط على مستوى ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فقط كاف لتغطيته. ثم نضع ١٥٠ مليار ريال عائدات غير نفطية كفوائض في الاحتياطيات.

يا معالي الوزير المستشار: لو لم نبع برميلا واحدا، مع المواصلة على نفس مستوى انفاق سنوات الطفرة الخمس الذهبية مع وقف الهدر، لكفتنا الاحتياطيات ١٠ سنوات، لا كما زعم انها ستنتهي وننكشف بعد ثلاثة اشهر من الان. فقد كانت الاحتياطيات أكثر من ٢.٧ ترليون في نهاية ٢٠١٤. ومتوسط انفاق سنوات الطفرة الذهبية دون هدر وبطرح العائدات الغير نفطية قد بلغ ٢٥٠ مليار ريال.

يا معالي الوزير انهار النفط عام ١٩٨٥ تقريبا وكانت الاحتياطيات نحو ١٠٠ مليار ريـال، ورجـع النفـط عـام ٢٠١٥ والاحتياطيات كانت ٣١٤ مليار ريـال بنهاية ٢٠١٤. وتحملنا دين انتهى بـ ٦١٠ مليار ريال بنهاية ٢٠١٤. أي أن انهيار النفط لم يخسرنا إلا ٤٠٠ مليار ريال، بمعدل مليار ونصف شهريا. فما بالك تفخر بثمانية عشر شهرا كان يُفقد فيها بطريقة غامضة أكثر من ٦١ مليار شهريا.

ودعونا لنحاول أن نجد العذر ونكشف سر الغموض. فهل حرب اليمن سبب في ذلك. لا ليست سببا في ذلك، ولا تشكل شيئا من الإنفاق. فلننظر لحسابات الخبراء الرسميين. ثم لننظر لحرب الخليج عام ١٩٩١.

ففي مارس ٢٠١٥ نقلت رويتر عن خبراء بريطانيين أن كلفة الطلعات الجوية في حرب اليمن بمعدل ١٠٠ طلعة شهريا ستكلف ١٧٥ مليون دولار، أي نحو عشر مليارات ريال في ١٥ شهر.

بينما حسب خبراء فرنسيون رسميون كلفة الشهر بـ ٩٠ مليون دولار أي نحو خمس مليارات ريال إلى الآن، وكلفة تدخل بري لو حدث، لمدة ستة أشهر بأكثر من نصف مليار دولار، أي ما كلفته خمس مليارات ريال للحملة الجوية مدة ١٥ عشر شهرا مع كلفة حملة برية لمدة ٦ اشهر لا سمح الله.

ولنقل أن هناك ما لا نعلمه، فلنضاعف الكلفة المتوقعة، ولنعتمد حسبة البريطانيين المرتفعة، فهذا يعني ٢٠ مليار ريـال سعودي كلفة حرب اليمن، على أعلى التوقعات بعد مضاعفتها، فأين هذا مع ترليون وتسعمائة مليار ريال دخلت على الخزينة، ضاع منها اكثر من ترليون ريال لا نعلم اين صرفت في ١٨ شهرا؟.

http://www.reuters.com/article/us-yemen-security-saudi-cost-idUSKBN-0MR1KZ20150331

وحرب الخليج قد كلفت حسب وزارة الدفاع الأمريكية مبلغ ٦١ مليار دولار، تحملت دول الخليج ٣٦ مليار منها، فلنقل اننا تحملنا ثلثيها، فهذه سبعين مليار ريال تقريبا. وحرب اليمن لا تقارن بحرب الخليج على الاطلاق.

http://www.cnn.com/2013/09/15/world/meast/gulf-war-fast-facts/

قومي فدعي عنك الخمول، يانزاهة.

قومي فابحثي وأخبري الوزراء بعظم جلل الخسارة، واديني وزارتهم بفساد الجهل وسوء الإدارة، بالأدلة القاطعة. فالجهل المركب والفساد الإدراي هو ما جعلنا نرضى بأن نسمن من اكل طعام غيرنا. فنصف قرن من النفط قدم لنا طعاما فاخرا وسلب منا عقولا وحلوما، فيا ليت شعري من منا يدرك فداحة الخسارة. وأنى يجتمع عقل وتخمة، وهل يحمل الهم من لا يدرك المصيبة؟.

هـذه هي القصة الصحيحة مع تبعياتها للاحتياطيات، لا رواية آل الشيخ. وإني إذ أرفع التقرير لنظر ولي الأمر فيه، إنما باعتقاد مني أنه يحض السعوديين على تبيين الحقائق بالأدلة ودون مبالغة ولا تهويل.

وقد تأكدت من صحة اعتقادي برغبة ولي في ابداء المواطنين للرأي وبيان ما قد يخفى عليه.

تأكدت من ذلك بتأجيل هذا المقال عدة أيام لكي أتراجع عن نشره إذا ما وجدت أن عدم النشر هو رغبة ولي الامر، كإيحاء من الديوان أو نحو ذلك. فلما لما أجد شيئا من هذا، تأكدت أن رغبة ولي الأمر هي ان ينشر كل بيان حقيقة مدعم بالأدلة.

فأسال الله أن يكون جهدي هذا نافعا وأن يحظى برضا ولي الامر على ما فيه من تقصير، واسال الله التوفيق والسداد لولي أمر بلادنا، وأن يسخر له الرجال الصادقون الإكفاء وأن يحميه بلطف منه وقدرة إنه لطيف قدير.

× نقلاً عن صحيفة «الرياض بوست» الإلكترونية.

### الخلافة ما بعد الملك سلمان

# سيناريوهات الصراع على العرش

عبد الوهاب فقي

كان الصراع على السلطة سمة عامة في الدولة السعودية عبر أطوارها الثلاثة. وفي أغلب الصراعات التي كانت تندلع بين أجنحة الحكم السعودي، كان العنف الأداة الراجحة للحسم.

ومن الناحية التاريخية، نشب خلاف بين محمد بن سعود، مؤسس السلالة السعودية الحاكمة، وإخوته من أبيه ثنيان ومشاري وفرحان على تقاسم السلطة، ولكن محمداً نجح في تركيز السلطة في بيته بعد تحالفه مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

وبعد موت محمد بن سعود، تفجّر نزاع مسلّح بين أبنائه وأحفاده. وكان له إبنان:

(١) عبد العزيز، وقد تولى الحكم بعد وفاة أبيه ومات عام ١٢١٨هـ، وخلفه إبنه سعود المعروف بالكبير حتى وفاته عام ١٢٢٩هـ، وانقطع نسل هذا الفرع في الحكم، ليتولى..



الملك عبدالعزيز

(٢) عبد الله الذي ورث الحكم من ابن أخيه سعود، حتى سقطت الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٤هـ، ونقل الى تركيا عن طريق مصر بعد سقوط الدرعية، وتمّ إعدامه في الآستانة.

بعد عبدالله توارث الحكم إبناه تركي وصنيتان، وقد أقصي الأخير عن الإمارة ومات عقيماً، فانحصرت الإمرة في بيت تركي بن عبد الله الذي أسس الدولة السعودية الثانية، بعد أن قام بقتل مشاري بن معمر سنة ١٢٣٦هـ، وفرض نفسه حاكماً على نجد حتى عام ١٢٤٦هـ، حيث قتله ابن اخته مشاري بن عبد الرحمن. وتولى فيصل بن تركي الحكم بعد أبيه، وإليه ينتسب حكم آل سعود من خط عبد العزيز، مؤسس الدولة السعودية الثالثة. أما جلوي المؤسس لعائلة آل جلوي التي شاركت في فتح الرياض سنة ١٩٠٢، وتسلّمت إمارتي المنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية، فقد أقصيت تماماً عقب وصول الجناح السديري الى السلطة.

وتولى آل فيصل الحكم في الفترة ما بين ١٢٤٦هـ و١٢٨٢هـ، وخلف أربعة أبناء هم:

عبد الله بن فيصل، وحكم بعد والده لمدة أربع سنوات، أي في الفترة ما بين ١٢٨٢ ـ١٢٨٦، بعد انقلاب أخيه الأصغر، سعود بمساعدة من أخيه عبدالرحمن والد الملك عبدالعزيز، وقد استلم سعود الحكم حتى عام ١٢٩١هـ.

وفي عام ١٣٠٢ عاد عبد الله وانتزع الحكم من أخيه سعود، ولكنه مات عقيماً فانتقلت الإمارة إلى غيره، وحكم سعود بن فيصل في الفترة ما بين ١٢٨٦ ـ ١٢٩١، وترك أربعة أبناء هم عبد العزيز ومحمد وسعد وعبد الله.

أما محمد بن فيصل، فقد كان يدعم أخاه عبدالله، مقابل أخويه الآخرين سعود وعبدالرحمن. وقد حكم لسنة واحدة ١٣٠٩ ـ ١٣١٠هـ، ومات ولم يخلف أحداً.

وأما عبد الرحمن، والد الملك عبد العزيز فخلف من الأبناء: فيصل، عبد العزيز، عبد الله، سعود، سعد، مساعد، محمد، أحمد، سعد الثاني، عبد المحسن وثلاث بنات (نورا، وهيا، ومنيرة).

عمد عبد العزيز في مرحلة مبكرة الى تقويض فرص ظهور منافسين من داخل الأجنحة الأخرى من آل سعود، ورفض مبدأ تقاسم السلطة مع أبناء عمومته، وحين كان يضطر للجوء الى القوة لا يتردد في فعل ذلك.

وفيما خسر الاخ الأكبر فيصل فرصته في احتكار السلطة، نجح عبد العزيز في فرض نفسه بقوة السلاح حاكماً مطلقاً بعد احتلاله الرياض عام ١٩٠٢، فلم يكن هناك من ينافس عبد العزيز سوى أبناء عمومته المتحدّرين من عبد العزيز بن سعود بن فيصل بن تركي، المعروفين بإسم العرّافة وهم (سعود الكبير ومحمد وفيصل وتركي). وقد لجأ سعود ومحمد الى الشريف حسين في الحجاز، وجمعا قبائل العجمان والحساسنة بهدف قيادة تمرّد ضد عبد العزيز سنة ١٩٠٨، ولكن عبد العزيز نجح في القضاء على التمرّد، وحين طاف على أسرى التمرّد قام بقطع رؤوس ثمانية عشر قائداً في وقت واحد، وأبقى التاسع عشر على قيد الحياة، كيما يقوم بنقل ما رآه من انتقام ابن سعود الى ابناء عمومته وحلفائهم من القبائل للكف عن التفكير في المشاركة

**عمد عبد العزيز في مرحلة مبكرة الى تقويض فرص ظهور منافسين داخل آل سعود، ورفض بالقوة تقاسم السلطة مع أبناء عمومته**

في الحكم.

وبصورة إجمالية، لجأ عبد العزيز الى سياسة صارمة لتقويض فرص المنافسة على الحكم تقوم على: المصاهرة لاستمالة القبائل التي قد تنافسه على العرش، وثانياً استخدام القوة العسكرية في حال الضرورة.

كان التحدّي الأكبر الذي واجهه عبد العزيز يأتي من الفرع الرئيسي في العائلة، المتحدّر من سعود الكبير، وسعى الى إحباط تطلعات هذا الفرع بتزويج إحدى اخواته، نورة، بالمطالب الرئيسي بالحكم، سعود بن عبد العزيز بن سعود الكبير، المسمّى بسعود العرّافة الذي تمرّد عليه، وذلك ليستميل أسرة عبد العزيز الكبير وكسب تأييدها كما جعلها تشارك في حكم فرعه في العائلة.

سعود العرافة، زوج نورة، الى يمين الملك سعود

واتبع ابن سعود التكتيك نفسه مع الحليف الديني من أسرة محمد بن عبد الوهاب، إذ سار على خطى سلفه محمد بن سعود بالزواج من إبنة محمد بن عبد الوهاب، فتزوج عبد العزيز من إبنة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، التي أنجبت له ابنه فيصل، الملك فيما بعد.

في واقع الأمر، وفي حين تنازل عبدالرحمن عن الحكم لصالح ابنه عبدالعزيز، فإنه كان على هذا الأخير أن يضاعف جهوده لاحتواء التطلعات السياسية لدى إخوته التسعة، وقد شكّل أخواه محمد وعبد الله تحدّياً جدّياً لمشروع عبد العزيز في تشكيل سلطة عمودية. على أية حال، فإن الحوادث اللاحقة تفيد بأن محمد وعبد الله لعبا دوراً إيجابياً في تسوية النزاع على السلطة بين فيصل وسعود، ودخلا في وساطة إلى جانب الأمير فهد، الملك لاحقاً، لإقناع سعود بالتنازل عن السلطة لصالح أخيه فيصل.

الملك سعود وأخيه فيصل: صراع انتهى بنفي الأول من البلاد

في النتائج، كان انتقال السلطة من جيل الى آخر، يمثّل أكبر تحد واجهته أسرة آل سعود، وكان عليها تسوية نزاعاتها بطريقة تحفظ تماسك السلطة ولا يخسر المراهنون ما لأجله خاضوا معركة العرش.

نتذكر ما حصل بعد موت الملك عبد العزيز والصراع المحتدم بين فيصل وسعود والذي دام لسنوات، والذي هدّد استقرار المملكة السعودية ومصير حكم آل سعود.

في كل الإحوال، فإن انتقال السلطة يشكل دائماً تحدّياً جدّياً للمملكة السعودية. وسوف يزداد التحدي شدّة في المرحلة المقبلة.

بكلمة، إن الملك القادم هو العامل الحاسم في مستقبل السعودية.

## هوية الملك القادم

في ضوء الصراع التاريخي، وبناء على الوقائع الحالية يمكن القول بأن حسم هوية الملك القادم بعد الملك سلمان، لن يتم دون تحديد مسارين:

ـ **مسار العلاقة بين المؤسستين السياسية والدينية**، في ضوء رؤية السعودية ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني، والشرط الاستباقي بضرورة تقليص دور المشايخ والمؤسسة الدينية في المجال العام. ملفت أن يكون هذا المطلب في عهد سلمان الذي عرف عنه انحيازه الى جانب مشايخ الوهابية وتعزيز دور المؤسسة الدينية. في التقدير العام، لن يكون بمقدور الملك الحالي أو القادم تجاوز نفوذ المؤسسة الدينية، وإن انكماش هذا النفوذ سوف يكون على حساب استقرار السلطة السياسية وتماسكها. كبديل، تواجه الملك القادم تحدّيات كبرى تتعلق بالتعويض الذي يمكن أن يقدّمه للمؤسسة الدينية لجهة التنازل طوعياً عن جزء جوهري من نفوذه، ولا سيما في مجال الوعظ والاصلاح الاجتماعي.



فهد: رأس السديريين السبعة

ـ **مسار العلاقة السلطة والمجتمع**: فهناك قرار لدى الأسرة المالكة بتعويض المحكومين مادياً في مقابل المطالبة بحقوق سياسية ثابتة: المشاركة في صنع القرار، التمثيل العادل في المؤسسات الدستورية، الحصول على حصة عادلة في الثروة الوطنية، التمتّع بحرية تعبير وتجمع منصوصة في الدستور.

في العهود السابقة، كانت المعادلة تقوم على الاسترضاء مقابل الشراكة، أي اعتماد سياسة التقديمات الاجتماعية في مقابل الحرمان السياسي. ولكن ثمة مشكلة كبيرة للغاية تواجه النظام السعودي في المرحلة الراهنة، وهي أن الاسترضاء الاجتماعي بلا موارد كافية، بل إن المؤشرات تفيد بأن السعودية مقبلة على أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة، وسوف يكون على السلطات السعودية التعامل مع مرحلة جديدة ليس فيها ما تقدّمه للمواطنين من أجل بقائهم في حال الصمت لأجل غير مسمى.

مشكلة الاسترضاء اليوم أنه بلا موارد كافية. وفي المقابل، لا مؤشرات من أي نوع على نيّة الإصلاح رغم ضرورته القصوى.

## ميزان القوى داخل الأسرة

مع وصول الملك سلمان الى السلطة في ٢٣ يناير ٢٠١٥ حدث

أول تبدّل جوهري في ميزان القوى القائم منذ ثلاثة عقود (الجناح السديري ـ جناح عبد الله). وفي غضون شهرين، قام سلمان بإجراء تعديلات انقلابية أفضت الى رسم مسار جديد للسلطة لا يقوم على الثنائية التقليدية (السديري ـ عبد الله)، وإنما أخذ شكلاً آخر، حيث تمّ تركيز السلطة في فرع من فروع الجناح السديري.

في المشهد العام، تبرز أجنحة ثلاثة تمسك بقوى عسكرية:

أ ـ بيت سلمان: ويمسك، الى جانب منصب الملك وولي ولي العهد، وزارة الدفاع، وهي إحدى الوزارات السيادية التي عادة تكون ممراً طبيعياً الى العرش. تقليدياً، كانت وزارة الدفاع من نصيب بيت سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد الأسبق والشقيق الأكبر للملك الحالي، في الفترة ما بين ١٩٦٢ ـ ٢٠١١. وبعد موته خسر آل سلطان هذا الامتياز، إذ أصدر الملك عبد الله في ٥ تشرين الثاني ٢٠١١ أمراً ملكياً بتعيين سلمان وزيراً للدفاع خلفاً لأخيه.


صراع المحمدين الى أين؟

وكانت تلك فاتحة عهد جديد لجناح سلمان الذي عيّن إبنه محمد خلفاً له فور توليه العرش. ويوفّر المنصب، بحسب تجارب سابقة، إحدى الضمانات القوية في حفظ التوازنات الداخلية بين أجنحة الحكم.

ـ بيت نايف: منذ تولي الأمير نايف وزارة الداخلية في الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ٢٠١١، تنامت قوته على نحو جعله أحد أركان الحكم السعودي، لاسيما عقب الحوادث الأمنية التي شهدتها المملكة خلال تلك الفترة (اعتصام جماعة جهيمان العتيبي داخل الحرم المكي في نوفمبر ١٩٧٩، انتفاضة المنطقة الشرقية في ديسمبر ١٩٧٩، مجزرة الحجاج الإيرانيين في موسم الحج ١٩٨٧، حركة الاحتجاجات المصاحبة لأزمة الخليج الثانية في ١٩٩١، تفجيرات العليا بالرياض في نوفمبر ١٩٩٥، وتفجير الخبر في يوليو ١٩٩٦، مواجهات مسلّحة مع تنظيم القاعدة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، وقمع التيار الاصلاحي بعد نشره عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) في يناير ٢٠٠٣، وتالياً اعتقال رموزه..). ونجح الأمير نايف في تعزيز نفوذه داخل الأسرة من خلال الامساك بملف الأمن بصورة كاملة.

**انتقال السلطة يشكّل تحدياً دائماً للسعودية وسوف يشتد التحدي في المرحلة المقبلة، كلما تعرضت البلاد الى أزمات سياسية**

كان الملك عبد الله مدركاً لطبيعة النفوذ الذي يتمتع به الأمير نايف، ولذلك تردّد في تعيينه نائباً ثانياً بعد الأمير سلطان، ولي العهد الأسبق، وكلاهما من الجناح السديري. حينذاك، أنشأ الملك عبد الله «هيئة البيعة» في ١٠ يناير سنة ٢٠٠٧ برئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز، من خارج الجناح السديري، وكان الغرض هو تفادي تعيين الأمير نايف في منصب نائب ثان وتفويض الهيئة لاختيار ولي العهد بعد موت الملك عبد الله. ولكن دخل الأخير في تسوية ثنائية لتوريث الأبناء، وعلى ضوئها أصدر أمر ملكي في ٢٧ مارس ٢٠٠٩ بتعيين الأمير نايف نائباً ثانياً ما جعله مرشحاً ثابتاً في وراثة العرش. وبالفعل، ورث ولاية العهد من شقيقه سلطان، بعد موته في ٢٠١١.

الموت المفاجيء للأمير نايف في جنيف في يونيو ٢٠١٢، كاد أن يضع خاتمة غير سعيدة لبيت نايف، بعد تعيين الأمير أحمد بن عبد العزيز خلفاً له. ولكنّ أمراً ملكياً صدر بصورة مفاجئة بعد خمسة أشهر على تولي الأمير أحمد المنصب بإعفائه من منصبه "بناء على طلبه" وتعيين محمد بن نايف بدلاً عنه أعاد جناح نايف الى الواجهة السياسية مرة أخرى.

كأمير من الجيل الثاني يصعد الى منصب سيادي، يعد تولي محمد بن نايف منصب وزير الداخلية أبرز تطوّر في معادلة السلطة على مستوى المملكة منذ أربعة عقود، أي منذ تولي سعود الفيصل منصب وزير الخارجية منذ العام ١٩٧٥. وصول محمد بن نايف الى ولاية العهد يجعله في موقع بالغ الحساسية في ظل تجاذب حاد بينه وبين ابن عمه محمد بن سلمان. وفي النتائج، إما أن يعبر محمد بن نايف الى العرش ضمن التراتبية التقليدية في نظام الوراثة، أو الخروج غير الآمن من سباق العرش.

ـ بيت عبد الله: وضع غياب الملك عبد الله نهاية لجناح كان يتصدّر المشهد لعقود ثلاثة. وقد خسر آل عبد الله نفوذاً واسعاً في الدولة، باستثناء مصدر القوة الوحيد (الحرس الوطني)، الذي لا يزال يحفظ لهذا البيت فرصة للعودة الى الواجهة في حال موت الملك سلمان أو اختلال موازين القوى مجدّداً.


وزير الحرس متعب بن عبدالله

ولذلك، فإن فرصة متعب في الوصول الى العرش لا تزال قائمة رغم الصعوبات المحدقة بها، خصوصاً بعد إعفاء الأمير مقرن من منصبه كولي للعهد بعد شهرين من إمساك سلمان بالسلطة.

ـ الأمراء المهمّشون: لم يتبلوّر حتى اللحظة جناح أو اتجاه من داخل الأسرة يمكن الرهان عليه بوصفه منافساً، رغم الأصوات الغاضبة التي ترتفع بين فترة وأخرى (الأمير طلال بن عبد العزيز، الامير سعود بن سيف النصر، الأميرة بسمة بنت سعود، الأمير خالد بن فرحان..)، ولكن من الصعوبة بمكان تصنيف هؤلاء في خانة «اتجاه» أو «تيار» منافس. يستثنى من ذلك ما يشاع عن تطلّع مكتوم لدى الأمير أحمد بن عبد العزيز، وهو أصغر الأشقاء السديريين السبعة.

ـ الآخـرون: تركيبة الدولة السعودية بنظامها الملكي الشمولي والمطلق تحول دون صعود قوى منافسة من خارج الأسرة. ولكن يمكن الإشارة الى دور مساعد لبعض القبائل النجدية التي حاربت الى جانب الملك عبد العزيز وتـقـاسـم جـزئـيـاً على الأقل السلطة مع آل سعود، مثل التويجري، الزامل، عتيبة، سبيع، الدواسر، الثنيان، مطير، قحطان، حرب.. وبرغم من أن أكثر القبائل فقدت قدراً كبيراً مـن زخمها الاجتماعي والسياسي نتيجة تنامي نفوذ آل سعود في الدولة وتغلغلهم في مؤسساتها وسيطرتهم على مصادر الثروة والقوة العسكرية. ولكن، قد تلعب بعض القبائل على التناقضات داخل الأسرة المالكة أو الاصطفاف لصالح هذا الجناح أو ذاك، كما جرت العادة في تاريخ الصراع داخل منطقة نجد في الدولة السعودية الأولى والثانية.



الوليد بن طلال، والأمراء المهمّشون

يبقى الكلام عن دور القوى السياسية (الاصلاحية على وجه الخصوص)، وقد تعرّضت لقمع شديد منذ سنة ٢٠٠٤، فيما تقدّم العمر برموزها ولم تنجح حتى الآن في بلور إتجـاه وطني عام يستقطب مناصرين من مختلف المناطق والإتجاهات السياسية، وزاد في صعوبة الأمر تصاعد النبرة المذهبية التي تركت تأثيراتها على القوى السياسية الوطنية والليبرالية.

أمـا فيما يخص دور الخـارج، فليس هناك من قـوى خـارجـيـة إقليمية أو دولية يمكن أن تلعب دوراً مـؤثـراً في معادلة السلطة سـوى الـولايـات المتحدة. وقد سعى الملوك السعوديون، على الأقـل منذ الملك فهد وحتى الملك سلمان، الى الاستعانة بالدعم الأميركي لتعزيز فرص ترشيح أحد أبنائهم في تولي الحكم.



خالد بن سلطان: المطرودون!

وغالباً ما كانت تثير الصحف الأميركية سؤال الخلافة، وهوية الأوفر حظاً في تولي العرش. في تسعينيات القرن الماضي، كان إسم سلمان مطروحاً بوصفه الشخصية الأكثر قبولاً لدى الدوائر الأميركية، في وقت كان الاتفاق منعقداً على أن الملك فهد أكثر الملوك السعوديين قرباً من واشنطن، فيما كان الملك عبد الله يصنَّف، في الظاهر على الأقل، بأنه ذو نزعة عروبية معادية للولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر، تبقي تلك التصنيفات مساحة التكهّن مفتوحة، فالأمير نايف، على سبيل المثال، والذي كان يصنَّف هو الآخر في جبهة الشخصيات غير الودودة للولايات المتحدة لعبت دوراً محورياً في العام ٢٠٠٨ بتوقيع أربع اتفاقيات استراتيجية مع واشنطن.

في كل الأحوال، فإن البراغماتية السياسية لها منطق يختلف عن منطق العلاقات الشخصية، وأن الرهان الأميركي على بن نايف قد لا يكون مفتوحاً، في حال بروز شخصية جديدة يمكن أن تكسب الرهان.

## سيناريوهات نقل السلطة

### ١ ـ استمرار الوضع على ما هو عليه:

وأول ما يبرز هنا: مستقبل بن سلمان. والأسئلة المطروحة في هذا الصدد هي: هل سوف يقبل الملك القادم ببقاء محمد بن سلمان في موقعه؟ هل يعزل؟ أم تتقلص صلاحياته الى أدنى مستوى؟ هل سوف تبقى السلطة كما هي عليه أم سوف يعاد تشكيلها، وفي حال بقائها وفق ثنائية: لجنة الشؤون السياسية والامنية ولجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية من سوف يتولى اللجنة الأولى التي يرأسها محمد بن نايف حالياً، هل سوف يسمح الأخير بصعود طرف جديد الى معادلة العرش، وبنفس الصلاحيات؟

### ٢ـ السيناريو القطري:

تنازل الملك عن السلطة لصالح إبنه محمد، على أن يرعى هو عملية الانتقال وتقسيم السلطة لمرحلة مقبلة. ولا يزال هذا السيناريو مطروحاً وبقوة، ويكتسب أهمية في حال تضاءلت فرص صعود بن سلمان الى العرش بطريقة تقليدية.

### ٣ـ السيناريو الكويتي

احتكار بيت سلمان موقع «الملك» واحتكار بيت نايف موقع «ولي العهد» وإلغاء منصب ولي ولي العهد.

### ٤ـ الفصل بين رئاسة الوزراء وولاية العهد

بما يتسنى للأمير محمد بن سلمان من ضمان فرصته في الوصول الى العرش.

### ٥ـ بناء تحالف قبلي من خارج العائلة

تنصيب محمد بن سلمان ملكاً واستبعاد محمد بن نايف من ولاية العهد وتعيين شخص ما قريب من الملك.

### ٦ـ تعيين الأمير أحمد ولياً للعهد وإعفاء محمد بن نايف على أن يبقى محمد بن سلمان في موقعه

في كل الأحـوال، فإن سيناريوهات الحكم في عهد سلمان رغم صعوبة ترجيح أي منها في ظل التبدّلات السريعة التي قام بها في بداية عهده والتي طالت بنية السلطة السعودية، تبدو غير ثابتة. ولكن يبقى مصدر القلق الرئيس هو في مستقبل محمد بن سلمان، الذي لابد أن الملك سلمان قد أولاه اهتماماً خاصاً كما تكشف بوضوح ترتيبات السلطة منذ لحظة استلامه مقاليد الحكم.

أزمة «البرادايم»

# التجابه بين السلطة السياسية وقاعدتها الوهابية

محمد شمس

**حين يصبح الخارج شأناً محلياً، لا يعني فقط أن ثمة في الدولة من يدفع الناس لإفراغ فائض سخطهم خارج الحدود، أو حتى صرف الأنظار عن مشكلات داخلية. وفي بلد يعارض فيه أهل الحكم تعاطي الناس النقاش السياسي في أي مستوى، وتكاد تصبح السياسة محتكرة بصورة كاملة من قبل الطبقة الحاكمة، يصعب تقديم إجابة حاسمة، ومن وجه واحد، بأن الإنشغال بقضايا خارجية تمثّل أحد مصارف الاحتقانات الداخلية، وفي مفاعليها النهائية هي مصدر لتماسك السلطة واستقرارها.**

**في عالم شديد التداخل، وفي ظل الثورة الإتصالية الكونية، بات في حكم المستحيل الفصل بين ما هو محلي وخارجي على المستويات كافة. بكلمة أخرى، لم تعد السياسة شأناً محصوراً في فئة أو مكان.**

**في المملكة السعودية، فإن التعارض بين السلطة السياسية وجمهورها الديني إزاء قضايا خارجية كان نادراً، إذ كان التطابق المعطوف على استقالة المؤسسة الدينية، مصدر التوجيه للجمهور، وتماهيها المطلق مع الطبقة الحاكمة، وعزوفها عن الانشغالات السياسية، ولاسيما الخارجية منها، يحول دون وقوع التناقض بين الطرفين.**

منذ إعلان المملكة السعودية في سبتمبر ١٩٣٢، نجح الملك عبد العزيز، عقب إخماده حركة الإخوان في معركة السبله في ٣٠ مارس ١٩٢٩، في تقليل فرص التمرّد وسط التيار السلفي الوهابي. وإن بوادر الاعتراض التي تسرّبت الى العلن من داخل المؤسسة الدينية، كانت تأخذ في الغالب طابعاً فردياً، مثل الموقف من تعليم الإناث، أو إدماج قوانين من تشريعات غير إسلامية في بنية النظام التشريعي المحلي. وحتى اغتيال الملك فيصل في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٥ على يد إبن أخيه الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز، فإن الفرضيات المطروحة: مؤامرة أميركية، ثأر عائلي، تحالف قبلي، لم تغيّر في حقيقة الطابع الفردي للواقعة.


فشل النموذج الجهيماني المهدوي

كانت تجربة «الجماعة السلفية المحتسبة» التي برزت إلى السطح في الستينيات والسبعينيات الميلادية أول جماعة اعتراضية غير حكومية من داخل التيار السلفي الوهابي. لم تنل التجربة حظّها الكافي من الدراسة، يتجاوز القراءة المايكروسوسيولوجية التي تقتصر على فحص الجماعة من داخلها، تركيبتها، وخطابها، الأمر الذي يؤول الى التعامل معها بكونها حالة معزولة، ومقطوعة الصلة بما قبلها والمترافق معها. لم تكن الجماعة بقيادة جهيمان العتيبي نبتة طارئة، بل مثّلت تطوّراً طبيعياً، وفي لحظة ما ذروة لتفاعل عميق سوسيو ديني. فالجماعة لم تعمل خارج البيئة التي نشأت فيها، بل كانت متعايشة مع حاضنتها المجتمعية، ومتصالحة مع أفكارها، وحتى أهدافها، قبل أن تعتنق خيار الصدام المسلح.

برغم من فشل الجماعة في تحقيق أهدافها، وانطفاء فورتها على نحو دراماتيكي بقتل قادتها وغالبية كوادرها، فإن التطوّرات اللاحقة كشفت عن الزخم الشعبي الذي حافظت عليه جماعة جهيمان، وأحال منها «جماعة كاريزمية» على حد ماكس فيبر. يظهر ذلك جليّاً في تبني مشايخ الصحوة ومن خلفهم، لاسيما القاعدة وبقية تنظيمات السلفية الجهادية، أفكار جهيمان في تقويم أداء السلطة، وكشف عيوبها، وحتى عن «مداهنة» العلماء لأهل الحكم.

يمكن الجزم بأن تجربة «الجماعة السلفية المحتسبة» بعثت آمالاً مكتومة لدى كثير من أنصار المدرسة الوهابية، وكادت أن تؤسس لاشتباك مفتوح مع النظام السياسي، وقد فعلت ذلك جزئياً، ولكن الجماعات السلفية التي نشأت لاحقاً (الصحوية/ الجهادية) تقاطعت مع «السلفية المحتسبة» في رؤيتها الكونية، ولكن تباينت في المنطلقات، والتصوّرات الأيديولوجية، وفي البعد الكوني لمشروعها.

> **أخفق تيار الصحوة في تطوير تجربة محلية، قابلة للحياة، وحائزة على خاصية الإغراء والجذب، كيما تصبح «نموذجاً»**

لابد من الإشارة الى أن الجماعة السلفية المحتسبة بقيادة جهيمان العتيبي وباعتناقها العقيدة المهدوية، يضعها في خانة الجماعات فوق القاريّة. أكثر من ذلك، يمكن المجادلة بأن الجماعة لو قدّر لها العمل في مكان آخر لحقّقت انتشاراً أوسع، ولربما جعل منها نموذجاً يحتذى في المجال السلفي، على غرار «القاعدة» ولاحقاً «داعش».

كان تيار الصحوة في ظهوره بداية التسعينيات أمام فرصة استثنائية لتطوير تجربة في الإسلام السياسي بمواصفات محليّة. كانت الأوضاع مؤاتية للتيار بأن يحقق ما عجزت عنه «الجماعة السلفية المحتسبة»، إذ كانت البلاد تشهد ظروفاً استثنائية نتيجة الإحتلال العراقي للكويت والتهديدات الأمنية التي تواجه المملكة السعودية، وضعف الإجماع الداخلي كرد فعل على ملابسات

العلاقة مع نظام صدام حسين الذي انقلب على داعميه، والاستعانة بالقوات الاميركية برغم التسليح الكثيف للمؤسسة العسكرية بأذرعها كافة، وجمود النظام السياسي.

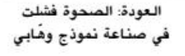
حظي شيوخ الصحوة بشعبية واسعة، وشكّلوا مصدر تهديد جدّي لنظام الحكم في السعودية، الأمر الذي استعجل سفر لجنة مشتركة من الشؤون الخارجية في الكونغرس ووزارة الخارجية الأميركية الى السعودية لاستطلاع الوضع وتقدير الموقف الداخلي. بدا مشايخ الصحوة على استعداد للذهاب الى أقصى مدى في المواجهة مع الأجهزة الأمنية، برغم من تدابيرها الصارمة: فصل من الجامعة، والمنع من الخطابة في المساجد العامة، وأخيراً المنع من السفر.

ولكن كشف التيار الصحوي عن بساطة سياسية شديدة، إذ خسر منذ الأيام الأولى لظهوره العلني جمهوراً عريضاً ينتمي الى قوى سياسية واجتماعية وازنة بهجومه على من وصفهم «العلمانيين، الليبراليين، الرافضة، الصوفية..».

**لم يتناول الجمهور السلفي التجربة التركية بالنقد، لأنه يتعامل معها من منطلق الحاجة لا الطموح، هو يريد تجربة تملأ فراغاً في حياته**

في النتائج، حدّد التيار الصحوي مجال حركته، وجمهوره، وأيضاً أهدافه. في حقيقة الأمر، سهّل التيار بموقفه الانعزالي مهمة ضربه، فلم يكن يحظى بتعاطف شعبي من خارج بيئته السلفية الوهابية، بل حتى هذه البيئة لم تحافظ على تماسكها، فقد تعرّضت لانشقاق واسع، كرد فعل على توقيع شيوخ الصحوة (سلمان العودة، سفر الحوالي، ناصر العمر، عايض القرني، وغيرهم) على تعهدّات بعدم مزاولة نشاطات سياسية احتجاجية. وبعد خمس سنوات من السجن خرج هؤلاء من المعتقل، وقد حسموا خياراتهم السياسية، فقد ظهر العودة على برنامج تلفزيوني في قناة إم بي سي التي لطالما وصمها شيوخ الصحوة بـ «العلمانية» و«الصليبية».

بصورة إجمالية، أخفق التيار الصحوي في تطوير تجربة محلية، قابلة للحياة وحائزة على خاصية الإغراء والجذب، كيما تصبح «نموذجاً». ومنذ عام ٢٠٠٣ اكتفى التيار الصحوي بنشاط منخفض التأثير المتمثل في كتابة «البيانات»، ذات الصلة في الغالب بقضايا خارجية، فيما غاب عن أي نشاط سياسي محلي نقدي.


العودة: الصحوة فشلت في صناعة نموذج وهّابي

كان سقوط نظام صدام حسين في نيسان (إبريل) ٢٠٠٣ امتحاناً سياسياً وأيديولوجياً للتيار الصحوي، إذ بدّل رموزه وجهة النقد من نظام صدام الى كلٍ من وما بعده، بل ذهب، بعضهم على الأقل، الى حد تحريض المقاتلين من الخارج للهجرة الى العراق ومحاربة كل الأطراف المسؤولة عن الواقع السياسي ما بعد نظام صدام حسين، سواء كان المحتل الأميركي، أو مجلس الحكم العراقي، وكل المؤسسات الأمنية والعسكرية التي نشأت على أنقاض النظام السابق.

ولكن ما لبث أن حصل انقسام عمودي في التيار الصحوي، وأخذ في بعض جوانبه بعداً فكرياً. فبينما تمسّك الجناح المتشدّد في التيار الصحوي بمواقفه الصارمة ضد الاحتلال الأميركي وضد شيعة العراق، بدأ عدد من رموز الصحوة مثل (سفر الحوالي وعايض القرني) الإنخراط في برنامج المناصحة المخصّص لإقناع عناصر القاعدة بالإقلاع عن فكرة الخروج على ولاة الأمر في المملكة، فيما كان سلمان العودة يشارك في جلسات الحوار الوطني الذي دعا له الملك عبد الله، ولي العهد حينذاك، وقدّم العودة نفسه بكونه أحد أركان الحوار وهو من تلى مقرّرات الجلسة الأولى أمام ولي العهد.


الحوالي: الدعوة الى الديمقراطية بعد تكفير من يؤمن بها

منذ خروج مشايخ الصحوة من السجن وحتى انطلاق الربيع العربي من تونس في ديسمبر ٢٠١٠، لم تشهد المملكة السعودية تجربة احتجاج سياسي بقيادة دينية. وحتى بعد أن غمرت شوارع تونس والقاهرة وصنعاء وليبيا المظاهرات الشعبية، وبمشاركة جماعات إسلامية قريبة من «الإخوان المسلمين» لم يجرؤ التيار الصحوي على القيام بمبادرة من أي نوع في الداخل. في الواقع، بدا مشايخ الصحوة في وضع بائس قبيل انفجار الثورات الشعبية. فقد أشاد العودة بالحريات الدينية في تونس، ودخل في وساطة بين النظام الليبي في عهد القذافي والجماعة الاسلامية المقاتلة في زيارة قام بها في الأول من يوليو ٢٠١٠. وكذلك الحال بالنسبة للداعية عايض القرني الذي زار ليبيا في ٢٦ أغسطس ٢٠١٠ بدعوة من سيف الاسلام القذافي للغاية نفسها.

سعى العودة والقرني للتحرر من تبعات الزيارة ولكن دون جدوى، وما لبث العودة أن اختار إعادة تموضع مكشوفة، وبدأ يتبنى الأفكار الثوريّة وصنّف كتاباً بعنوان «أسئلة الثورة». أهمية الكتاب تكمن في مؤلّفه وليس في موضوعه الذي بدا اجترارياً ولا يحمل جديداً، لاسيما في مقاربته لأسباب الثورة، وعواملها، وإقحام النصوص الدينية بشروحات حديثة في مجال بحثه.

قد تكون الجدّة في الموضوع تلك التي تنطوي على إشارات ملتبسة حول الفصل بين الديني والسياسي، وإخلاء الاسلام الفضاء السياسي للمسلمين كيما يختاروا شكل الحكم، مع الاكتفاء بالاخلاقيات العامة التي وضعها الإسلام لتكون دليلاً ارشادياً في مجال السياسة والحكم، وليس منهج حكم.

وبرغم استعاراته المتكرّرة من الفكر السياسي الحديث، فإنه بدا مربكاً والى حد ما قلقاً في حسم خياراته الفكرية، ولم يستطع تقديم إجابات نهائية إزاء قضايا شائكة في تراث المسلمين السياسي والتاريخي، بما في ذلك مشروعية الحاكم ومصادرها، وسبل تغيير الحكم، واختيار شكله ومشروعة الدولة نفسها.

من جهة ثانية، أطلق رفيق دربه الشيخ سفر الحوالي دعوة لحكّام بلاده لتبني الديمقراطية لتفادي الثورة الشعبية. ولأسباب صحيّة، لم يقدّم الحوالي وصفته الديمقراطية، واكتفى بنقل رسالة من تونس في الذكرى السنوية الأولى لثورتها، على لسان أحد أنصاره، الناشط الكويتي وليد الطباطبائي يدعو فيها حكّام الخليج للمسارعة الى ركوب قطار الديمقراطية.

في كل الأحوال، بدا التيار السلفي بكل اشتقاقاته خاضعاً تحت تأثير رياح التغيير الآتية من الخارج. وهذا لا يعكس مجرد مستوى القمع في الداخل السعودي، ولكن أيضاً مستوى الإحباط الذي أصاب التيار وانعكس على قواعده التي باتت هي الأخرى تتطلع نحو انفراجات سياسية تأتي من خلف الحدود.

## التيار الديني بين «الاخوان» و«داعش»

شكّلت سنوات الربيع العربي تحدّياً جدياً لجدارة مشايخ الصحوة، لكونهم الأنشط في التيار السلفي الوهابي، في تمثيل تطلعات جمهور عريض من

المؤمنين بالعقيدة الوهابية. كان مجرد إطلاق دعوات للتظاهر في الأماكن التي كانت تمثل مسرح عمليات المشايخ، ومن دون إذنهم يحمل في طياته رسالة واضحة بخسارتهم لجزء جوهري من النفوذ الذي كانوا يتمتّعون به في أوقات سابقة. كما تومىء الدعوات الى تفاوت أسقف التوقعات بين المشايخ وجمهورهم، فلم يعد الجمهور يقبل بمجرد إصلاحات اجتماعية محدودة، أو حتى أفكار دينية تنتمي للقرن الماضي.

كان وصول «الإخوان المسلمين» الى سدّة السلطة السياسية في تونس ومصر، قد أثار مخاوف النظام السعودي لأسباب ليست مجهولة تماماً. ببساطة، إن نجاح نموذج حكم ديني في المجال السنّي يشكل تهديداً جديّاً للدولة السعودية القائمة على حكم سلفي. محاولات احتواء التجربة الاخوانية على المستويين الرسمي والديني حقّقت نجاحاً جزئياً، على الأقل لجهة إحداث زحزحة في خطاب الإخوان إزاء قضايا سياسية ومذهبية، ولكن ما يتجاوز ذلك هو نفاذ الإخوان الى المجال السياسي الذي يفترض النظام السعودي بأنه محتكر له بصورة كاملة.

تحوّلت تجربة الإخوان المسلمين الى «نموذج» قابل للتعميم، وهو ما دفع السعودية ودول خليجية أخرى (الإمارات والكويت على سبيل المثال) لإطلاق حملة دعائية ضد إخوان الخليج، واعتقال عشرات من العناصر المنضوية في فروع الجماعة خليجياً. دلالة التدابير القمعية والعاجلة واضحة: الخوف من تمدّد النموذج الى خارج الفضاء المقرّر له.

في أول تعبير عن خلاف عميق بين المؤسسة السياسية والجمهور السلفي، كان انقلاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣. صدرت بيانات متضاربة: الرسمي مباركاً ومؤيّداً وداعماً بالمطلق، والشعبي/ السلفي مجرّماً، ومخوّناً. ولأول مرة، يصدر موقف وموقف مضاد، تبعاً لعلاقة كل طرف من النظام القديم والجديد.

لم يكن مجرّد حادث سياسي، ولا من نظام حكم محفوف بأشكال متضاربة من التقويم، وإنما كان موقفاً من «نموذج معياري» كاد أن يستنسخ في أكثر من بلد. في النتيجة، إن الدفاع عن نظام حكم الإخوان المسلمين ومعارضة الإنقلاب، ينطوي على إحساس بالفشل في تطوير تجربة محلية، وانعقاد الأمل على نموذج آخر. وفي ذلك رسالة الى الداخل أيضاً، الى التيار الصحوي على وجه الخصوص الذي خسر الرهان على إنضاج تجربة مفعمة بالنجاح والجذب.

أولئك الذين ناضلوا لإحياء تجربة الدولة السعودية الأولى، وجدوا في شعارات «داعش» الأمل بإعادة انتاج «النموذج» الذي أُجهض محلياً

ما يلفت الانتباه، أن مشايخ الصحوة قبلوا بالنتيجة، أي بكونهم ليسوا على قدر استقطاب جمهورهم نحو «نموذج» من صنع أيديهم. وقد نجد ذلك واضحاً في ردود الفعل على الإنقلاب الفاشل في تركيا في منتصف يوليو ٢٠١٦، حين ظهر التباين مجدّداً بين الموقف السياسي، والاعلامي الى حد ما، من جهة والموقف الشعبي الديني.

فبينما كان الإعلام السعودي يخوض لعبة الغمز واللمز في حادث الإنقلاب التركي في ظل مواقف مريبة من جانب أهل الحكم، كان مشايخ الصحوة والجمهور السلفي عموماً يبوح بمساندته الكاملة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومناهضة الإنقلابيين.

وكما في إسقاط تجربة الإخوان في مصر، فإن الإنقلاب الفاشل في تركيا بعث برسائل بالغة الدلالة. فبينما كانت لغة الإعلام مواربة والى حد ما مؤيدة للإنقلاب وتنطوي على نبرة تشفي من أردوغان، كان الجمهور السلفي صريحاً في معاضدته لنظام حزب العدالة والتنمية. في الواقع، يكشف الموقفان المتباينان عن انقسام داخلي عميق، فقد ظهّر كل طرف خلافه مع الآخر المحلي من خلال قضية خارجية. في أقصى التعبيرات عن الخلاف، يكمن «النموذج» الذي يناصره جمهور الصحوة ويعارضه جمهور السلطة.

إن الجاذبية التي حظي به «النموذج» التركي في الوسط السلفي المحلي لا يخضع لمعايير دينية بالضرورة، وليس بالإمكان إخضاع التجربة الاردوغانية لهذا النوع من المعايير. أولئك الذين يمّموا وجوههم صوب استانبول، لم يجذبهم نجاح الدولة الاسلامية التركية، ولكنه الأمل بظهور «نموذج» سنّي يحقق ما عجز عنه النموذج السعودي..

لم يتناول الجمهور السلفي/الصحوي على وجه التحديد، التجربة الإسلامية التركية بالنقد، لأنه يتعامل معها من منطلق الحاجة لا الطموح. هو يريد تجربة تملأ فراغاً في حياته، وتشبع السغب الشديد الذي يعاني منه، ولذلك يقدّمه نموذجاً.


داعش.. النموذج الأقرب لروح الوهابية وطموح شبابها

من بين التجارب الخارجية على قاعدة دينية، كان رد الفعل على احتلال تنظيم «داعش» الموصل في يونيو ٢٠١٤، إذ لقي ترحيباً في الأوساط السلفية.

لأول مرة، يخضع الجمهور السلفي عموماً لاختبار جدّي لميوله السياسية والإيديولوجية. كان السؤال الأبرز في الإختبار، هل ثمة حاضنة محلية للتنظيم، وهل ولادة ظاهرة داعشية في الأوساط السلفية الوهابية إمكانية قائمة.

مقالات جمّة، واستطلاعات رأي، واستبيانات تعاملت مع «القابلية للإستدعاش» أو الداعشية المستوطنة، وخلصت الى أن ثمة مقوّمات للظاهرة محلياً يساعد على تنشئتها وترعرعها المناهج التعليمية التي تشتمل على كمية كبيرة من المحرّضات الأيديولوجية على الكراهية والعنف، يضاف إليها غياب مؤسسات أهلية قادرة على امتصاص فائض الطاقة لدى الشباب، وانعدام الحريات.

في الواقع تمثل هذه العوامل ذات طابع ثقافي واجتماعي وسياسي، ولكن هناك عامل آخر لايكاد يحظى باهتمام فارق وهو «الافتقار لقدوة/ نموذج/ مثال». فأولئك الذين ناضلوا لسنوات طويلة من أجل إعادة إحياء النموذج، المتمثل في الدولة السعودية الأولى، وجدوا في شعارات «داعش» الداعية الى تصحيح الخلل في مسيرة الدولة السعودية، عبر إعادة بعث الأمل بتكرار تجربة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن عشر.

أن يكون تنظيم «القاعدة» مقبولاً في سوريا، اليمن، العراق، لا يجب تفسيره من منظور مذهبي وكفى. لأن الموقف ذاته يلحظ في بلدان أخرى تتمتع بانسجام مذهبي، ولم تشهد انقسامات على خلفية طائفية. في حقيقة الأمر، أن الاخفاقات المحلية جرى تعويضها عن طريق التعويل على نجاح تجربة هي الأقرب عقدياً الى الجمهور السلفي مثل «القاعدة» و«داعش».

ما يلفت أن الفترة التي بقي فيها «داعش» مسيطراً على الموصل، لم يصدر أي رد فعل اعتراضي من الجمهور السلفي في المملكة السعودية، الأمر الذي يكشف عن انسجام بين التنظيم والجمهور.

نؤكّد مرة أخرى، بأن الدافع المذهبي ليس كافياً لتفسير موقف الجمهور السلفي، وهناك دوافع ذاتية ومحلية وتتعلق بالدولة السعودية، التي فقدت رصيداً كبيراً من مشروعيتها، منذ ظهور منافس يحمل السمات الوراثية لتجربة الاحياء الوهابي الأول.

### ذاكرة سعودية مثقوبة

# إتفاق مسقط كلام على الورق!

**محمد الأنصاري**

لا حديث كثير عن حرب اليمن؛ لا في الصحافة السعودية، ولا في مواقع التواصل الاجتماعي. هاشتاقات كبيرة مثل (# عاصفة الحزم) و(# إعادة الأمل) ماتت منذ زمن. كل ما يوجد هو حديث مناسبات: مثلاً ارسال صاروخ على مدينة سعودية؛ او كاجتماع كيري الاخير في سلطنة عمان ولقائه بأنصار الله ووفد صنعاء، وابرام تفاهم او اتفاق لإيقاف الحرب.

المثقفون السعوديون لا يتحدثون عن اليمن، وفي هذا قرار رسمي، ورغبة ذاتية ايضاً.

لا أحد يريد ان يُذكّر آل سعود والمواطنين بأن هنالك حرب على الحدود الجنوبية.

انه تذكير للمواطن بفشل الحرب، وبالهزيمة النكراء للقوات السعودية، ولأطماع وأهداف العدوان السعودي.. لا أحد يريد ان يتحدث عن هذه الهزيمة او حتى يذكّره بها. كل يريد أن يهيل التراب على ذاكرة الهزيمة، الحاضرة رغماً عن الجميع.

حتى اتفاق مسقط الأخير، لم يُكتب مقال واحد عنه في الصحف السعودية، وكخبر لم يكد يظهر في صحيفة من الصحف، الا من زاوية رفضه من قبل عبدربه هادي ووزيره المخلافي.

ما يجري هو إسقاط تام لكل ما يتعلق باليمن من الذاكرة السعودية، الملأى بالهزائم. وأنّى لهذه الذاكرة ان تنسى حرباً قائمة، وخسائر فادحة، ألقت بظلالها على المواطن كما على النظام؟

كيري أبرم اتفاقا في مسقط مع وفد صنعاء، وفي غياب وفود عن السعودية راعية العدوان ومنفذته، وأيضاً في غياب أي ممثل عن حكومة الدنبوع هادي. ولكن ما أبرم جاء باسم الرياض، وباسم حكومة اليمن في فنادق الرياض، وأيضاً باسم التحالف وفي مقدمه دولة الإمارات التي يقال انها احد مهندسي الاتفاق.

فأيّ فضيحة هذه، أن تعلن الرياض حربها على اليمن من واشنطن، كما نتذكر، وأن يعلن اتفاق بانهائها في مسقط بدون حضور الجبير هذه المرّة؟

أما أنصار الله بالتحديد، والذين تقول الرياض انهم مجرد (عصابة حوثية) فكانوا حاضرين على طاولة المفاوضات، واثبتوا هم والمؤتمر أنهم الرقم الصحيح في المعادلة، وأن الباقي مجرد أدوات وكسور عشرية في اعلى الاحتمالات؛ وأن الحرب امريكية بمخلب سعودي، وبغطاء من فاقد الشرعية عبدربه هادي.

كان الإتفاق مفاجأة، حتى لو لم يتم تنفيذه، ومن هنا كان غضب الدنبوع، وقد اوعزت الرياض لأصنامها الإعلاميين بالصمت، واستمرت في خوض الحرب شأنها شأن وفد صنعاء. حيث لم تتوقف الحرب، ولم تكن الإلتفافة السعودية على اتفاق مسقط، بإعلان هدنة يومين تعني شيئاً، لأنها كانت تحضر لهجوم الأكبر من نوعه على منطقة ميدي اليمنية، وهو ما حدث.

الاتفاق كان بحدّ ذاته نكسة سياسية للسعودية، وقد أخذت السلطنة ـ عُمان ـ الألق والسمعة الحسنة.

وبقي جيش آل سعود الالكتروني يشتم كيري وأوباما وترامب ايضاً!

وللحق فإن كيري كان يحاول ان يستبق قرارات ترامب، وان يحافظ على الحليف السعودي قدر الامكان من قرارات ترامبية قد تكون متهورة.

اما آل سعود، فقد تمنوا فوز كلينتون، وذلك بغية تمديد غطاء الحرب، والدعم السياسي الامريكي لحروبهم الاقليمية وفي مقدمتها اليمن، ولكن خاب الرهان.

حتى لا تقول الرياض ان الشأن اليمني لا يعنيها، وأن الحرب هي بين يمنيين، وأنها مجرد منفّذ لأوامر الحكومة الشرعية، حكومة عبدربه هادي.. قال كيري بأنه توصل الى اتفاق مع الحوثيين والتحالف والسعودية والإمارات، لحل الأزمة. والرياض بالقطع لم تنف ذلك، وأنّى لها النفي؟! واضاف بأن الغرض وقف النار، والعمل على انشاء حكومة موحدة نهاية العام الميلادي الحالي.

بمعنى آخر، انهى كيري الحرب على الورق، لأن سياسة الرياض تقول: (قل نعم، وافعل: لا)!

كان بديهياً ان يرفض وزير خارجية هادي الاتفاق، لأن احداً لم يستشر هادي ولا وزيره. وقال المخلافي ان لاعلم له بالاتفاق ولا يعنيه! وكأن أحداً يهتم بما يقوله هادي، فهو مجرد دمية بيد السعودية. والصحفي جمال خاشقجي، الذي له في كلّ عُرْسٍ قُرْص، اختلطت عليه الأمور، وتساءل: (مالذي يجري؟ كيري يصرح باتفاق؛ الشرعية ترفض؛ وصمت الأطراف المعنية)؛ والمقصود بالأطراف المعنية الصامتة، هي حكومته المسعودة!

المعارض حمزة الحسن قال ان احتمالات نجاح كيري لا تتعدى الخمسين بالمائة، لكن خسارة آل سعود ليست احتمالاً بل حتمية مائة بالمائة. ولاحظ الحسن بأن امريكا تفاوضت مع الوفد اليمني نيابة عن آل سعود، ما يثبت انهم مجرد أدوات؛ مؤكداً ان وصول ترامب للرئاسة قد ضيّق هامش المناورة السعودية للخروج بانتصار او تعادل في حرب اليمن.

فور بث خبر اتفاق سلطنة عمان، ظهر هاشتاق بعنوان: (مبادرة كيري مرفوضة)؛ مع دعوات لمواصلة الحرب. وشارك فيه يمنيون وسعوديون وغيرهم.

الصمت السعودي الرسمي عن اتفاق مسقط، فسره البعض بأنه وسيلة تضليل سعودية، وكأنها ليست معنية بالسلم او الحرب، وهو ما دعا الإعلامي اليمني عبدالوهاب الشرفي، ليتساءل: (السعودية وسيط؟ وأمريكا وسيط؟ إذن من الغريم؟). في حين قال الإعلامي اليمني الموالي فيصل المجيدي، بأن قبول خطة كيري إجهاضٌ للمشروع العربي في مواجهة ايران، ومحاولة لإفشال نجاحات عاصفة الحزم، وما تم رفضه بالسلاح، لا يمكن القبول به عبر خطة كيري.

وانبرى العسكري الكويتي المزوّر فهد الشليمي، والمقرب من السلطات السعودية، فقال ان الانتصارات التي حققها التحالف والمقاومة ضد من أسماهم بأفراخ إيران هو الذي جعل كيري يهرول لانقاذهم. وعدد أسباب رفض مبادرة كيري بأنها توفر مناخ استمرار تهديد السعودية والجنوب، وانها تتجاهل قرارات الامم المتحدة والدماء والتضحيات.

اما الإخواني المسعود والمقيم في قطر، محمد مختار الشنقيطي، فرأى ان (اصرار كيري على وقف حرب اليمن، وإبقائه بيد الحوثي، دليل آخر بعد جاستا على ان امريكا اتخذت قرارا استراتيجياً بحصار السعودية وتصفيتها). وفي المقابل يرى الشيخ حسن فرحان المالكي بأن (كلام كيري ككلام ولد الشيخ، مجرد كلام. حرب اليمن ستستمر بين ست الى ثمان سنوات... والله أعلم).

الحرب متواصلة في اليمن، وطبخة الحل السلمي لم تنضج سعودياً، ولكن الهزيمة لآل سعود حتمية.

# من التماهي الى الحذر في العلاقات السعودية الأمريكية

## (القسم الثاني)

**بين الحاجة وعدم الثقة يكمن المخبوء البراغماتي في تفسير مآل العلاقة المرتبكة بين الرياض وواشنطن.. أسئلة جمة تحوم حول المنعرجات الحادّة التي مرّت بها العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة منذ نشأتها وحتى اليوم...فإلى أين تسير هذه العلاقة، وماهي متغيراتها وثوابتها. مالذي تغيّر في مكوّنات التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن..وهل حقاً بدأت الرياض تبحث عن شركاء جدّد.**

**سعدالشريف**

### ١٩٧٣ - ٢٠٠٠: المصالح المشتركة

برغم من المنعطفات الحادة التي شهدتها العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي الا أن الطرفين حافظا على الشروط المطلوبة لتأمين الشراكة الحيوية بين البلدين. وبصورة إجمالية، يعد عهد الملك فهد من أكثر العهود السعودية تماهياً مع الولايات المتحدة حيث «أصبحت المملكة مشاركاً فعالاً في العلاقات الدولية من خلال إسهامها في تقرير المواقف واتخاذ القرارات، كما هو الحال مثلاً، دورها الفاعل والقيادي في حوار الشمال والجنوب عام ألف وتسعمائة وواحد وثمانين وغيره»[١].

وخلال هذه السنوات كانت الروابط على أشدّها بين البلدين، وقد ارتفعت المبيعات الاميركية من السلاح للسعودية بصورة صاروخية وكذلك بناء المنشآت العسكرية السعودية. وأصبحت السعودية المزود رقم واحد من النفط الأجنبي خلال هذه السنوات. وخلال إدارة كارتر، خالفت السعودية رغبة كل منتجي النفط العرب الآخرين، في سبيل دعم كارتر في حملة إعادة انتخابه (ولكن لم تنجح)، وقامت بخفض أسعار النفط للولايات المتحدة الى ما بين ستة الى سبعة دولارات أقل من أسعار المنتجين الآخرين.


كارتر: أمن السعودية جزء من الأمن القومي الأمريكي

وبعد فوز رونالد ريغان بالرئاسة على منافسه الديمقراطي كارتر، نجح في بناء تحالف مع السعودية هو الأكثر حيوية على الإطلاق في تاريخ العلاقة بين البلدين. فقد شارك السعوديون حملة ريغان نيابة عن معارضي النظام الشيوعي في أفغانستان، وقدّموا المال للمجاهدين المحاربين للسوفييت في أفغانستان، ومساعدته حين أراد تخصيص المال للكونترا في نيكاراغوا، وقدّموا المال ليونيتا (الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنغولا).

يذكر في هذا الصدد التنسيق الوثيق بين الامير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن سابقاً، مع وكالة الاستخبارات المركزية، منها وما هو معلوم، أنه تكفّل بدفع فاتورة تفجير بئر العبد العام ألف وتسعمائة وخمسة وثمانين، كما كشف عن ذلك بوب وود وورد في كتابه (الحجاب)، ثم افتضاح أمره في (إيران كونترا) العام ١٩٨٧، والتي أدّت الى الاطاحة برأس السي آي أيه وليم كيسي، بسبب تجارة الاسلحة للكونترا مقابل الكوكائين، وتسهيل تجارة المخدرات لتمويل النشاطات السوداء والحرب السريّة للمجاهدين الافغان، والتي ثبت فيما بعد تورّط بنك الاعتماد الاماراتي (بي سي سي آي).


التحالف الأقوى بين آل سعود وأمريكا في عهد ريغان

كان بندر في الثمانينات والتسعينيات عنصراً ناشطاً في العمليات السرية للولايات المتحدة وحروبها القذرة في الصين وكوريا الشمالية وليبيا والسودان. وقد عمل وليم كيسي مع بندر بن سلطان معاً لتنفيذ عمليات وحشية ضد كل الشخصيات المقرّبة من إيران، ومنها محاولة اغتيال العلاّمة محمد حسين فضل الله في بئر العبد، بضاحية بيروت، في ١٩٨٥، وقد دفع بندر تكاليف العملية البالغة ثلاثة ملايين دولار[٢].

ويسجّل كتّاب معروفون مثل بوب وودورد، وروبن رايت، وديفيد أوتاواي، وكريج أنجر وغيرهم تفاصيل كثيرة حول قصص التعاون بين الأمراء السعوديين ومسؤولين أميركيين كبار في الادارات المتعاقبة منذ عهد ريغان وصولاً الى جورج بوش الإبن، وتعكس الى حد كبير عمق الروابط التي انبنت خلال هذه العهود إلى القدر الذي أصبحت العمليات السريّة والقذرة جزءاً من تلك العلاقة التي تتطلب ثقة عالية بين الطرفين.

إدارة جورج بوش الأب وحرب الخليج في عامي ١٩٩٠/٩١ مثّلت الذروة في العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وبين الأخيرة ودول الخليج عموماً. فبعد مفاوضات قادها بندر بن سلطان مع قادة في البنتاغون مثل كولن باول والجنرال شوارزكوف، سمح الملك فهد للرئيس بوش بإرسال نصف مليون جندي الى المملكة بهدف حمايتها وتحرير الكويت، كما يذكر تفاصيل ذلك بوب وود وورد في كتابه «القادة».

على أية حال، مضت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية بوتيرة غير مستقرة خلال إدارة كلينتون. ولم يكن الأخير يولي اهتماماً خاصاً بالسعودية. في الواقع، كانت بداية عهد كلينتون سيئة للغاية مع السعوديين. وقد أوفدت وزارة الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس فريقاً لدراسة أوضاع المملكة، عقب احتجاجات شهدتها مناطق متفرقة من السعودية بدأت مع أزمة الخليج الثانية وتواصلت حتى الربع الأخيرة من العام ألف وتسعمائة وإثنين وتسعين.


تفجير بئر العبد، ثمرة تعاون الأمير بندر مع السي آي أيه

ورفع الفريق تقريراً إلى الرئيس كلينتون في بداية ولايته الأولى في البيت الأبيض في يناير ١٩٩٢. تضمّن التقرير نصائح قدّمها الأميركيون إلى الملك فهد بإجراء إصلاحات سياسية فاعلة بهدف احتواء الاحتقانات الداخلية. وكما في كل مرة، لجأ السعوديون إلى الأسلوب التقليدي في المراوغة والمكر، وقام الملك فهد في الأول من مارس سنة ١٩٩٢ بإعلان الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، نظام الشورى، نظام المناطق)، وهي إصلاحات وصفتها منظمة ميدل إيست ووتش في الأول من مايو سنة ١٩٩٢ بـ«الفارغة» وأن المخرجات النهائية للإصلاح هي أدنى بكثير من التوقعات[٣].

وكان انشغال إدارة كلينتون في الولاية الأولى بالشؤون الداخلية (الضمان الصحي، والتعليم، والضرائب، والبطالة)، على حساب الشؤون الخارجية أضفى فتوراً على العلاقة بين الرياض وواشنطن. وكانت الزيارة التي قام بها بيل كلينتون في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩٤، كانت روتينية وتأتي في سياق طمأنة الحلفاء بشأن التزام الولايات المتحدة بأمن وحماية الدول الصديقة.

وكان لمعطيات محلية دورها في تراجع وتيرة العلاقة بين الدولتين وقوع انفجارين في الرياض والخبر في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي، ورفض وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بالسماح للمحققين الأميركيين من هيئة التحقيق الفيدرالية بالمشاركة في التحقيق حول انفجار الخبر وانفتاح السعودية على ايران خاتمي، الى جانب إصابة الملك فهد بجلطة دماغية في نوفمبر سنة ١٩٩٥ تسبّبت في تعطّل حركة الدولة بصورة عامة نتيجة عدم اتفاق كبار الأمراء من الجناحين (الجناح السديري وجناح الملك عبد الله) على آلية إدارة الدولة مع بقاء الملك فهد في منصبه أو نقل السلطة.

على أية حال، بدا السعوديون قلقين من بقاء العلاقة مع الولايات المتحدة في حالة ارتياب، وفي خريف عام ١٩٩٨، سافر ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله (الملك لاحقاً) إلى واشنطن في محاولة لإحياء العلاقة. التقى مع جميع شركات النفط الأميركية القديمة التي كانت في تعمل في المملكة السعودية سابقاً، وقال: «نحن منفتحون للعمل»، ودعاهم إلى تقديم مقترحات للعودة إلى المملكة للبحث عن الغاز وفي وقت لاحق النفط. وكان يعد ذلك تحولاً كبيراً، ما يشير إلى أن السعوديين كانوا قلقين حقّاً مما كان سيحدث، إذ ارادوا إعادة بناء الجانب الاقتصادي من العلاقة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى بعث حياة جديدة في العلاقات السياسية. ولكن المفاوضات التي بدأت في عام ٢٠٠٠ واستمرت خلال عام ٢٠٠٣ انتهت الى الفشل.

وبصورة إجمالية، لم يكن هناك من أسباب موجبة لتدهور العلاقة، ولكن المتغيرات المحلية في كل من البلدين ساهمت إلى حد كبير في دخول العلاقة مرحلة ركود متقطعة، باستثناء جرعات الحياة التي كانت تكتسبها بفعل التحرّكات ذات الصلّة بعملية السلام في الشرق الأوسط في عهد كلينتون.

## ٢٠٠١ - ٢٠٠٨: الحليف اللدود

كانت بداية عهد بوش سيئة مع السعودية، رغم الآمال الكبيرة التي عقدوها على وصوله الى البيت الأبيض، كونه إبن جورج بوش الذي يرجع له فضل حماية النظام السعودي من خطر القوات العراقية التي احتلت الكويت، وأيضاً بسبب علاقاته الخاصة التجارية مع العائلة المالكة في السعودية. ولكن جورج بوش الإبن، كما سلفه بيل كلينتون، لم يكن لديه اهتمام بالسياسة الخارجية، وقد تجاهل الشرق الأوسط، وأصبح الملك عبد الله (ولي العهد حينذاك) مستاءً من هذا التجاهل.

وقبيل هجمات الحادي عشر من سبتمبر أطلق ولي العهد حينذاك الأمير عبد الله تصريحاً صادماً، وخاطب الرئيس الأميركي بوش: «إذا لم تفعل شيئاً إزاء مواصلة محادثات السلام في منطقة الشرق الأوسط، فسوف نمضي نحو تجميد العلاقات العسكرية معكم. بل كانت هناك تلميحات الى امكانية عمل شيء في مجال النفط»[٤].

ضلوع خمسة عشر سعودياً من أصل تسعة عشر انتحارياً قلب الصورة تماماً عن السعودية، على مستوى الادارة والرأي العام الاميركي على السواء. فلأول مرة تصبح الايديولوجية المشرعنة للنظام السعودي، قضية خلافية في البلدين، فلم يعد ينظر الى السعودية باعتبارها مجرد أرض مقدّسة تضم أقدس البقاع الخاصة بالمسلمين بل تحوّلت الى مصدر الارهاب والمموّل للارهابيين. وطرح السؤال الكبير في مراكز القرار: هل السعودية صديق أم عدوّ؟ ولماذا كثير من السعوديين تورّطوا في الهجمات، وماالذي يجري في السعودية حتى ينتج هذا العدد الكبير من الارهابيين.


حرب تحرير الكويت وثقت العلاقة الأمريكية السعودية

وقد أصبح الأمر جدّياً الى حد أن وزارة الخزانة وهيئة التحقيق الفيدرالية إف بي آي صادرت كل الوثائق المالية للأمير بندر بن سلطان في السفارة في محاولة لتعقّب مسار المال السعودي إلى أين يذهب داخل الولايات المتحدة. وهذا التدبير الاستثنائي غير المسبوق محثوث بالقلق من أن السعوديين يموّلون الارهابيين أو الاصوليين داخل الولايات المتحدة.

في تقرير لجنة المخابرات بالكونجرس الأمريكي لتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر هناك ثمان وعشرون صفحة سرية لم يتم عرضها على العامة حتى اليوم تربط السعودية بدعم التفجيرات، هذا التقرير تم إصداره

في ديسمبر عام ألفين واثنين إلا أنه تم إخفاء الجزء الرابع الذي يحمل عنوان «الحقائق، النقاش والسرد فيما يتعلق ببعض مسائل الأمن القومي»، بأمر من الرئيس السابق جورج بوش.

وقد كُتب في التقرير:

"لم يكن الهدف من هذا التحقيق المشترك أن يقوم بهذه التحريات المفصلة اللازمة لتحديد الأهمية الحقيقية للدعم المزعوم للمختطفين. من جانب، من المحتمل أن هذه الروابط (بين الداعمين والمختطفين) ممكن أن تكون مؤشرا على - كما تم ذكره في مذكرة الاستخبارات الأمريكية - دليل لا جدل فيه أن هناك دعم لهؤلاء الإرهابيون، من جانب آخر، من المحتمل أيضًا أن تحقيقات إضافية في هذه الادعاءات قد تفضح عن تفسير قانوني وبريء لهذه الروابط".

ستيفن لينش أحد أعضاء الكونجرس الذين قرأوا الصفحات السريّة أخبر أنه يرى الصفحات «مثيرة في وضوحها في عرض التخطيط المسبق، التمويل، والتفجيرات التي حدثت ذاك اليوم»، كما أضاف أنه لا يمكن الاستدلال إذا ما كان الأشخاص المتعرّف عليهم في التقرير «يعملون كجزء من حكومة أو ضمن وكلاء محتالين»[٥]. لينش طالب الرئيس أوباما بالافرج عن القسم المحجوب كونه يكشف عن «هوية بعض الاسماء، ويكشف نوع بعض العمليات»[٦].

وبصورة إجمالية، مثّلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر التظهير الأخطر والأقصى للتناقض بين مجالين ثقافيين متناقضين. ربما لم يكن بغير حادث دموي صادم على مستوى العالم من هذا القبيل يمكن الكشف عن الخلل العميق في بنية العلاقة التاريخية والاستراتيجية بين دولتين ما يفرّق بينهما أكثر ما يجمع..

على أية حال، فإن العلاقات السعودية الأمريكية التي اكتسبت أهمية استثنائية منذ العام ألف وتسعمائة وتسعة وسبعين وألفين وواحد لم تعد هي كذلك، بل بقيت عرضة لاهتزامات عنيفة. فقد بدت صورة السعودية في الولايات المتحدة معقدّة لجهة ضلوع مواطنيها في هجمات إرهابية مروّعة.

في مؤتمر خاص لهيئة السياسة الدفاعية في البنتاغون في السادس من أغسطس سنة ألفين واثنين خرج من بين المشاركين من وصف السعودية بأنها «نواة الشر» ويجب إلزامها بوقف دعم الإرهابيين أو مواجهة مصادرة أصولها المالية في الخارج[٧].



عهد كلينتون: علاقة غير مستقرّة مع الرياض

الهيئة التي تضم جنرالات سابقين، ووزراء دفاع وخارجية بمن فيهم هنري كيسنجر، كانت على النقيض مع السياسة الاميركية الرسمية إزاء السعودية. وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد، سارع الى النأي بإدارة بوش الإبن عن مضامين المؤتمر، التي كتبت من قبل محلّل من شركة راند، وهي غرفة تفكير على صلات قديمة مع المؤسسة العسكرية الأميركية.

وقد نقل موقع (وورلد تريبيون) مقاطع مسرّبة من المؤتمر، من بينها «أن السعوديين ينشطون في كل مستوى من سلسلة الارهاب، من المخططين الى المموّلين، ومن الكادر الى الجندي العادي، ومن الأيديولوجي الى المشجّع»[٨].

في تلك الأجواء المشحونة، طرحت فكرة التحرر من الاعتماد على النفط السعودي، من خلال إطاحة نظام صدام حسين وإقامة نظام صديق للولايات المتحدة، وتالياً إنهاء الاعتماد على النفط السعودي، وبما يسمح لأميركا في نهاية الأمر مواجهة دعم السعودية للإسلام المتطرّف.

مسؤول في إدارة بوش لم يكشف عن إسمه عبّر عن تأييده لفكرة (أن الطريق الى الشرق الأوسط بأكمله يمرّ عبر بغداد). ويضيف: «متى ما كان لديك نظام ديمقراطي في العراق، مثل الانظمة التي ساعدنا على إقامتها في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فستكون هناك الكثير من الاحتمالات».

مساعد سابق لرامسفيلد، كينيث أدلمان قال: «من الخطأ اعتبار السعودية بلداً صديقاً». إيليوت كوهين، عضو سابق في الهيئة سالفة الذكر، قال: «كان لدى السعودية الكثير من المدافعين في هذا البلد. أما الآن فهناك قلة جداً، وأودّ القول بأن السعودية هي مشكلة كبيرة لنا»[٩].

بصرف النظر عن مفاعيل تلك المواقف على السياسة الاميركية الرسمية، إلا أنها تعكس الوجه المستور أو المواقف اللاملفوظة والى حد كبير المتصالحة مع المبادىء الليبرالية الأميركية، كونها تصدر عن رؤية ذاتية، لا تأخذ في الاعتبار الحسابات السياسية ولا المصالح المشتركة.

على كل حال، عملت العائلة المالكة على احتواء تداعيات الحملة الاعلامية المضادة في الولايات المتحدة، والتي شاركت فيها أطراف عدّة يسارية ويمينية بما فيها اليمين الصهيوني لاعتبارات داخلية بدرجة أساسية. وشعر الأمراء السعوديون بأن ثمة مخططاً يستهدف نظامهم، وقد يطيحه، ولعل إطلاق ولي العهد عبد الله (الملك لاحقاً) مبادرة السلام مع اسرائيل يأتي في سياق تحسين صورة المملكة وفي الوقت نفسه تخفيف حدّة الضغط الذي يمارسه اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة..



تفجير الخبر وقتل الأمريكيين.. بداية الإرتياب!

على أية حال، فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر نبّهت الى التناقضات القائمة بين الحليفين، وعلى كل منهما الاستعداد لمرحلة جديدة قد تأتي بما هو أسوأ. وبدا أن الاتفاق على المصالح ليس كافياً لجهة ضمان بقاء التحالف متماسكاً لأمد طويل وغير معلوم.

في عهد الملك عبد الله بدأت العلاقة بين الرياض وواشنطن تسلك مساراً مختلفاً، ويمكن القول بأنه منذ العام ألفين وواحد وحتى ألفين وأربعة عشر شهدت العلاقة سلسلة اختبارات جديّة بدأت من هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحد، وصولاً الى مرحلة المنخفض السياسي الحاد الذي شهدته المنطقة منذ بدء الربيع العربي أواخر ٢٠١٠ وتخلي واشنطن عن دعم حليفين رئيسين زين العابدين بن علي (تونس) وحسني مبارك (مصر)، ثم وقعت الضربة القاصمة بإلغاء أوباما قرار الحرب على سوريا في سبتمبر ألفين وثلاثة عشر وتالياً مفاوضات الاتفاق النووي بين إيران و ٥+١.

ثمة علامات فارقة في مسار التباين بين الرياض وواشنطن، يذكر منها، على سبيل المثال، الخطوة المفاجئة التي قامت بها السعودية في يناير ٢٠٠٢ بمطالبة الولايات المتحدة بإنهاء وجودها العسكري على أراضي المملكة، وقال مسؤول سعودي رفيع المستوى لم يكشف عن إسمه لشبكة بي بي سي في ١٨ يناير سنة ٢٠٠٢ قوله: « يتوجب ابتكار صيغة جديدة أقل ظاهرية للتعاون العسكري بين الجانبين حالما تضع حرب افغانستان أوزارها»[١٠]. ويرجع مراقبون قرار السعودية هذا الى الخشية من استهداف تنظيم «القاعدة» للقوات الأمريكية في السعودية. ومنذ انتهاء حرب الخليج

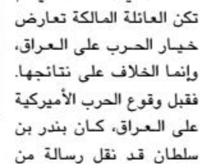
الثانية وحتى يناير سنة ٢٠٠٢ كان يتواجد خمسة آلاف عسكري أمريكي على الأراضي السعودية.

في المقابل، تقدّم ولي العهد حينذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز في فبراير سنة ٢٠٠٢ بمبادرة سلام مع اسرائيل تتضمن البنود نفسها التي جاءت في مبادرة ولي العهد الأمير فهد (الملك لاحقاً) في أغسطس سنة ١٩٨١، بما في ذلك الاعتراف الضمني بإسرائيل على أساس حق دول المنطقة كافة العيش في سلام. مثّلت تلك مبادرة سعودية مستقلة لجهة إحداث تغيير في المناخ الدولي السلبي الذي أحاط بالمملكة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وفي إبريل سنة ٢٠٠٢ لبّى الأمير عبد الله بن عبد العزيز دعوة الرئيس بوش، في ظل أحاديث عن تعدّيله لمسار السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. ونقلت صحيفة (نيويورك تايمز) عن مسؤولين أميركيين ما دار خلال مباحثات خاصة بين بوش وعبد الله في كراوفورد بولاية تكساس، وتمّ الاتفاق على استراتيجية جديدة لناحية عمل مشترك والضغط من أجل إزالة الإنسداد في أزمة الشرق الأوسط. الاتفاق، وإن لم يكن رسمياً، كان يهدف الى دفع ادارة بوش الى لعب دور قيادي في الشرق الأوسط الذي قاومه ذات مرة، أي المرة التي أصبح الآن فيها متحالفاً مع زعيم سعودي كان أيضاً يقاوم من الناحية التقليدية أي دور واضح للغاية[١١].

ومن الصعوبة تخيّل فصل المبادرة السعودية للسلام ومتوالياتها عن رغبتها في شق قناة فاعلة من أجل إحياء العلاقة الفاترة مع الولايات المتحدة، التي على ما يبدو أن الرؤساء الأميركيين منذ عهد بيل كلينتون في ١٩٩٢ وما بعده يميلون الى تخفيف مستوى الانشغال السياسي الأميركي في الشرق الأوسط والتركيز على الشؤون الداخلية وعلى المناطق التي تقل فيها الاعباء المالية والعسكرية وتزيد فيها الفرص والحوافز.

انتوني كوردسمان، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، والعضو البارز بمركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن رأى أن «هذه مجرد بداية. وعلى الولايات المتحدة أن تعيد التوازن الى سياستها على نحو دائم ومستمر، وماعدا ذلك فسوف يؤدي إلى المزيد من عدم الثقة، إذ لا أحد سيعرف كيف يتعامل مع إدارة بوش»[١٢].


جلطة فهد ساعدت في انشغال امريكا عن الرياض

وجاءت دبلوماسية الهاتف التي انتهجها الرئيس بوش في أعقاب تحذير هادىء وجّهه ولي العهد الأمير عبدالله بأن «صدعاً عميقاً» سيحدث لا محالة بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي إذا لم تفرض الولايات المتحدة نهاية للوضع العسكري المتوتر.

في الشكل، ساهمت الزيارة في تخفيف الاحتقان بين الطرفين، وقيل بأن الأمير عبد الله غادر الولايات المتحدة وهو راض عن الجهود التي يبذلها الرئيس بوش بكل حيوية ونشاط من أجل إنهاء العنف وإعادة إطار جديد للمفاوضات. وقال مسؤول سعودي بأن ولي العهد يشعر بأنه حقق شيئاً من زيارته للولايات المتحدة[١٣].

وفي بيان صادر عن وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل في ختام الزيارة جرى: «التأكيد على العلاقة التاريخية الراسخة والصلبة التي تعكس المصالح الاستراتيجية للدولتين». ووصف المباحثة بـ«الصراحة والاخلاص»، ونفى أن تكون المباحثات بين بوش وعبد الله اشتملت على تهديدات سواء بحظر النفط أو غير ذلك «بل محادثات واضحة وصريحة بين أصدقاء» بحسب البيان[١٤].

ولكن في سنة ٢٠٠٣، حصلت مجموعة متغيّرات في المنطقة جعلت من العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة أشد تعقيداً، ويأتي على رأس المتغيرات: الاحتلال الأميركي للعراق في مارس ـ إبريل سنة ألفين وثلاثة، ما أثار مخاوف كبيرة لدى السعودية..


بوش وآل سعود.. صداقة عائلية

بحسب أغلب الروايات الصادرة عن الجانبين السعودي والاميركي، لم تكن العائلة المالكة تعارض خيار الحرب على العراق، وإنما الخلاف على نتائجها. فقبل وقوع الحرب الأميركية على العراق، كان بندر بن سلطان قد نقل رسالة من الامير عبد الله الى الرئيس بوش جاء فيها:

«صديقي العزيز جورج بوش: لم تتم بيننا أي اتصالات منذ بعض الوقت، بداية يسعدني أن أهنئك على النتيجة التي حققها الحزب الجمهوري في ظل قيادتك، كما بفضل جهودك العظيمة على طريق بلوغ قرار مجلس أمن متفق عليه».

ثم علّق بندر قائلاً:

«منذ عام ألف وتسعمائة وأربعة وتسعين، كنّا على اتصال وتماس متواصل معكم على أعلى المستويات فيما يخص ما يجب عمله مع العراق والنظام العراقي، وعلى امتداد هذه الفترة كنا نفتقد الجدية التي كان لابد من إبدائها على صعيد التعاون لصياغة خطة بين الحكومتين للخلاص من صدام من جانبكم»[١٥].

وكشف ودورد بأن الملك فهد اقترح في عام ١٩٩٤ على الرئيس كلينتون عملية أمريكية ـ سعودية مشتركة للإطاحة بصدام، وكان ولي العهد الأمير عبد الله اقترح في إبريل سنة ألفين وإثنين على بوش إنفاق ما يصل إلى مليار دولار على مثل هذه العمليات المشتركة مع وكالة الاستخبارات الامريكية. يقول بندر «كلما التقينا نفاجأ بالمطالبة من قبل الولايات المتحدة بعرض انطباعاتنا عما يمكن عمله بشأن صدام حسين» ملّمحاً الى الطلبات المتكررة التي دفعتهم الى أن «يبدوْا يشكّون بمدى جديّة أمريكا حول قضية تغيير النظام»[١٦].

وسأل بندر الرئيس بوش قائلاً: «إذا كنتم جادين، فسوف نبادر إلى اتخاذ القرار الصحيح القاضي بتوفير الدعم المناسب»[١٧]. وكما يبدو فإن بندر بالغ في الدور السعودي في الحرب على العراق واعتبره مناسبة لإعادة إحياء التحالف السعودي الأميركي بل ذهب الى أن «تضطلع السعودية بدور رئيسي في صياغة النظام الذي سيبرز ليس فقط في العراق بل في المنطقة بعد سقوط صدام حسين»[١٨].

لم تأت نتائج الحرب الاميركية على العراق وفق رغبة السعودية، وهذا ما جعل الأخيرة تشعر بأن الولايات المتحدّة مارست خديعة ضدها، ونفّذت خطّة غير تلك التي تمّ الاتفاق عليها، بل كانت هناك مخاوف من تكرار التجربة في بلدان عربية أخرى وهذا ما حصل حين زار كولن باول دمشق وأبلغ الرئيس بشار الأسد بالنزول عند شروط واشنطن أو توقّع سيناريو العراق.

السعودية التي كانت تنتظر تقاسم كعكة العراق مع الأميركان، فوجئت بأن العراق بات في المقلب الآخر، وهذا ما جعل وزير الخارجية سعود الفيصل

يعبّر عن موقف شديد الصراحة بما نصّه:

« لقد خضنا معا حربا لابعاد ايران عن العراق بعد طرد العراق من الكويت» في إشارة الى حرب الخليج عام ألف وتسعمائة وواحد وتسعين عندما قاتلت السعودية ضمن ائتلاف عسكري قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الغزو العراقي. وأضاف «والآن فاننا نسلم البلاد كلها لايران دون مبرر»[١٩].

كان رد الفعل السعودي سريعاً، بعد إطاحة صدام حسين، فقد طلبت السلطات السعودية من فريق سلاح الجو الأميركي في السعودية بحزم أمتعته والمغادرة، كما أوقفت المفاوضات مع شركات النفط الأميركية، وتحولت بدلاً من ذلك إلى شركات نفط صينية وروسية وأوروبية وطلبت منها القدوم والبحث عن الغاز والنفط. وقرّرت السعودية عدم شراء المزيد من الطائرات الحربية الأميركية، الرمز الرئيسي للعلاقة العسكرية، واستبدلتها بطائرات تايفون الأوروبية من بريطانيا.

كما قامت السلطات السعودية في تطوّر مفاجيء، برفع أسعار البترول بصورة دراماتيكية، وشهدت الأسعار صعوداً مضطرداً من ثلاثين دولاراً للبرميل في بداية عام ٢٠٠٤ إلى ذروة لامست سعر الثمانين دولاراً للبرميل في أواسط عام ٢٠٠٦[٢٠].

أنس الحجي، كبير الاقتصاديين في شركة إن بي جي الاميركية، أرجع ارتفاع الاسعار في ألفين وأربعة الى الزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في واردات الصين النفطية بعد تحولها إلى مستورد صاف للنفط، وانتقال عدد ضخم من المصانع من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا إلى الصين، ما أدى الى ارتفاع غير عادي للطلب على النفط في الصين. يضيف الحجي إليها العوامل السياسية في عدد من دول أوبك، من بينها توتّر العلاقات بين ايران والدول الغربية وبعض الأحداث الإرهابية وأعمال العنف في بعض الدول النفطية[٢١].

وزير البترول السعودي علي النعيمي أبدى عدم رضى حكومته عن أسعار النفط حينذاك وقد تجاوزت خمسين دولاراً أميركياً للبرميل، وقال خلال كلمة له في معرض أبوظبي الدولي للبترول (اديبك ألفين وأربعة)، أن أوبك ما زال لديها طاقة انتاجية فائضة تقدر مليون ونصف المليون برميل يومياً. وأكد ان انتاج السعودية يبلغ تسعة ملايين ونصف المليون برميل يوميا ويمكنها انتاج ١١ مليون برميل يومياً اذا تطلب السوق ذلك. وطمأن النعيمي الاسواق العالمية قائلاً «نحن نسعى لاستقرار السوق وتحقيق السعر العادل وتلبية الطلب المتزايد»[٢٢].

تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١: بداية توتر العلاقات السعودية الأمريكية

ولكن التعهد السعودي بخفض الأسعار لم يكن ممكناً، فثمة عوامل أخرى ساهمت في ارتفاعها، ومع أن السعودية زادت طاقتها الانتاجية بفائض يتراوح بين مليون ونصف المليون ومليوني برميل يوميا «لتلبية الطلب العالمي المتزايد»، بحسب النعيمي في مؤتمر اقتصادي في نيودلهي، الا أن الاسعار لم تتراجع بل واصلت ارتفاعها[٢٣].

في النتائج، إن المعادلة التي حافظت على تماسك العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة لعقود طويلة، والقائمة على أساس تزويد الأخيرة بالنفط بأسعار مقبولة مقابل الحصول على الحماية، لم تعد تعمل. وبحسب ديفيد أوتاوي «كنّا السبب في انعدام الأمن في منطقة الخليج، وكانوا هم عاجزين عن تزويدنا بالنفط بأسعار معقولة. وعليه فإن أسس العلاقة قد اهتزّت بصورة جدّية»[٢٤].

حاول الرئيس بوش إعادة الروح الى العلاقة بين الدولتين في الزيارة الثانية للملك عبد الله (ولي العهد حينذاك) في إبريل ٢٠٠٥ الى الولايات المتحدة، على أن يكون المدخل لتلك العلاقة زيادة مستوى الانشغال بمشروع السلام في الشرق الأوسط. لقاء بوش ـ عبد الله وصف بأنه «قمة توثيق العلاقات الثنائية وترسيخ التعاون بين البلدين»، بعد التوترات التي شابتها منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١[٢٥]. وصف من هذا القبيل ينطوي على إشارة بالغة الدلالة على أن الزيارة السابقة التي قام بها الأمير عبد الله في عام ٢٠٠٢ لم تحقّق أيّاً من أهدافها المعلنة، وزاد عليها الخلاف حول المسألة العراقية الذي بقي قائماً حتى اليوم.



احتلال العراق بدلاً من معاقبة السعودية لتمويلها ارهاب سبتمبر

كان من بين الخطوات التي تم الاعلان عنها في البيان الختامي تشكيل لجنة عليا أطلق عليها إسم (اللجنة السعودية – الأمريكية المشتركة للحوار الاستراتيجي)، بهدف تعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري والتجاري والاستثماري بين البلدين. ومن أوجه التبادل التعلمي برامج ابتعاث الطلبة السعوديين الى الولايات المتحدة، والافساح في المجال أمام المواطنين الأمريكيين للسفر إلى المملكة للعمل أو الدراسة. وتمّ الاتفاق على لجنة برئاسة وزيري خارجية البلدين تجتمع سنوياً، وقد عقدت أولى اجتماعاتها في الرابع عشر من نوفمبر سنة ٢٠٠٥ برئاسة سعود الفيصل وكونداليزا رايس في قصر المؤتمرات في جدة. الحوار الاستراتيجي كان يهدف، بحسب الفيصل، وضع العلاقة بين الدولتين في إطار مؤسسي من خلال إنشاء مجموعات عمل رئيسية يشارك فيها كبار المسؤولين الحكوميين من البلدين لبحث الموضوعات الاستراتيجية الهامة فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية والاجتماعية والعلمية..».

ما يلفت في مشروع من هذا القبيل أنه يأتي في سياق استئناف علاقة أو ربما تدشينها، كما يشي بفتور طويل شهدته علاقة البلدين ما يثير هذا المشروع الطموح وبعد أكثر من ستة عقود على العلاقة سؤالاً مشروعاً حول مآلها. اللافت أن وزير الخارجية الاميركية كونداليزا رايس كشفت عن جانب مغفول من النقاش وقالت بأن «الاجتماع قد ناقش عدداً من المواضيع المتعلقة بالإصلاح والخطوات التي قطعتها المملكة في هذا الجانب»[٢٦]. إن التركيز على هذا النوع من الموضوعات هو ما يرفضه قادة السعودية، لأنهم لا يرغبون في الاجندة الديمقراطية، ويرفضون تشجيع الولايات المتحدة إصلاحات ديمقراطية في المنطقة[٢٧].

لا يبدو أن الحوار الاستراتيجي مضى كما أرادته السعودية، فالتوتّر رافق العلاقة بين الدولتين لسنوات لاحقة. صحيفة (واشنطن بوست) ذكرت أن الملك عبد الله ألغى دعوة إلى العشاء مع الرئيس الاميركي جورج بوش في البيت الابيض، والذي كان مقرراً في السابع عشر من إبريل سنة ٢٠٠٧. وقالت الصحيفة بأن أسباب الألغاء المفاجيء دفعت البيت الابيض للتأمل في ما يعنيه هذا الالغاء، وأن أفضل النتائج تبقى «لا شيء جيد»[٢٨].

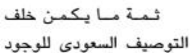
الأمين العام لمجلس الأمن الوطني حينذاك بندر بن سلطان طار الى

واشنطن كي يشرح للرئيس بوش أن المشكلة تتصل بالتوقيت فحسب. إدارة بوش لم تقتنع بالشرح السعودي، في ظل تطوّرات إقليمية لافتة وتأتي «عقب قرارات السعودية بالسعي إلى أرضية مشتركة مع إيران و(منظمتي) حزب الله وحماس الاصوليتين، بدلاً من مواجهتهم كجزء من الاصطفاف الذي اقترحته وزيرة الخارجية كونداليزا رايس «بين المعتدلين والمتطرفين في الشرق الاوسط». وكان بندر بن سلطان حينذاك بدأ يتردد على طهران وموسكو بانتظام، الأمر الذي فهمته إدارة بوش بأنه «مناكفة سعودية».

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في البيت الأبيض قوله: «إن السعوديين يفاجئوننا بالذهاب إلى ذلك الدرك» وأضافت: «لكن السعوديين، أيضاً، يجيدون قراءة نتائج الانتخابات. إنهم يرون أن بوش يسبح عكس تيار من الفضائح والنتانة، يغمر معظم مساعديه الموثوقين».

السبب الحقيقي وراء إلغاء الملك عبد الله دعوة العشاء كشف عنه الأخير في كلمته في القمة العربية في الرياض في الثامن والعشرين من مارس سنة ٢٠٠٧ حين وصف الوجود العسكري الأميركي في العراق بأنه احتلال وقال: «في العراق الحبيب تراق الدماء بين الاخوة في ظل احتلال أجنبي غير مشروع»، مضيفاً «لن نسمح لقوى من خارج المنطقة ان ترسم مستقبل المنطقة». وقد أثار هذا التوصيف حفيظة الإدارة الأميركية، حيث أعلنت الخارجية أن الوزيرة كونالديزا رايس إتّصلت هاتفياً في الثاني من إبريل سنة ٢٠٠٧ بنظيرها السعودي الأمير سعود الفيصل وبحثت معه كلام الملك حول «الاحتلال الأجنبي غير المشروع» للعراق. المتحدث باسم الخارجية السابق شون ماكورماك وصفت المحادثات بالجيدة. وأضاف «ما استخلصناه من هذه المحادثات هو ان العلاقات الاميركية السعودية جيدة وصلبة وكما كانت دائما ولنا نفس الاهتمامات».

المسؤول الثالث في وزارة الخارجية الاميركية نيكولاس بيرنز قال ان الولايات المتحدة «فوجئت» بكلام العاهل السعودي وانها تنوي طلب «ايضاحات» من الرياض. سعود الفيصل في مؤتمر صحافي بعد ختام القمة ورداً على سؤال حول كلام الملك قال: «لم يتحدث عن وجود معين بل قال ان العراق تحت الاحتلال».


مبادرة الملك عبدالله للسلام لتحسين صورة المملكة السلبية

واضاف «لا أدري كيف يعرف عن بلد يحتوي على جنود ليسوا من جنسيته الا بالاحتلال». وتابع «أي عمل عسكري لا يكون بدعوة من البلد المعني: هذا تعريف الاحتلال»[29].

ثمة ما يكمن خلف التوصيف السعودي للوجود العسكري الأميركي في العراق، فقد وجدت السعودية نفسها أمام معادلة جديدة يصعب التكيّف معها، وأن التغييرات البنيوية التي جاءت بعد سقوط نظام صدام كانت لغير صالحها لا سيما اختلال ميزان القوى الداخلية وفق نظام المحاصصة الطائفية الذي جاء به الحاكم الأميركي السابق للعراق بريمر، كما أن انهيار مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسستين العسكرية والأمنية وإقرار قانون «اجتثاث البعث» ولّد لدى الرياض إحساس بالخطر والخسارة على مستوى تقاسم النفوذ مع منافسها اللدود، إيران. الأهم من ذلك كله، أن السعودية التي كانت تنظر الى العراق بكونه بوابة شرقية في مواجهة إيران، أصبح بعد سقوط نظام صدام حسين يمثّل خطراً جديّاً على أمنها القومي، خصوصاً وقد أصبحت السلطة في العراق بيد الأغلبية الشيعية.

لم يكن مجرد مصادفة أن يتبوأ المقاتلون السعوديون مركز الصدارة من بين المقاتلين الأجانب في العراق. وعلى مدى اربع سنوات بعد سقوط بغداد، أي في الفترة ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧ بدا في حكم المؤكد تفوّق العنصر السعودي في العمليات الانتحارية في العراق. وأفادت تقديرات صدرت في مارس ٢٠٠٥ أن الانتحاريين من الجنسية السعودية يمثلون ٦١ بالمئة من منفذي العمليات الارهابية في العراق.

وهذا هو ما توصل اليه القادة العسكريون الأميركيون بعد الغارة على مخيّم سنجار بالقرب من الحدود السورية في سبتمبر ٢٠٠٧ حيث حصلوا على وثائق تؤكد أن ٦٠ بالمئة من الانتحاريين كانوا من السعوديين والليبيين، وكان نصيب السعوديين أربعين بالمئة[30]. وكانت الصحافية الأميركية سوزان جلاسر كتبت في واشنطن بوست في ١٥ مايو ٢٠٠٥ أن ٧٠ بالمائة من الانتحاريين هم سعوديون[31].



الرياض قبلت باحتلال العراق، ولم تقبل «الديمقراطية» و«الشيعة»!

في رسالة السفير الأميركي السابق في بغداد كريستوفر هيل الى الخارجية الأميركية في سبتمبر سنة ٢٠٠٩ ما يفيد في فهم الموقف السعودي من العراق وتصوّرات الساسة العراقيين الجدد حول الدور السعودي.

وينقل هيل في برقية للخارجية الأميركية بأن مسؤولين في الحكومة العراقية ينظرون الى السعودية، وليس إيران، بكونها التهديد الأكبر لوحدة وانسجام للدولة الديمقراطية الفتيّة في العراق. وذكرت البرقية أن السعودية تنفق أموالاً طائلاً لتفجير حرب طائفية في العراق، وأن الهدف السعودي هو تعزيز النفوذ السني وإضعاف الهيمنة الشيعية والعمل على تشكيل حكومة عراقية ضعيفة ومنقسمة. ولفت هيل الى أن القادة العراقيين حذرون في تفادي انتقاد حاد للدور السعودي خشية إغضاب الأميركيين، الحلفاء المقرّبين للرياض[32].

الأشد خطورة في العراق، من وجهة النظر السعودية، هو في حال نجاح التجربة الديمقراطية وتداعياتها على الإقليم. وقد كانت الآمال والتوقعات معقودة على أن تغيّر التجربة الديمقراطية في العراق شكل المؤسسات السياسية في الشرق الأوسط قاطبة[33].

وفي ضوء التجارب الإنسانية، أن نجاح الديمقراطية في أي بلد سوف ينتقل الى بلد آخر. وعليه، فإن الديمقراطية في تركيا والعراق ومصر واليمن وبلاد الشام من شأنه أن يخلق زخماً ولا يمكن للسعودية أو أي دولة أخرى مقاومته. ولاشك أن الحديث وسط شباب دول الخليج عن البرلمانات والإصلاحات السياسية لم يأت من فراغ[34]. وكما يقول ساسة عراقيون في ردّهم على التدخّل السعودي في العراق بأنهم يخشون من نجاح التجربة الديمقراطية في العراق لأنها معدية، بحسب وصف رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي[35].

في أعقاب أزمة الخليج الثانية، أطلق الرئيس جورج بوش الأب تصريحاً واعداً بأنه سيستأنف ما وعد به جون كينيدي بتطبيق مشروع دمقرطة الشرق الاوسط، وكان يومىء حينذاك الى السعودية. لم يتم التعامل بصورة جديّة مع الدعوة، وبعد مرور عقد من الزمن وفي إدارة جورج بوش الإبن، وضعت مبادرة «الشرق الأوسط الكبير»، كعنوان لمشروع دمقرطة واسعة النطاق تشمل أولاً وابتداءً: مصر والاردن والسعودية، وتستوعب لاحقاً دول

الشرق الأوسط قاطبة. وبدأت ورش عمل، ولجان تأهيلية، وفرق تدريبية وكانت تعمل بحماسة عالية في دول المنطقة، وشاعت تكهنات بأن الإدارة الأميركية تسعى من أجل تغيير صورة الولايات المتحدة في المنطقة عبر تأييد مبادرات داعمة لتطلعات الشعوب نحو الحرية والديمقراطية.

وفي خطاب له أمام مؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية (National Endowment for Democracy)، في ٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٣ قال الرئيس جورج بوش:»إن الحكومة السعودية تتخذ خطوات أولية باتجاه الديمقراطية، بما في ذلك خطة نحو إدخال تدريجي للإنتخابات. ومن خلال إعطاء الشعب السعودي دور اكبر في مجتمعهم، فإن السعودية يمكن تضطلع بقيادة حقيقية في المنطقة»[٣٦].

برغم من اللغة المحافظة والحذرة الى حد كبير في خطاب بوش خصوصاً فيما يتعلق بالاصلاحات السياسية في السعودية، إلا أن ما أعقب ذلك من تطوّرات كان يبعث القلق لدى الجانب السعودي، خصوصاً مع تبني إدارة بوش مشروع الدمقرطة في الشرق الأوسط.

غضب سعودي بعد رضا: لماذا سمح اوباما بالإطاحة بمبارك وبن علي؟

ويتأسس مشروع الدمقرطة على فكرة الشرق الأوسط الكبير، حيث وزّعت الإدارة الأميركية ورقة عمل في الثالث عشر من فبراير سنة ألفين وأربعة على قادة الدول الصناعية الثماني بعنوان «شراكة الدول الثمان ـ الشرق أوسطية»، للتحضير لقمّة مقررة في يونيو سنة ألفين وأربعة في جورجيا. وتستند الورقة على معطيات تقارير صادرة عن الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمكتب الاقليمي للأمم المتحدة لبرنامج التنيمة، حول الفقر، والأمية، والبطالة في البلدان العربية، لناحية تحذير الدول الثماني، التي تعتقد بأن مصالحها المشتركة مهدّدة عن طريق زيادة التطرّف، والارهاب، والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية.

وبحسب المعطيات الواردة في التقرير فإن نسبة الأمية في البلدان العربية لم تحدث تقدّماً ملحوظاً بين الشباب وانخفضت من نحو ٦٠ بالمئة في العام ١٩٨٠أ الى نحو ٤٣ بالمئة في منتصف التسعينيات، وتبقى معدّلات الأميّة هذه في العالم العربي الأعلى وفق المعدّل العالمي، بل وأعلى حتى من معدل الأمية في البلدان النامية[٣٧]. وتزداد نسبة الأميّة بين الفئات الأضعف مثل النساء والطبقات الفقيرة.

تناول التقرير الآثار المترتبة على تدنّي مستوى التعليم في المجالات الصناعية والعلمية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية..على سبيل المثال، فإن العالم العربي يترجم ٣٣٠ كتاباً سنوّياً، وهذا يمثّل خمس العدد الذي تترجمه اليونان، وإن إجمالي الكتب المترجمة في العالم العربي منذ زمان الخليفة المأمون (في القرن التاسع الميلادي/الثاني الهجري)، هو نحو مائة ألف كتاب، وهو تقريباً معدل ما تترجمه أسبانيا في عام واحد[٣٨].

وعلى مستوى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية، فبحسب التقرير ، فإن الدول العربية مجتمعة تقف عند ٥٣١,٢ مليار دولار في العام ١٩٩٩، وهو أقل من دولة أوروبية واحدة مثل أسبانيا التي وصل فيها الناتج المحلي الاجمالي ٥٩٥ مليار دولار. وخلال الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٩٨، فإن الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي في العالم العربي ارتفع من ٢٥٦,٧ مليار دولار في العام ١٩٧٥ الى ٤٤٥,٧ مليار في عام ١٩٩٨ بأسعار ثابتة. وكان المعدل السنوي للنمو خلال هذه الفترة بمجملها ٣,٣ بالمئة فحسب[٣٩].

ويقترح التقرير توفير خمسين مليون وظيفة جديدة بنهاية عام ٢٠١٠ في حال حافظت معدلات النمو السكاني والنسبة المتدنية من الناتج المحلي الاجمالي على الوتيرة نفسها.

إدارة بوش أعلنت عن خطة طموحة في التدخل الاقتصادي والسياسي العميق في ما أطلقت عليه الادارة «الشرق الأوسط الكبير». الاهداف المعلنة للخطة هي: فتح الأسواق، وتصدير الديمقراطية الى العالم الاسلامي. ويمتد الشرق الأوسط الكبير الى الغرب الأقصى على الساحل الاطلسي للمغرب، والى أقصى الشرق حيث الطريق السريع لكاراكورام شمال باكستان والى الشمال حيث البحر الأسود لتركيا، والى أقصى الجنوب حيث ميناء عدن في اليمن.

ولكن برز الخلل في بنية المشروع في مرحلة مبكّرة، إذ أن العنصرين الأساسيين لمبادرة الشرق الأوسط الكبير غير متوائمين: العنصر الاقتصادي – سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التفاوض (أي بين ممثلي حكومات) والتي تهدف للإرتقاء الى مستوى منطقة التجارة الحرة الكبرى في الشرق الأوسط – وهذا من شأنه أن يقوض العنصر السياسي – والمتمثل في مشاريع بناء المجتمع المدني الهادفة الى تعزيز الحكم الديمقراطي في المنطقة[٤٠].

في مايو سنة ٢٠١١ وفي ظل أجواء الربيع العربي، تحدّث الرئيس أوباما عن حزمة حقوق أساسية: حرية التعبير، حرية الاجتماع السلمي، حرية الاعتقاد، المساواة، حكم القانون، وحقو اختيار القادة. وأن إدارته سوف تستخدم كل الأدوات المتاحة الدبلوماسية، والاقتصادية، والاستراتيجية»[٤١]. على أية حال، هناك من اعتبر خطابه في سبتمبر ٢٠١٣ أمام الأمم المتحدة بأنه بمثابة تراجع، إذ قال «سوف يكون من النادر تحقيق مثل هذه الاهداف عبر عمل أميركي منفرد ـ خصوصاً باستخدام العمل العسكري». وقال بأن «أمضى أربع سنوات ونصف من أجل العمل على إنهاء الحروب وليس الشروع فيها»، وأضاف «لايمكن أن نحل الحرب الأهلية لدى شخص ما عبر القوة، خصوصاً بعد عقد من الحرب في العراق وأفغانستان»[٤٢].

من وجهة النظر الأميركية، أن العلاقة مع السعودية ليست دائمة، ويميّز الرئيس أوباما بين نوعين من المصالح: قصيرة المدى وبعيدة المدى، ويرى بأن هناك أوقاتاً سوف تجعل من هذين النوعين من المصالح غير متطابقين على مستوى الرؤية الأميركية للمنطقة. ويضع أوباما عدم التطابق في سياق مبدئي، ويرى بأن ثمة حزمة مبادىء إرشادية توجّه مواقف الولايات المتحدة وأهمها معارضة الأخيرة المبدئية لاستخدام العنف والقهر ضد شعوب المنطقة.


سلمان يهين أوباما في زيارتيه للرياض

رد الفعل السعودي إزاء دعوة الدمقرطة في الشرق الأوسط كان سلبياً بل وانفعالياً، خصوصاً حين تأتي في ظل توتّر في العلاقات بين البلدين على خلفية تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتوجيه الإتهام للمملكة السعودية بأن مناهجها الدينية وانغلاق نظامها السياسي مسؤولان الى حد كبير عن العنف التطرّف في العالم، وكذلك التغيير البنيوي في العراق بعد إطاحة نظامه السابق، وصولاً الى الثورات العربية وما أحدثته من انفجارات شعبية هائلة.

إن الخلافات بين الرياض وواشنطن تباينت في حدّتها بحسب الموضوع

وتداعياته. فمن بين الثورات العربية الست لم تتباين مواقف البلدين سوى في الثورة المصرية أول مرة، حين تخلّت واشنطن عن حليف قوي لها، أي حسني مبارك، ثم في إسقاط حكومة مرسي المنتخبة في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ حين عارضت واشنطن دعم السعودية والامارات للانقلاب.

في الثورات الأخرى بدت المواقف بين واشنطن والرياض شبه متطابقة، باستثناء خلافات شكلية، سواء في اليمن عبر المبادرة الخليجية، أو التدخل العسكري في البحرين، أو دعم العمل العسكري لاسقاط النظام الليبي، ودعم الجماعات المسلّحة في سورية..في الأخيرة بلغ التنسيق بين البلدين مستوى متقدماً الى حد العمل في غرفة عمليات مشتركة، على وجه الخصوص على مستوى الاجهزة الاستخبارية والعسكرية حيث كان رئيس الاستخبارات العامة السابق بندر بن سلطان يدير الملف السوري مع مدير الاستخبارات المركزية السابق ديفيد بتريوس ثم مع خلفه جون برنين، ودام ذلك حتى أواخر عام ٢٠١٣.



الاتفاق النووي الايراني أصاب الرياض بالجنون

## المصادر


١- وليد حمدي الأعظي، العلاقات السعودية الأميركية وأمن الخليج ص ٨٤

2- Craig Unger (2004), House of Bush, House of Saud..The Secret Relationship Between the World's Tow Most Powerful Dynasties, New York, P.71

3- Empry Reforms..Saudi Arabia's New Basuc Laws, Human Rights Watch/ Middle East (Formerly Middle East Watch), see:
http://www.hrw.org/reports/pdfs/s/saudiar/saudiara.925/saudi925full.pdf

4- David Ottaway, The U.S. and Saudi Arabia Since the 1930s; op.cit

٥- هل يؤثر تورط السعودية في ١١/٩ على علاقتها بأمريكا؟، إعداد فريق التحرير في نون بوست، ١٢ شباط (فبراير) ٢٠١٥

٦- مقابلة مع شبكة سي ان ان في ٥ شباط (فبراير) ٢٠١٥، انظر الرابط:
http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/1502/05/cnr.06.html

7- David Rennie, Saudi Arabia is kernel of evil, says US brief, The Daily Telegraph, 07 Aug 2002

8- Rand report: Saudis 'active at every level of the terror chain', SPECIAL TO WORLD TRIBUNE.COM, August 6, 2002

9- David Rennie, ibid

١٠- تحليل العلاقة السعودية الاميركية، بي بي سي أون لاين، ١٨ يناير ٢٠٠٢

11- PATRICK E. TYLER, New Strategy Set by U.S. and Saudis for Mideast Crisis, The New York Times, May 1, 2002; see:
http://www.nytimes.com/2002/05/01/international/middleeast/01DIPL.html

12- PATRICK E. TYLER, MIDEAST TURMOIL: NEWS ANALYSIS; The Hurdles And the Goal, The New York Times, April 29, 2002, see:
http://www.nytimes.com/2002/04/29/world/mideast-turmoil-news-analysis-the-hurdles-and-the-goal.html

13- PATRICK E. TYLER, MIDEAST TURMOIL: NEWS ANALYSIS; The Hurdles And the Goal, International New York Times, April 29, 2002; see:
http://www.nytimes.com/2002/04/29/world/mideast-turmoil-news-analysis-the-hurdles-and-the-goal.html

١٤- الأمير سعود الفيصل أصدر بياناً في ختام زيارة الأمير عبدالله... صحيفة الرياض، بتاريخ ٣٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٢، أنظر:
http://www.alriyadh.com/Contents/2002/04/30-04-2002/page10.html#15

١٥- بوب ودورد، خطة الهجوم، تعريب فاضل جتكر، مكتبية العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٣٣٠

١٦- المصدر السابق، ص ٣٣٠

١٧- المصدر السابق ص ٣٣١

١٨- المصدر السابق، ص ٣٣٢

١٩- سعود الفيصل: سياسة واشنطن في العراق تسلم البلاد لإيران دون مبرر، العربية، ٢١ إيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ أنظر:
http://www.alarabiya.net/articles/2005/09/21/16975.html

٢٠- ابراهيم علوش، ارتفاع أسعار النفط، الجزيرة نت، ٢٣ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٧

٢١- أنس بن فيصل الحجي، عوامل ساهمت في ارتفاع أسعار النفط، الحياة، ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠١٢

٢٢- وزير البترول السعودي: لسنا راضين عن أسعار النفط الحالية ومستعدون لتلبية احتياجات السوق، الشرق الأوسط، ١١ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٤ السعودية تحتفظ بمليوني برميل يوميا كفائض طاقة انتاجية للمحافظة على سعر «معقول»، صحيفة الغد الاردنية، ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥

23- David Ottaway, The U.S. and Saudi Arabia Since the 1930s, August 2009; see:
http://www.fpri.org/articles/2009/08/us-and-saudi-arabia-1930s

٢٤- جميل الذيابي، عبدالله يبحث اليوم مع بوش في توطيد العلاقة وترسيخ التعاون، صحيفة الحياة، ٢٥ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥

٢٥- اللجنة السعودية – الأمريكية المشتركة للحوار الاستراتيجي: جدية الانتقال إلى مرحلة الشراكة، صحيفة الرياض، ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥م

26- David Ottaway, The U.S. and Saudi Arabia Since the 1930s, op.cit

27- Jim Hoagland ,Bush's Royal Trouble, The Washington Post, March 28, 2007

٢٨- رايس تبحث مع الفيصل تصريحات العاهل السعودي حول العراق، موقع إيلاف الالكتروني، ٢ نيسان (إبريل) ٢٠٠٧

٢٩- فؤاد ابراهيم ، السلفية الجهادية في السعودية، دار الساقي بيروت ٢٠٠٨، ص ١٣٤

30- Susan Glasser, 'Martyrs' In Iraq Mostly Saudis, Washington Post, 15 May 2005

31- Simon Tisdal, WikiLeaks cables: Saudi Arabia rated a bigger threat to Iraqi stability than Iran, The Guardian, 5 December 2010

32- Robert J. Barro, A Step in the Right Dirtection for Iraq, The BusinessWeek, April 5, 2004; see: http://scholar.harvard.edu/barro/files/04_0405_astep_bw.pdf

33- Victor Davis Hanson, Ten reasons to support democracy in the Middle East, National Review, February 11, 2005; see: http://www.nationalreview.com/article/213640/why-democracy-victor-davis-hanson

٣٤- رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يلتقي بالرئيس الاميركي في البيت الابيض، مركز إعلام الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، ٢٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٩.

35- Remarks by President George W. Bush at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy, National Endowment for Democracy, 3 November 2003

36- ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002..Creating Opportunities for Future Generations, issued by UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT, P.51, see link:
http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf

37- ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002, ibid, p.78

38- ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002, ibid,p.85

39- Christopher Candland, The U.S. Greater Middle East Initiative: Implications for Persian Gulf Economies and Polities(1), http://academics.wellesley.edu/Polisci/Candland/USGMEI.pdf

40- Remarks by the President on the Middle East and North Africa , The White House, office of the Press Secretary, May 19,2011; see:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa

41- Zeke J Miller, Obama Makes Case for Strike on Syria, TIME, Sept. 10, 2013; see:
http://swampland.time.com/2013/09/10/obama-makes-case-for-strike-on-syria

# في مملكة الشريعة المُسعودة!

سعدالدين منصوري

القضايا المثيرة للجدل في مملكة آل سعود كثيرة، بل تجد الكثير منها يومياً في الصحافة، ووسائل الاعلام الشعبي. هذه عيّناتٌ منها:

**(١) محاكمة موافق الرويلي، بطل الكشف عن مزوّري الشهادات العليا، والمستأكلين بها.**

السعودية بلد الشهادات المزوّرة! لا يضاهيها في ذلك بلدٌ آخر في العالم.

قد يكون السبب معضلة ثقافية، وشعور بالدونيّة، خاصة لأولئك المتخمين بالمال فارغي الرأس، الذين بفضلهم انتشت جامعات وهمية في كل بلدان العالم، سوقها الرئيس هو الخليج، يغرف منه كثيرون شهادات الماجستير والدكتوراة، التي تُشترى ببضع مئات أو آلاف من الدولارات.

مؤسسات الدولة العليا، ممتلئة من أصحاب الشهادات المزورة، وبينهم مسؤولون كبار، وحتى وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامون.

مهندسون، أطباء، صيادلة، أساتذة جامعات، مثقفون، وكتاب، ومشايخ ودعاة، مواطنون وأجانب، يحملون شهادات مزوّرة. فتخيلوا كيف هو شكل الدولة السعودية وأجهزتها في الجوهر، ولماذا هي في إعاقة شبه دائمة، ولا تستطيع النهوض، ومثل هؤلاء المزورين يحتلون كل مواقع التأثير والسيطرة.

انبرى الدكتور موافق الرويلي لهم، فكشف المئات منهم، واستخدم تويتر لفضحهم، في هاشتاق متواصل عنوانه (هلكوني)!

المتضررون الكثر من تخصص الدكتور موافق في فضح لصوصياتهم وعبثهم من حملة الشهادات المزوّرة، يبحثون عن وسيلة للإنتقام لذواتهم، فأرادوا محاكمة خصمهم، هكذا عبثاً. وما كانوا ليتجرّأوا على فعل ذلك، لو لم يكن المزورون متواجدين في كل مواقع المسؤولية حتى القضاء نفسه!

محاكمة الرويلي تتحدث عن مأساة هذا البلد المسعود المنكوب، بالمزورين واللصوص والفاسدين.

الأكاديمي الدكتور عبدالمحسن هلال قال أن (من علامات فساد الأمم والشعوب، أن يُحاكم الإصلاحي، ويُترك الفاسد، حتى يصبح الفسادُ عُرفاً؛ ويصبح الإصلاحُ مُنكَراً). وخالد الشغدلي رأى أن (أشياء كثيرة تثبت لنا ان محاربة الفساد كذبة كبيرة. والصحيح أن كل شيء حولنا يقول بأننا أقرب الى محاربة الإصلاح والمصلحين). والناشط والإعلامي عقل الباهلي يذكّر بفضل الدكتور موافق، ويسأل عماذا حدث لمن تم كشف تزويره للشهادة واستأكل بها، وهل لازال باق في منصبه؟

تتوقع الناشطة عزيزة اليوسف ان الشكوى ضد الرويلي كيدية، وأن هدفها (تكميم الأفواه عن كشف الفساد)؛ وهذا هو رأي محمد الحويل، فغرض الشكوى ثني موافق عن مشروعه الوطني وفضحه كل خامل صاحب شهادة مزورة لا تتعدى ثقافته أرنَبَة جيبه، حسب تعبيره. وأما الدكتور عمر اليمني فمندهش ويسأل: (هل أصبح لدينا من يدافع عن الفساد، وسرقة الشهادات الوهمية علناً، حتى نطالب بمحاكمة من يكشفهم ويعرّيهم؟).

من جانبه خاطب عطية الثبيتي الدكتور موافق الرويلي فقال: (لقد كشفتَهم، وسلطتَ الضوء عليهم، وفضحتهم، وبقي الآن دور الحكومة لإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم). لكن لو ارادت ان تحارب اصحاب الشهادات المزورة لفعلت منذ سنوات، لكنها لم ولن تفعل! لأن الفاسد لا يُحاكم، ولأن (كشف الفساد في السعودية، يؤدي الى السجن).

**(٢) شيخ وهابي يفتي بأن عمل المرأة في المستشفيات حرام.**

مجالان اساسيان مسموح للمرأة المسعودة العمل فيهما: التعليم، والصحّة. وكنا قد توقعنا ان مسألة عمل المرأة كطبيبة او ممرضة قد انتهى النقاش بشأنها، وضرورتها، وبدل أن يزداد فضاء عمل المرأة، حيث الأكثرية عاطلات عن العمل.. ظهر لنا أحد المشايخ ليعيدنا الى المربع الأول، وليفتي بحُرمة عمل المرأة في المستشفيات.

الشيخ عبدالرحمن العبدالكريم، عضو الجمعية الفقهية، قال بما نصّه: (عمل المرأة بالمستشفيات حرام) وأضاف بجهالة: (كيف لرجل عاقل أن يتخصص بـ «الولادة»).

الصحفية هيلة المشوح تسأل: اذا كان عمل المرأة في المستشفيات حرام: (طيّب مَنْ سيولّد حريمكم؟). ورائدة السبع التي تعمل في المستشفى، تعلّق: (أفتخرُ بعملي في المستشفى، وتبّاً لعقولكم التي لو استُبدِلَتْ بعُلْبَة بيبسي، ما فَرَقْ مَعْكُمْ). وشرح الصحفي خلف الحربي فتوى المشايخ ساخراً، بأن (قصدهم إذا كانت العاملة سعودية فحرام، أما الباقي فحلال. مفصّلين دينهم على كيفهم، وعايشين جوّهُم). أما الطبيب المعارض ماجد، فقد أصاب حين قال: (السعودية قصة حزينة طويلة. حكومةٌ ديكتاتوريةٌ، وشعبٌ مُستعبَدٌ طوعياً. من الصعب العيش معهم).

ورداً على سؤال الشيخ العبدالكريم: هل هناك رجل عاقل يتخصص بالولادة، رد فهد الفرّاج: (السؤال المنطقي والعقلاني، بل والبديهي هو: هل هناك رجلٌ عاقل، بل فتى بلغ الرشد، يسأل مثل هذا السؤال؟ إنه غباء مُزمِنٌ). وأجاب آخر: (نعم يوجد رجل عاقل يتخصص بالولادة، وبالذات توليد الثيران والجهلة والمتطرفين والدواعش).

**(٣) السجن المخفف لمغتصبي امرأة امام زوجها وابنتها.**

شاعر المدينة المنورة عبدالمحسن الحلّيتْ، مُنع قبل سنوات من الكتابة في الصحافة؛ والسبب قصيدته الشهيرة التي عنوانها (المفسدون في الأرض) والتي هجا فيها قضاة آل سعود وقضائهم. حتى رئيس التحرير محمد المختار الفال تمت معاقبته وإقالته.

تقول القصيدة التي يخاطب بها قضاة آل سعود وقضائهم:

كُلكم قاتلٌ ولا استثناءُ
والقتيلُ القضاءُ والشرفاءُ
واعتلتْ عُصبةُ اللصوصِ وماتتْ
في السجونِ العدالةُ العذراءُ
أكبرُ المجرمين أنتمْ ولكن
لا وجوهٌ لكم ولا أسماءُ
أيها المرتَشونَ من أين جئتمْ
ألغيرِ التُقاةِ كان القضاء؟
تدَّعونَ التُّقى وأنتمْ ضِباعٌ
أكَلتنا .. فكُلنا أشلاء
أيها المفسدونَ في كلِّ أرضٍ
قاتلَ اللهُ علمكمْ ، والسماء
أيها المتُخمونَ فسقاً .. أهذا
ما تقولُ الشريعةُ السمحاء؟!
كيفَ صارَ القضاءُ عنزاً حلوباً
يتسلى بحِلْبِها من يشاء
أَكْلُ لحمِ الخنزيرِ في عُرفكمْ شِركٌ،
وأكلُ الحقوقِ فيه الشفاءُ

ويبدو أن تغريدة الشيخ عيسى غيث، القاضي السابق وعضو الشورى، دخلت هي الأخرى التاريخ مثل قصيدة الحليت.

قال الغيث شهادة زور: (شهادة لله: قضاؤنا هو الأنزَهُ عالمياً)!

هذه التغريدة وتلك القصيدة، تذكرها المواطنون مراراً، كلما أظهر القضاء السعودي عفنه.

مرة حين برّأ قضاء آل سعود والد الطفلة لمى، فيحان الغامدي، الذي اعتدى عليها وقتلها، واعتبر كل ما جرى إسراف في التأديب!

وثانية حين حكم قاض على سائق اغتصب شاباً من ذوي الاحتياجات الخاصة، لعامين فقط.

وثالثة حين تمت تبرئة كاتب عدل زوّر صكّاً بقيمة ستة مليارات ريال فقط.

ورابعة حين تم العفو عن مجرمين اقتحموا منزلا وحاولوا اغتصاب امرأة بحضور زوجها المريض وفي بيتها.

والآن جاءنا شيء جديد من القضاء السعودي النزيه. فقد رفضت المحكمة تطبيق حد الحرابة على اربعة متهمين باغتصاب امرأة أمام زوجها وابنتها واكتفت بالسجن.

لا يحتاج احد ان يشوه سمعة القضاء السعودي. يكفي ان يستعرضوا أحكامه، حيث يُسجن المرء لعشر سنوات لتغريدة، ويخرج آخر من السجن في عملية اغتصاب بريئاً.

# وجوه حجازية

## بكر صبّاغ

## (١٢٨٦ - ١٣٣٦هـ)

هو بكر صباغ بن عبدالرحمن بن محمد الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم، وطلب العلم فقرأ على علماء عصره في كثير من الفنون. منهم: محمد سعيد بابصيل، والشيخ أحمد بلخيور، والشيخ عبدالرحمن بلخيور، والشيخ سعيد يماني، والشيخ عمر با جنيد، وأجيز بالتدريس بالمسجد الحرام، فدرّس فيه، وكانت دروسه في الفقه الشافعي، والنحو والتفسير والحديث. وكان صباغ عالماً فاضلاً متواضعاً ملازماً لأداء الصلوات الخمس جماعة في المسجد الحرام. توفي رحمه الله بمكة[١].

## (٢)

## محمد بن أحمد الصبّاغ

## (١٢٤٣ - ١٣٢١هـ)

هو محمد بن أحمد بن سالم بن محمد الصبّاغ المكّي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وطلب العلم فأخذه عن علماء عصره، فقرأ على السيد أحمد دحلان، والشيخ عبدالقادر مشاط المكي المالكي وغيرهما. وكان رحمه الله متفنناً في علم الرمل والأوفاق، مؤرخاً ذا ذكاء وحافظة جيدة، وكان من جملة المطوفين، يتعلق بالحجاج المغاربة. سافر الى المغرب لزيارة حجاجه، وقضاء حاجاته على عادة المطوفين. توفي رحمه الله بمكة.

له: تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام (موجود بمكتبة الحرم المكي الشريف من مكتبة عبدالستار الدهلوي)[٢].

## (٣)

## عبدالقادر الصديقي

## (١٠٨٠ - ١١٣٨هـ)

عبدالقادر بن أبي بكر الصديقي الحنفي المكي. شيخ الإسلام ببلد الله الحرام، أبو الفرج، محي الدين. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، فأخذ العلم على علماء مكة المكرمة في عصره، وهم يربون على الستين شيخاً من علماء المذاهب الأربعة ما بين مشايخ الإجازة العامة، والإجازة الخاصة، ومشايخ الأخذ والقراءة عن علماء الحرمين الشريفين ومصر والشام والمغرب والهند واليمن والعراق، وقد ضم أكثرهم في (المناهل الروية في الإجازة العلوية)، من تأليف أحد مشايخه. لازم الصديقي طلب العلم على أبي الأسرار حسن بن علي العجيمي المكي، وتفقه به، وسمع عليه الموطأ والصحيحين، وقرأ عليه في المعاني والبيان، وعرض عليه كثيراً من الكتب كالمطول والأطول وغيرهما من الحواشي والشروح، وحضر دروسه في التفسير، وأجازه لفظاً وكتابة. جُمعت له من الوظائف الدينية المكية والمناصب الشريفة السنيّة في الحرم المكي ما لم يعرف اجتماعه في شخص قبله قط. جمعت له بين خطابة المشاعر، والخطابة والإمامة بالمسجد الحرام، ونظر الصدر والتدريس والإفتاء. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: تبيان الحكم بالنصوص الدالة على الشرف من الأم؛ قطع الجدال بتحقيق مسألة الإستبدال؛ تحقيق البيان في حكم صدقة رمضان؛ مراجعة بعض الأعلام فيما كتب لترجيح قول بعض النظام؛ تنبيه أخوان الصفا على صحة توكيل الكفيل بأن يعقد مع المديون بيع الوفا؛ الإفادة لحكم من لم يصل ولم يزك وقد ادى الشهادة؛ منهل الواردين على قوله تعالى: (ثلة من الأولين وقليل من الآخرين)؛ القول الأجلى في الكلام على (وأما من هوى ليلى)؛ والأجوبة المهمة لما سئل عنه معاوية وغيره وأجاب عنه علي وحبر الأمة؛ الجواب المسدّد على أسئلة الجمالي محمد؛ فتح الخلاف في جميع فرق الفسح والطلاق؛ الإبانة للأحكام المبانة؛ تجهيز التحرير في أحكام العتق والتدبير؛ العج والثج في شرائط الحج؛ ما عليه المعول في أحكام المحكم والمؤول؛ رسالة تتضمن تحرير جواب عن سؤال متعلق بالوقف والتصرف فيه؛ رسالة تتعلق بناسخ القرآن العظيم ومنسوخه؛ الفتاوى الفقهية - ثلاثة مجلدات؛ التذكرة الفقهية؛ التذكرة الأدبية؛ إتحاف الأكابر بمرويات الشيخ عبدالقادر؛ إسم فهرس بمروياته جمعها الشيخ هاشم بن عبدالغفور السندي التتوي في مجلدين[٣].

(١) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٤٦. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٨٢. وفيه ولادته سنة ١٢٧٦هـ، ووفاته سنة ١٣٣٧هـ.

(٢) عبدالله ابو الخير، مصدر سابق، ص ٤٥٢. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٥٦.

(٣) عبدالله ابو الخير، مصدر سابق، ص ٢٦٤. وعبدالله غازي، ص ٨٥؛ محمد خليل المرادي، سلك الدرر، ج٣، ص٤٩. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ٥، ص ٢٨٥. وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين، جـ١، ص ٦٠٣. وأخيراً عبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ١، ص ١٧١.

# فتافيت سعودية

استقال الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إياد مدني، على خلفية سخريته من السيسي وثلاجته الفارغة إلا من الماء، حيث أدّى الضغط المصري، الإعلامي والسياسي، الى استقالته، رغماً عن الحكومة السعودية.

صحيفة وزارة الداخلية (سَبْق) قالت ان مدني قدم استقالته (لأسباب صحية)؛ وكذلك فعلت الصحف الورقية السعودية الأخرى. وهنا استيقظ الأديب أحمد أبو دهمان، وما أكثر يقظاته، واستيقاظاته، فقال: (استيقظتُ اليوم على كذبة تملأ صحيفة المدينة: «استقالة اياد مدني لأسباب صحية»، كما لو كنّا أغبياء). وأحمد ابو دهمان هو نفسه الذي استيقظ على وطن شجاع صبيحة العدوان على اليمن وعاصفة الحزم، التي لازال المواطنون يلعقون هزيمتهم فيها. وهو نفسه الذي ايقظه سلمان على جزيرتين تم اكتشاف انهما سعوديتان: تيران وصنافير؛ واذا بالمحكمة الدستورية المصرية تعيد السعوديين الى النوم مرة اخرى، فقد رفضت التنازل عنهما!

* * *

تكاثرت الدعوات الى انتخاب مجلس للشورى يقوم بدور التشريع والمحاسبة والمراقبة لتصرفات الأمراء، بعد الأزمة الإقتصادية وتلاعب محمد بن سلمان بأموال المواطنين وصرفها على اللهو واليخوت.

كتب المعارض خالد الجهني: (في كل الدنيا يعرف دافع الضرائب أين تُصرف، ويشارك في الحكم، وفي بلادي يدفع المواطن الضرائب، وهو يعرف ان مصيرها الى كُرُوشْ آل سعود). وشبّه أحدهم دفع الضرائب لآل سعود بدون تمثيل سياسي (زيّ إنك تدخل مطعم وتحاسب، وتطلع منْ دون ما تطلب شي). وقال آخر أن هناك أمراء أغبياء (يعتقدونَ بأن رواتبنا الشهرية هبات من آل سعود، وليست مقابل عملنا وكدحنا اليومي)، وبالتالي يحق لهم تخفيضها وخصم ثلثها او اكثر.

* * *

شهد العنزي، طفلة عمرها ١٤ سنة، تبحث عن علاج. ضاقت الدنيا بأهلها، وتحولوا الى مواقع التواصل الاجتماعي بحثا عن مساعدة. ما فائدة الوزارات اذن اذا كان طلاب الحاجة لا يحصلون عليها، بل يتسولونها من مواطنين؟

قالوا ان الملك سلمان أمر بعلاجها، وهذا ليس غريباً.

لكن وزارة الصحة رفضت أوامر الملك، وهذا ليس غريباً أيضاً.

لماذا؟

الجواب عند ساري العجيلي، الذي يقول صادقاً: (عندما يأمر الملك بعلاج شهد في الخارج، وترفض وزار الصحة، فاعلم أن الملك يكذب على المواطنين لإرضائهم، في حين أن بينه وبين الوزارات اتفاق).

هذا كثيراً ما كان يفعله الملك عبدالعزيز والد الملك سلمان، فالولد سرّ أبيه!

* * *

دعا عضو مجلس شورى الى ترشيد الإستحمام، مع ان الماء ليس مجاناً، وصارت تكلفته أعلى بسبب الرسوم الجديدة. ولأن المجلس معيّن من الملك، ولا فائدة منه، ويستفز المواطن، ولأن هناك احتقان ينفسه المواطن على أعضاء الشورى لأنه لا يجرؤ على فعل ذلك تجاه المسبب الرئيس وهم الأمراء. تناول المواطنون جلد عضو الشورى صاحب دعوة ترشيد الاستحمام.

الشيخ عادل الكلباني قال: (إغلاق مجلس الشورى أعظم ترشيداً)؛ والصحفي المهندس خالد العلكمي علق: (نحتاج ترشيد التصريحات)؛ وسخر الأحيدب مفسراً الدعوة لترشيد الاستحمام، بأنها (قد تكون دعوة خجولة للحدّ من الإنجاب).

* * *

لا يبدو ان الجدل سينتهي بشأن حظر قيادة المرأة للسيارة. على الأرجح سيستمر هذا الموضوع لسنوات قادمة، ولا يمكن إلا أن يتم إقراره في النهاية.

آل سعود يخشون من تمكين المرأة، ومثلهم مشايخ الوهابية، وحجج الطرفين ضعيفة دينياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً في حضور ملايين من السواقين الأجانب.

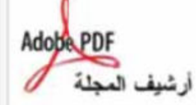
لكن ال سعود ليس فقط يخشون المرأة وتعاظم دورها، وإنما يخشون ايضاً المشايخ الذين لديهم حساسية غير اعتيادية في كل أمر له علاقة بها. فهو تنازل من السلطة لصالح بقاء تحالف آل سعود مع مشايخ الوهابية.

الشيخ سليمان الطريفي علق على رفض مجلس الشورى مجرد مناقشة موضوع قيادة المرأة للسيارة، فقال بأن (إقرار الحقوق الطبيعية يجب ان لا يكونَ مِنَّةً نتفضّل بها، ويتحكّم فيها الرجل القوي في موقفه، تخميشاً لمن ضعُف موقفه). وعلق الكاتب المفكر محمد علي المحمود: (بعد هذه التوصية من مجلس الشورى، لا أدري، هل يضحك العالم علينا، أم يبكي لنا؟!). وعبدالرحمن اللاحم، المحامي والصحفي، قال: (مبروك لِكومار وإخوانه) وكومار اسم هندي، واخوانه هنود، هم الذين يعملون كسائقين بالملايين في السعودية. واخيرا فإن الناشطة سعاد الشمري، تطمئن زميلاتها من النساء، بأن قيادة السيارة ستكون حتمية، والسبب هو (الإقتصاد). كل شيء سيتغير، كما تقول. وهي تشير الى ان الأزمة الإقتصادية ستجبر الناس على التخلي عن السائقين، وسيزداد الضغط على ال سعود ليزيلوا الحظر على قيادة النساء، وهذا رأي كثيرين.



النسخة المطبوعة





أرشيف المجلة

(شام السعودية ويمنها)!

## الجنون السعودي.. عهد الحروب

لقاء جمع مسؤولاً أميركياً كبيراً مع أحد كبار الأمراء في العائلة المالكة قبل أسابيع، ودار نقاش حول خيارات السعودية في المرحلة المقبلة، عقب التحوّل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فاجأ الأمير ضيفه بالقول أن بلاده على استعداد لخوض حرب منفردة ضد إيران، ودون طلب الإذن من أحد، ولا الاستعانة بالولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. الضيف تساءل مستغرباً: ولكن الايرانيين سيقومون بالرد، وقد يدمّرون مدنكم، فهل أنتم مستعدون؟ فرد الأمير على الفور: لا مشكلة لدينا، ليفعلوا ما يشاؤون. ولن نسمح بإستمرار هذا الوضع.



سماته.. دوافعه وأهدافه

## العنف السعودي الوهابي

لم يعد العنف ظاهرة محلية بل عابرة للمناطق والطوائف ولكن ليس على قاعدة تضييع المسؤولية والأدلة الجنائية، فهناك اليوم عقيدة مسؤولة عن تطويرخطاب العنف وتنميته وتعميمه. إن عبارات من قبيل (الارهاب لا دين له) وأضرابها هي المسؤولة اليوم عن تعويم الأيديولوجية الدينية المسؤولة عن أكثر من 90 بالمئة من العمليات الارهابية في العالم..حين نقول بأن العنف ظاهرة كونية لا يعني سوى توصيف المدى الجغرافي الذي بلغته وليس تبرئة جهة ما بعينها أو تعميم التهمة لتشمل جميع المعتقدات.



تفجيرات الوهابية في مسجدي الامام علي والإمام الحسين في القديح والدمام

في الحديث عن أشكال العنف المألوفة نحن أمام الشكل الأقصى والأقسى للعنف، إذ ثمة معنى متعالياً لممارسته أولاً، وثانياً للتضحية بالذات بناء على محرّضات ذات طبيعة غير بشرية وإن كانت تحقق غايات بشرية..





تشييع شهداء القديح

تفجيرات القديح والدمام

## إنهيار الحكم في السعودية حتمي

ثلاث قضايا ستشكل انعطافات في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وقد تودي بها

أسرار خطيرة في مراسلات قادة (القاعدة) 2 من 2

في رسالة بعث بها الشيخ عطية الله الليبي الى زعيم القاعدة أسامة بن لادن في 5 شعبان 1431هـ (17 يوليو 2010م)، استعرض فيها عدداً من القضايا ومن بينها اليمن، بدا فيها التباين واضحاً بين رؤية بن لادن وقيادة التنظيم فرع اليمن. فبينما ينقل بن لادن الأخيرين الى رحاب المعركة الكبرى بين «القاعدة» والولايات المتحدة، كان قادة الفرع اليمني يلحّون على توجيه الحرب نحو الداخل اليمني، على أساس أن ثمة حرباً يخوضها التنظيم في اليمن، وعليه «نحن أمام واقع كيف نستطيع أن نتصرف بحكمة وباستيعاب لشبابنا ورجالنا..».

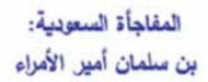


مؤرّخو الوهابية.. عثمان بن بشر الغزو أساس المُلك - 4

التفسير الديني لسقوط الدولة السعودية يخفي حقيقة ما كان يعاني منه حكّام آل سعود من أمراض السلطة، وهو ما أشار اليه حفيد محمد بن عبد الوهاب الشيخ حسن آل الشيخ الذي وجّه انتقاداً لحكّام آل سعود لنزوعهم الدنيوي، وتنازلهم عن البعد (الرسولي) الذي حكم الدولة السعودية الأولى.

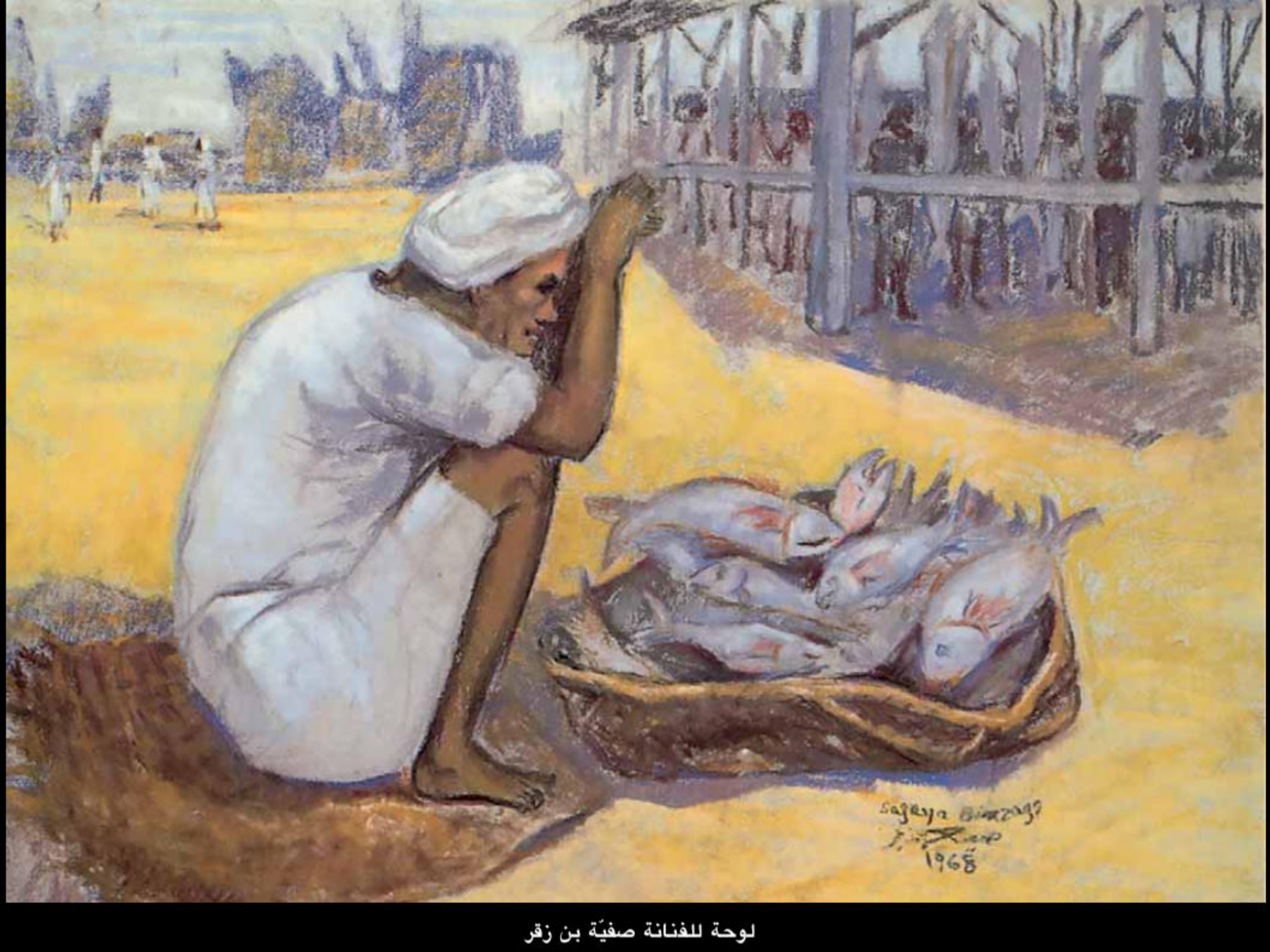
لقد شهد عام 1229هـ، موت سعود ورئيس الكويت عبد الله بن صباح بن جابر بن سليمان بن أحمد الصباح، وابراهيم بن سليمان بن عفيصان في بلدة عنيزة، وكان سعود جعله أميراً عليها بعدما عزله عن الاحساء. وتحدّث ابن بشر عن وباء أصاب بلدان سدير ومنيخ،





المفاجأة السعودية: بن سلمان أمير الأمراء






لوحة للفنانة صفيّة بن زقر